

# حِزْبُ الْقَارِئِ

فِي إِخْتِلَافِ الْقَارِئِ

تَأَلِيفُ

هَاشِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَغْرِيِّ

الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١١٨٦ هـ

وَرِثَهُ وَصِيُّهُ

الذُّكْتُورُ حَبِيبُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

كَانَزُ الْإِسْلَامِ

لِلْمُبَاحَثَةِ وَالنَّشْرِ وَالتَّوَدِيعِ

حِصْنُ الْقَارِيءِ  
فِي إِخْتِلَافِ الْقَارِيءِ

## حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى  
٢٠١٨ م ١٤٣٩ هـ

أصل هذا الكتاب بحث تكميلي، نال به المحقق درجة «الماجستير»  
في تخصص القراءات بقسم القراءات بجامعة أم القرى بمكة المكرمة  
تاريخ ١٤٣٣/١/٢٥ هـ

لبنان - بيروت - للبريد الإلكتروني  
تلفاكس: +٩٦١ ١٧٤٥١٥٥ - نقال: +٩٦١ ٣٧٥٠٢٤١  
فرنسا - فرنسي نولتير - نقال: +٣٣ ١٧٩٤٦١٨٨٦٤  
بريد إلكتروني: walecdzhras@hotmail.com

دار الأحياء  
للطباعة والنشر والتوزيع

# حِصْنُ الْقَارِيءِ

فِي إِخْتِلَافِ الْقَارِيءِ

تَأَلِيفُ

هَاشِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمَغْرِبِيِّ

الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١١٨٦ هـ

وَرِثَهُ وَنَحْوُهُ

الدُّكْتُورُ حَبِيبُ اللَّهِ بْنِ صَالِحِ السُّلَيْمِيِّ

دَارُ الْإِحْتِبَاتِ

لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## شُكْرٌ وَتَقْدِيرٌ

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، وسلم تسليماً كثيراً، أما بعد:

فإني أشكر الله - عز وجل - على أن يسّر لي إكمال هذا البحث وإتمامه في أسمى حلّة، وأسأله أن يجعله خالصاً لوجهه، ثم أنني بالشكر والدعاء لوالديّ الكريمين، وأسأله سبحانه أن يجزل أجرهما ومثوبتهما، وأن يجزيهما خير ما جزى والدأ عن ولده. كما يسعدني أن أتقدم بالشكر الوافر لكلية الدعوة وأصول الدين ممثلة في قسم القراءات على ما يقدمه من خدمات للعلم وأهله.

والشكر يمتد إلى الأستاذين الفاضلين: فضيلة الدكتور سيد أحمد سيد دراز، وفضيلة الدكتور محمد سلامه ربيع، اللذين كانت لهما الجهود البارزة في توثيق وإثراء هذا الكتاب حتى استوى على أشده، بفضل توجيهاتهما، وحسن ملحوظاتهما، فجزأهما الله خير الجزاء.

ولفضيلة الشيخ الدكتور عبد الرحيم إيدي، والدكتور صالح العماري جزيل الشكر على تعاونهما في سبيل الحصول على نسخ الكتاب الخطية.

ولكل من أعانني بجهده وأرشدني بفكره الشكر الوفير والثناء الأثير.

والحمد لله على التمام، وصلى الله على خير الأنام، وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان، واحشرنا معهم بلطفك وعفوك يا رحيم يا رحمن.

## المُقَدِّمَةُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا ﴿١﴾ قِيَمًا لِيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِمَّنْ لَدُنْهُ وَيُبَشِّرَ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا﴾ (الكهف: ١ - ٢)، أحمده على نعمه التي لا تعد ولا تحصى، وأسأله التوفيق لما يحب ويرضى، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، حررنا من العبودية لغيره فله الشكر والثناء، وأصلي وأسلم على رسول الله، محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، صلاة دائمة إلى يوم اللقاء.

أما بعد:

فقد تظافرت جهود العلماء في تدوين علم القراءات والعناية به عناية فائقة، وصنفوا في ذلك الكتب الكثيرة قديماً وحديثاً، نظماً ونثراً، ومن أجل تلك المصنفات: منظومة (حرز الأمانى ووجه التهاني) في القراءات السبع للإمام الشاطبي - رحمه الله - المعروفة بـ(الشاطبية)، والتي كُتِبَ لها القبول بين المسلمين، فقرأ بمضمونها خلق لا يحصون، وتناولها كثير من العلماء بالشرح، بداية من تلميذ الشاطبي: الإمام السخاوي، ومروراً بأبي شامة والفاسي وشعلة والجعبري وغيرهم، وانتهاءً بأبرز الشروح المعاصرة، وهو شرح الشيخ القاضي.

ثم إنَّ بعض الأئمة المتأخرين عُنُوا بتحريراتها وكشف غوامضها وإيضاح مجملاتها؛ أخذاً من (نشر) ابن الجزري وبعض المسائل التي كتبت في شروح



(الشَّاطِيبِيَّة)، وكان من أوائل هؤلاء الأئمة: الشَّيْخُ هَاشِمُ الْمَغْرِبِي (١١٨٦هـ) صاحب كتاب: (حصن القارئ في اختلاف القارئ).

وهو كتاب يعدُّ من أوائل الكتب المصنفة في تحريرات (الشاطبية) وحلِّ غوامضها ومشكلاتها، وامتاز مؤلفه بسعة الاطلاع على المؤلفات في القراءات العشر الصغرى والكبرى و(عشر نافع)، وتحريرها، وما انتهى إليه الإقراء في المغرب في زمنه.

كما امتاز المؤلَّف كذلك بالتلمذ على مدرستين بارزتين هما أبرز مدارس التحريات: الأولى: مدرسة المنصوري المتمثلة في شيخه يوسف زاده كأحد أتباع المدرسة المشهورين، والمدرسة الأخرى: مدرسة شيخه الإزميري؛ إضافة إلى قراءته على شيوخ المدرسة المغربية؛ فنتج عن ذلك سعة وعمق في مناقشة المسائل المحررة، ولا أدل على ذلك من قوله - عند مناقشته لما ذكره الشاطبي وكان مما خرج عن طرق الكتاب - : «ما خرج عن طرق الكتاب قسمان: قسم مذكور في (الطَّيْبِيَّة)، وقسم غير مذكور فيها، فإن قرئ بالمذكور فلا بأس؛ لكن ينبَّه القارئ على أنه ليس من طرق الكتاب، وغير المذكور لا يقرأ به كحذف الهمزة من: ﴿شُرُكَايَ﴾ للبرزي، وإدغام: ﴿وَجِبَتْ جُؤُوبُهَا﴾ (الحج: ٣٦) لابن ذكوان، وإمالة: ﴿مَحْسَاتٍ﴾ (فصلت: ١٦) لليث، وإسكان التاء وفتح الباء وتشديد النون من: ﴿وَلَا تُتَعَايَنَ﴾ (يونس: ٨٩) لابن ذكوان، لقول الشاطبي في الأول: هَلْهَلَا، وفي الثاني: يُفْتَلَا، وفي الثالث: أُخِمِلَا، وفي الرابع: مَآجٍ... الخ»، وكتنبيته مراراً على صحة بعض الأوجه من طرق (عشر نافع)، أو من طريق قراءته على شيوخه المغاربة، ونحو ذلك.



فالمؤلف بهذه التنبهات يبين حدود المقبول والمردود، وما يُنبه عليه مع القراءة به، وهذا أمر في غاية الأهمية، ولا شك أن اطلاع المؤلف على كتاب (النشر)، ونظم (الطيبة) و(عشر نافع) وغيره من المؤلفات والتحريرات والمقارئ المشرقية والمغربية له أثره الواضح، وسيأتي مزيد بيان لذلك في الدراسة بعون الله.  
ومن أجل هذا وغيره من الميزات - التي سيأتي بسطها في موضعها - رأيت أن أقوم بتحقيق هذا الكتاب، وإخراجه إخراجاً علمياً وفق المنهج العلمي الحديث<sup>(١)</sup>.  
والله أسأل أن يعينني على إكماله؛ وأن ينفع به طلاب العلم والمسلمين إنه سميع قريب مجيب.

#### • أسباب اختيار الموضوع:

تلخص أسباب اختياري لتحقيق هذا الكتاب في الآتي:

١- رغبت في خدمة علم القراءات المتصل بكلام الله عز وجل، وما يتعلق به من علوم؛ خاصة وأن هذا المؤلف يتعلق بنظم (الشَّاطِيبِية)، الذي كتب له القبول، وحفظه الجموع الغفيرة، وقرأ بمضمونه أمم لا تحصى.

٢- المساهمة في دراسة وتحقيق وإبراز كتاب قيم من كتب هذا العلم الجليل.

٣- أهمية هذا الكتاب، وبيان اهتمام العلماء بتحرير القراءات، والعناية بها.

٤- مكانة المؤلف العلمية، وشهرة شيوخه، وثناء العلماء عليه، واشتهاره بالتحرير والتدقيق، واطلاعه على مدارس متنوعة، ومشاركته بأكثر من مؤلف في

(١) وقد ارتأيت أن أقدم الكتاب للطباعة على هيئته حين مناقشته بشكل عام؛ خصوصاً ما يتعلق بجانب دراسة التحريرات والكتاب، وإن كانت مواضع التحريرات من حيث الدراية تحتاج مزيد تحرير ونقد، وإضافة ما استجد من رؤى ودراسات حولها، والله الموفق.

القراءات سواء في السبع أو في العشر أو في الأربع الزوائد، فهو ذو باع طويل في هذا العلم.

٥- أن المؤلف ضمن كتابه مؤلفاً لشيخه مصطفى الإزميري (ت: ١١٥٥هـ) في التَّحْرِيْرَاتِ، وقد عُرف عن شيخه عنايته بهذا الفن واشتهاره بالتحريْر فيه؛ فاجتمع في الكتاب كتابان على الحقيقة.

٦- أن المؤلف ذبَّل كتابه بنظم له في التَّحْرِيْرَاتِ، تربو أبياته على ستين بيتاً، جمع فيه ما خرج عن طرق كتابي (الحرز) و(التيسير)، ولخصَّ فيها جُلَّ ما ذكره في كتابه.

٧- كثرة استشهاد المؤلف بأبيات العلماء ومنظوماتهم مما يسهل حفظ الخلاف، ويُقرَّب مأخذَه.

٨- سهولة هذا الكتاب في تناوله للتحريرات، والتي تميّزه عن بعض كتب الفن، حيث يسوق الآية المحرّرة، ويذكر عدد ما فيها من الأوجه، ثم يعددها حتى يأتي على آخرها.

٩- ندرة الكتب المطبوعة في تحريرات (الشَّاطِيبِيَّة).

١٠- نقل المؤلف في ثنايا الكتاب عن كتب لا تزال مفقودة أو في حكم المفقود.

### • الدراسات السابقة:

أولاً: بالنسبة لعموم التَّحْرِيْرَاتِ:

سوف أتعرض لذلك مفصلاً في المطلب الثاني بإذن الله.

ثانياً: بالنسبة للمؤلف:

وهو الشَّيْخُ هَاشِمٌ، فقد وقفت له على كتابين محققين بقسم القراءات بجامعة أم القرى بواسطة عدد من الطالبات، الأول: كتاب (تمرين الطلبة البررة الخيرة في وجوه

قراءة الأئمة العشرة<sup>(١)</sup>، والثاني: كتاب (شرح الإفادة المنقعة في قراءة الأئمة الأربعة)<sup>(٢)</sup>.

ثالثاً: بالنسبة للمؤلف:

وهو المخطوط الذي أنا بصدد دراسته وتحقيقه؛ فلا أعلم أحداً سبقني إلى تحقيقه، والله أعلم.

• خطة البحث:

يتكون البحث من مقدمة، وقسمين رئيسين، ثم خاتمة، وفهارس.

المقدمة: وتشتمل على أسباب اختيار الموضوع وأهميته، والدراسات السابقة، وخطة البحث، ومنهج التحقيق.

القسم الأول: الدراسة:

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: ترجمة موجزة للقراء السبعة ورواتهم وطرقهم.

المبحث الثاني: ترجمة المؤلف: وفيه سبعة مطالب:

المطلب الأول: اسمه ونسبه ولقبه وكنيته.

المطلب الثاني: نشأته وطلبه للعلم.

المطلب الثالث: شيوخه.

المطلب الرابع: تلاميذه.

(١) أولهن: تهاي بنت فيصل البيان، ورقمه في مكتبة الجامعة ١١٤٧٧.

(٢) سجلته الطالبة: سحر المالكي في رسالة دكتوراة بالجامعة.

المطلب الخامس: مؤلفاته.

المطلب السادس: ثناء العلماء عليه.

المطلب السابع: وفاته.

المبحث الثالث: تعريف بالتَّحْرِيرَاتِ، وفيه ثمانية مطالب:

المطلب الأول: تعريف التَّحْرِيرَاتِ.

المطلب الثاني: نشأة التَّحْرِيرَاتِ.

المطلب الثالث: أسباب التَّحْرِيرَاتِ.

المطلب الرابع: تاريخ التَّحْرِيرَاتِ وتطورها.

المطلب الخامس: مدارس التَّحْرِيرَاتِ.

المطلب السادس: أهمية التَّحْرِيرَاتِ.

المطلب السابع: موقف العلماء منها.

المطلب الثامن: الكتب المصنفة في التَّحْرِيرَاتِ.

المبحث الرابع: دراسة الكتاب، وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: توثيق اسم الكتاب ونسبته إلى المؤلف.

المطلب الثاني: موضوع الكتاب.

المطلب الثالث: منهج المؤلف، ووصف أسلوبه.

المطلب الرابع: قيمة الكتاب العلمية.

المطلب الخامس: مصادر المؤلف في الكتاب.

المطلب السادس: وصف النسخ الخطية للكتاب.

القسم الثاني: النصُّ المحقق.

ثم الخاتمة.

ثم الفهارس: وتشتمل على:

فهرس الآيات القرآنية.

فهرس الأحاديث.

فهرس الشواهد الشعرية.

فهرس الأعلام.

قائمة المصادر والمراجع.

فهرس المحتويات.

#### • بيان منهجي في التحقيق:

سرت في تحقيق هذا الكتاب وفق المنهج العلمي التالي:

١. نسخت الكتاب المحقق وفق قواعد الإملاء الحديثة.

٢. كتبت الآيات القرآنية بالرسم العثماني وفق مصحف المدينة الحاسوبي؛ إلا ما

كتب برواية أخرى واتفقت عليه النسخ فإني أثبته كما كتب، وجعلتها بين معقوفتين مزهرتين.

٣. عزوت الآيات القرآنية الواقعة ضمن النص المراد تحقيقه إلى سورها،

ووضعت ذلك في المتن بين معقوفتين.

٤. خرجت الأحاديث النبوية.

٥. عزوت الأقوال والآثار، والنصوص إلى مصادرها.

٦. ترجمت للأعلام الوارد ذكرهم في الكتاب.

٧. نسبت الأبيات الشعرية والمنظومات إلى أصحابها.

٨. التزمت علامات الترقيم، مع ضبط ما يحتاج إلى ضبط.
٩. شرحت الغريب من المفردات.
١٠. اعتمدت في التراجم ذكر الاسم والكنية والولادة والوفاة وأشهر مؤلفاته ما تيسر ذلك، واكتفيت بالتوثيق من كتابين متخصصين غالباً.
١١. إذا نقل المؤلف عن كتاب مفقود، أو لم أعر عليه؛ فإني أجتهد في إثبات المنقول من كتب أخرى نقلت عنه.
١٢. إذا استشهد المؤلف من (الشَّاطِيبِيَّة) أو (الدُّرَّة) أو (الطَّيْبِيَّة)؛ فإني أُشير إلى رقم البيت في الحاشية، وإن احتاج إلى إكمال أكمَلته.
١٣. اعتمدت في التحقيق كلام ابن الجزري في (النَّشْر) أو (التقريب)، ثم على كتب التَّحْرِيْرَاتِ الأخرى مُقَدِّمًا أقدمهم زمنًا، فإن وجدت من يشير إلى الخلاف المذكور موافقة أو مخالفة ذكرته، وإلا لم أعلق عليه، ويندر ذلك.
١٤. إذا لم يذكر المؤلف الأوجه كاملة فإني أذكرها في أول موضع، ولا أعيد ذكرها إن تكررت في موضع آخر -غالباً-؛ خصوصاً ما كان من باب حاصل ضرب الأوجه.
١٥. إذا نقل المؤلف عن أحد الكتب فإني أوثقت المعلومة من الكتاب، فإن وجدتُ اختلافاً أثبتته، أو قلت (بمعناه).
١٦. اعتمدت النسخة (أ) أصلاً للكتاب، وهي نسخة معهد الثقافة الشرقية بجامعة طوكيو؛ وذلك لوضوحها وقلة أخطائها مقارنة بالنسخ الأخرى، فإن وجدت فيها خطأً أو سقطاً أو تصحيحاً أثبت الصواب من النسخ الأخرى، وجعلته بين معكوفتين [ ] مع التعليق عليه في الهامش.

١٧. قمت بالتعليق على غالب المسائل التي ذكرها المؤلف في الكتاب وكانت مما يحتاج إلى تعليق أو توثيق أو بيان.

١٨. إذا لم يذكر المؤلف اسم السورة فإنني أذكرها وأجعلها بين معكوفتين، وجعلت جميع ذلك مبرزاً كالعنوان.

١٩. ذيلت البحث بالفهارس العلمية والفنية التي تسهل على القارئ الوصول إلى المطلوب.

٢٠. اعتمدت أربع نسخ خطية للمخطوط، وتركت أربعاً أخرى للاستثناس لمسوغات ذكرتها في وصف النسخ، وقد سلكت في المقارنة بين النسخ المعتمدة المنهج التالي:

أ. إذا وجدت خطأ صريحاً في آية معينة في أحد النسخ فإنني أثبت الصواب في المتن، ولا ألتزم الإشارة إليه في الهامش.

ب. لا أحفل بذكر الأخطاء الواضحة عند النساخ، وكذا ما لا فائدة في التنبيه عليه من الاختلافات اليسيرة بين النسخ أو ما لا يحتمله السياق؛ حتى لا أثقل الهوامش بما لا يفيد القارئ، وأثبت في جميعه الصواب والأكمل من النسخ، دون تنبيه على ذلك في كل موضع، ومن أمثلة ذلك:

- ما لا أثر له في المعنى ولا تفيد معرفته: الهمز - الهمزة، توسط - توسط، المتطرّف - المتطرّف، لفظ - لفظة، تجوز - يجوز، وفتح - وفتحة، بفتح - فتح ونحوها، قرأنا - قرأناه، تسهيل - التسهيل، وإذا جمعت - وإذا اجتمعت، طرق - طريق، وفيه - وفيها، وروم الحركة - والروم الحركة، سادسها وسابعها - سادسها وسادسها، وفيه لورش كذا -

- لورش كذا، «قوله تعالى»: بحذف إحداهما أو زيادة واو قبلهما، وكذا «رحمه الله تعالى»، وكذا «والله تعالى أعلم»، وكذا «قال رحمه الله في سورة - قال رحمه الله: سورة - قال رحمه الله في مريم»، وعلى توسطه التوسط - وعلى توسط التوسط، ونحوها: وعلى قصره - وعلى قصر.
- الخطأ المحض نحو: يفتلا - يتصلا، إلى ضم - إلى ظم، ويوقف - ويوافق، لأنه قطب الإدغام - لأنه تطلب الإدغام، يتعرض - يتعض، ما لحمزة - بالحمزة، لقاعدة - القاعدة، المقروء به - المضروبة، وقدر - وقد، فتفطن له - فغلظن له، فضعفه بصيغة المجهول - فضعفه بضعفه الجمهور، ووصل البسملة (بأول) السورة - باقي، منه، بدل: عنه، أو العكس بما لا يحتمله السياق.
- تكرار الحروف والكلمات، والتقديم والتأخير، بما لا يغير المعنى.
- سقوط الألف من ابن وإثباته باطراد.

\* \* \*



## القسم الأول: الدراسة

وفيه أربعة مباحث

### المبحث الأول

ترجمة موجزة للقراء السبعة

ورواتهم وطرقهم

**أولاً: نافع المدني<sup>(١)</sup> :**

هو أبو عبد الرحمن نافع بن أبي نُعيم الأصبهاني المدني، وهو من تابعي التابعين،

توفي سنة: ١٦٩هـ<sup>(٢)</sup>.

وله راويان:

١. قالون: وهو عيسى بن مينا الزرقي، قارئ أهل المدينة، توفي سنة: ٢٢٠هـ<sup>(٣)</sup>.

طريقه: روى الداني عنه في (التيسير) بواسطة أبي نشيط: وهو محمد بن هارون،

توفي سنة: ٢٥٨هـ<sup>(٤)</sup>.

٢. ورش: وهو أبو سعيد عثمان بن سعيد المصري، توفي سنة: ١٩٧هـ<sup>(٥)</sup>.

وطريقه: من طريق الأزرق عنه: وهو يوسف بن عمرو بن يسار، توفي في حدود:

٢٤٠هـ<sup>(٦)</sup>.

(١) المقصود من هذه الترجمة الموجزة هو بيان الطريق الذي اعتمده الداني في التيسير، وأما ما خالف فيه الشاطبي هذا الطريق أو أخذه المؤلف من عشر نافع فسيأتي معنا في أثناء التحقيق مفصلاً إن شاء الله. وقد استقيت مادة هذه التراجم وبيان الطرق من: التيسير للداني (ص ٩٨ - ١١٠)، معرفة القراء الكبار للذهبي، غاية النهاية لابن الجزري.

(٢) معرفة القراء: (١/٦٤)، غاية النهاية: (٢/٣٣٠).

(٣) معرفة القراء: (١/٩٣)، غاية النهاية: (١/٦١٥).

(٤) معرفة القراء: (١/١٢٩)، غاية النهاية: (٢/٢٧٢).

(٥) ومعرفة القراء: (١/٩١)، غاية النهاية: (١/٥٠٢).

(٦) معرفة القراء: (١/١٠٦)، غاية النهاية: (٢/٤٠٢).

## ثانياً: ابن كثير المكي:

هو أبو معبد عبد الله بن كثير المكي، تابعي، إمام أهل مكة، توفي سنة: ١٢٠ هـ<sup>(١)</sup>.  
وله راويان:

١. البزّي: وهو أبو الحسن أحمد بن محمد بن عبد الله البزّي، قارئ مكة، ومؤذن المسجد الحرام توفي سنة: ٢٥٠ هـ<sup>(٢)</sup>.

طريقه: من طريق أبي ربيعة عنه: وهو أبو ربيعة محمد بن إسحاق بن وهب المكي،  
توفي سنة: ٢٩٤ هـ<sup>(٣)</sup>.

٢. قنبل: وهو أبو عمر محمد بن عبد الرحمن المخزومي، شيخ القراء بالحجاز،  
توفي سنة: ٢٩١ هـ<sup>(٤)</sup>.

طريقه: من طريق ابن مجاهد عنه: وهو أحمد بن موسى بن مجاهد، أول من سبغ  
السبعة، توفي سنة: ٣٢٤ هـ<sup>(٥)</sup>.

## ثالثاً: أبو عمرو البصري:

هو زيان بن العلاء التميمي، وقيل اسمه كنيته، من أعلم الناس بالقرآن واللغة،  
توفي سنة: ١٥٤ هـ<sup>(٦)</sup>.

(١) معرفة القراءة: (٤٩/١)، غاية النهاية (٤٤٣/١).

(٢) معرفة القراءة: (١٠٢/١)، غاية النهاية: (١١٩/١).

(٣) معرفة القراءة: (١٣٣/١)، غاية النهاية: (٩٩/٢).

(٤) معرفة القراءة: (١٣٣/١)، غاية النهاية: (١٦٥/٢).

(٥) معرفة القراءة: (١٥٤/١)، غاية النهاية: (١٣٩/١).

(٦) معرفة القراءة: (٥٨/١)، غاية النهاية: (٢٨٨/١).

وله راويان:

١. الدوري: وهو أبو عمر حفص بن عمر بن عبد العزيز بن صبهان، قيل أنه أول من جمع القراءات، توفي سنة: ٢٤٦هـ<sup>(١)</sup>.

وطريقه: من طريق أبي الزعراء عنه: وهو أبو الزعراء عبد الرحمن بن عبدوس، توفي بعد ثمانين ومائتين من الهجرة<sup>(٢)</sup>.

٢. السوسي: وهو أبو شعيب صالح بن زياد بن عبد الله، توفي سنة: ٢٦١هـ<sup>(٣)</sup>.

وطريقه: من طريق ابن جرير عنه: وهو أبو عمران موسى بن جرير، توفي سنة: ٣١٠هـ<sup>(٤)</sup>.

#### رابعاً: ابن عامر الشامي:

هو أبو عمران عبد الله بن عامر بن يزيد اليحصبي، تابعي، أعلى القراء إسناداً، إمام أهل الشام في القراءة، توفي سنة: ١١٨هـ<sup>(٥)</sup>.

وله راويان:

١. هشام: وهو أبو الوليد هشام بن عمّار السلمي، إمام أهل دمشق، توفي سنة: ٢٤٥هـ<sup>(٦)</sup>.

(١) معرفة القراء: (١١٣/١)، غاية النهاية: (٢٥٥/١).

(٢) معرفة القراء: (١٣٨/١)، غاية النهاية: (٣٧٣/١).

(٣) معرفة القراء: (١١٥/١)، غاية النهاية: (٣٣٢/١).

(٤) معرفة القراء: (١٤١/١)، غاية النهاية: (٣١٧/٢).

(٥) معرفة القراء: (٤٦/١)، غاية النهاية: (٤٢٣/١).

(٦) معرفة القراء: (١١٥/١)، غاية النهاية: (٣٥٤/٢).

طريقه: من طريق الحلواني عنه: وهو أبو الحسن أحمد بن يزيد الصفار، قرأ على قالون وهشام، توفي: بعد المائتين والخمسين من الهجرة<sup>(١)</sup>.

٢. ابن ذكوان: وهو أبو عمرو عبد الله بن أحمد القرشي الدمشقي، مقرر دمشق، توفي سنة: ٢٤٢هـ<sup>(٢)</sup>.

طريقه: من طريق الأخفش عنه: وهو أبو عبد الله هارون بن موسى بن شريك التغلبي، توفي سنة: ٢٩٢هـ<sup>(٣)</sup>.

وللأخفش طريقان: وهما النقاش وابن الأخرم<sup>(٤)</sup>.

### خامساً: عاصم الكوفي:

هو أبو بكر عاصم بن أبي النجود الكوفي الأسدي، تابعي، توفي سنة: ١٢٧هـ<sup>(٥)</sup>. وله راويان:

١. شعبة: وهو أبو بكر شعبة بن عياش الأسدي الكوفي، توفي ١٩٣هـ<sup>(٦)</sup>.

طريقه: من طريق يحيى بن آدم عنه: وهو أبو زكريا يحيى بن آدم بن سليمان الصلحي، توفي سنة: ٢٠٣هـ<sup>(٧)</sup>.

(١) معرفة القراء: (١٢٩/١)، غاية النهاية: (١٤٩/١).

(٢) معرفة القراء: (١١٧/١)، غاية النهاية: (٤٠٤/١).

(٣) معرفة القراء: (١٤٢/١)، غاية النهاية: (٣٤٧/٢).

(٤) إننا ذكرت هذين الطريقين مع أنهما ينشعبان عن طريق الأخفش؛ لورودهما في الكتاب مرات عدة دون غيرهما من الطرق الأخرى المتفرعة عن طريق الكتاب، كما سيأتي.

(٥) معرفة القراء: (٥١/١)، غاية النهاية: (٣٤٦/١).

(٦) معرفة القراء: (٨٠/١)، غاية النهاية: (٣٢٥/١).

(٧) معرفة القراء: (٩٩/١)، غاية النهاية: (٣٦٣/٢).

٢. حفص: وهو أبو عمر حفص بن سليمان الكوفي، توفي سنة: ١٨٠هـ<sup>(١)</sup>.  
طريقه: من طريق عبيد بن الصباح عنه: وهو أبو محمد عبيد بن الصباح الكوفي،  
توفي سنة ٢١٩هـ<sup>(٢)</sup>.

### سادساً: حمزة الكوفي:

هو أبو عمارة حمزة بن حبيب الكوفي الزيات، توفي سنة: ١٥٦هـ<sup>(٣)</sup>.  
وله راويان:  
١. خلف: وهو أبو محمد خلف بن هشام البزار الأسدي، توفي سنة ٢٢٩هـ<sup>(٤)</sup>.  
طريقه: من طريق إدريس الحداد عنه: وهو أبو الحسن إدريس بن عبد الكريم  
الحدّاد، توفي ٢٩٢هـ<sup>(٥)</sup>.  
٢. خلاد: وهو أبو عيسى خلاد بن خالد الكوفي، توفي سنة: ٢٢٠هـ<sup>(٦)</sup>.  
طريقه: من طريق ابن شاذان عنه: وهو أبو بكر محمد بن شاذان الجوهري، توفي  
سنة ٢٨٦هـ<sup>(٧)</sup>.

(١) معرفة القراء: (٨٤/١)، غاية النهاية: (٢٥٤/١).

(٢) معرفة القراء: (١٢٠/١)، غاية النهاية: (٤٩٥/١).

(٣) معرفة القراء: (٦٦/١)، غاية النهاية: (٢٦١/١).

(٤) معرفة القراء: (١٢٣/١)، غاية النهاية: (٢٧٢/١).

(٥) معرفة القراء: (١٤٥/١)، غاية النهاية: (١٥٤/١).

(٦) معرفة القراء: (١٢٤/١)، غاية النهاية: (٢٧٤/١).

(٧) معرفة القراء: (١٤٥/١). غاية النهاية: (١٥٢/٢).

**سابعاً: علي الكسائي:**

هو أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي الأسدي، توفي سنة: ١٨٩ هـ<sup>(١)</sup>.

وله راويان:

١. أبو الحارث: وهو أبو الحارث الليث بن خالد البغدادي، توفي سنة:

٢٤٠ هـ<sup>(٢)</sup>.

طريقه: من طريق محمد بن يحيى عنه: وهو أبو عبد الله محمد بن يحيى البغدادي،

الملقب بالكسائي الصغير، توفي سنة: ٢٨٨ هـ<sup>(٣)</sup>.

٢. الدوري: وهو راوي أبي عمرو البصري، وتقدم ذكره.

طريقه: من طريق جعفر النصببي عنه: وهو أبو الفضل جعفر بن أسد النصببي،

توفي سنة: ٣٠٧ هـ<sup>(٤)</sup>.

فهؤلاء هم القراء السبعة، وكل قارئ عنه راويان، واختار الداني طريقاً واحداً

عن كل راوٍ، واعتمد ذلك منهجاً له في (التيسير)، وتبعه على ذلك الشاطبي في غالب

قصيدته.

(١) معرفة القراء: (٧٢/١)، غاية النهاية: (٥٣٥/١).

(٢) معرفة القراء: (١٢٤/١)، غاية النهاية: (٣٤/٢).

(٣) معرفة القراء: (١٤٦/١)، غاية النهاية: (٢٧٩/٢).

(٤) معرفة القراء: (١٣٩/١)، غاية النهاية: (١٩٥/١).

## المبحث الثاني ترجمة المؤلف

وفيه سبعة مطالب:

المطلب الأول: اسمه ونسبه ولقبه وكنيته.

المطلب الثاني: نشأته وطلبه للعلم.

المطلب الثالث: شيوخه.

المطلب الرابع: تلاميذه.

المطلب الخامس: مؤلفاته.

المطلب السادس: ثناء العلماء عليه.

المطلب السابع: وفاته.



## المطلب الأول

### اسمه ونسبه ولقبه وكُنْيته<sup>(١)</sup>

هو: الشَّيْخُ السَّيِّدُ: هَاشِمُ بْنُ مُحَمَّدِ الْمَغْرِبِيِّ مَوْلِدًا، الْإِزْمِيرِيِّ<sup>(٢)</sup> مَوْطِنًا وَسَكَنًا، الْمَالِكِي مَذْهَبًا، وَيَكْنَى بِأَبِي شَيْبَةَ، وَيَشْتَهَرُ بِالسَّيِّدِ هَاشِمِ.

\* \* \*

## المطلب الثاني

### نشأته وطلبه للعلم

لم تسعفنا كتب التراجم بشيء عن حياة المؤلف وسيرته العلمية؛ خصوصاً المرحلة المبكرة من حياته، وإنما نستنتج بعض ذلك من خلال كُتبه التي ألفها، أو بواسطة كلام تلاميذه عنه، وبناءً على ما سبق؛ فإنه يمكن القول بأنَّ الشَّيْخَ هَاشِمَ تَعَلَّمَ الْقَرَاءَاتِ مِنْذُ سَنٍ مُبَكَّرَةٍ، فَقَرَأَ بِالسَّبْعَةِ مِنْ طَرِيقِ (الشَّاطِبِيَّةِ)، وَعَشْرَ نَافِعٍ<sup>(٣)</sup>، وَكَذَلِكَ

(١) أفادت ترجمة الشَّيْخِ مِنْ كُتْبِهِ: حُصْنُ الْقَارِي: (لوح ١)، وَتَمْرِينُ الطَّلِبَةِ: (لوح ١-٤)، وَشَرَحُ الْإِنْفَادَةِ الْمُقَنَّنَةِ: (١، ١٩٤)، وَمِنْ تَرْجُمَةِ تَلْمِيذِهِ الشَّقَانِصِيِّ فِي عَمْدَةِ الْقَارِيَيْنِ: (ص ٤٦، ٥٠٦).

(٢) نسبة إلى مدينة (إزمير) وهي إحدى المدن بتركيا اليوم.

(٣) المقصود بعشر نافع: الطرق العشرة عن نافع، وذلك أن نافعاً له أربعة رواة وهم: إسماعيل بن جعفر، وإسحاق بن المسيب، وعيسى بن مينا (قالون)، وعثمان بن سعيد (ورش). ولكل من إسماعيل بن جعفر وإسحاق بن المسيب طريقان، وثلاثة عن قالون وورش، فتكون عشر طرق وهي المقصودة بعشر نافع، وقد ذكرها الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي جَمْعَةَ الْوَهْرَانِي (ت: ٨٩٩هـ) فِي مَنْظُومَتِهِ: تَقْرِيبُ الْمَنَافِعِ فِي الطَّرِيقِ الْعَشْرِ لِنَافِعٍ: (ص ١)، وَافَاضَ فِي تَفْصِيلِ تِلْكَ الطَّرِيقِ

(الدُّرَّة)، ثمَّ (الطَّيِّبَة)، وتعلم كذلك الفقه والعربية وغيرها من العلوم الأخرى، ثم طاف البلاد شرقاً وغرباً، وأخذ القراءات عن غير واحد من علماء القراءات، وقرأ على مشايخ أجلةً بالمغرب ومصر والشام وقسطنطينية العظمى وغيرها، فأصبح ثقةً، ضابطاً، متقناً، فقيهاً، نبيهاً، محدثاً، نحويّاً، لغويّاً، ناظماً، ناثراً، وحصلت له الرياسة التامة في علوم القرآن، بحيث تضرب إليه أكباد الإبل.

ويظهر من مجموع مؤلفاته أنه كان متأثراً بالمدرسة المغربية بصورة جلية، وكذلك المدرسة التركية في التحريات.

وقد عاش جلَّ حياته في إزمير، فلما أراد السفر من إزمير-وهي بلدة بتركيا-إلى تونس، وخرج معه أميرها وأكابر الدولة وعلمائها وتجارها وغيرهم من سكانها يشيعونه ويتأسفون على سفره وانتقاله من مدينتهم، وصعب ذلك عليهم كثيراً؛ أشد عند ذلك قائلاً:

لِمَنَازِلِ ذَاتِ ابْتِهَاجٍ مَوْدَعٌ	وَأَهْلِهَا ذَاتِ الْغَمَامِ الصَّيِّبِ
رَوْضِ الْمَحَاسِنِ وَالْمُنَى وَبَهَايَا	تَصْفُو لَذِي عِلْمٍ وَصَاحِبِ مَنْصَبِ
بِسَلَامٍ مَنَ أَحْيَا الْوَرَى مُتَعَطِرَا	وَحَنَانَةٍ نَيْطَتْ بِكُلِّ مُقَرَّبِ
يَا رَبِّ جَلَّلَهَا بِسِتْرِكَ دَائِمَا	وَانصُرْ دِيَارَ الْمُسْلِمِينَ بِهَا حُبِ
مَنْ قَالَه يَرْجُو دَعَاءَ صَالِحَا	مِنْ أُمَّةٍ حُسْنًا بِحُرْمَةٍ يَثْرِبِ

وقدم إلى تونس في عام ١١٨٠ للهجرة النبوية، وألقى دروساً بالجامع الأعظم في القراءات والحديث، وفيها قرأ عليه تلميذه الشقاضي، وأخذ عنه القراءات وغيرها كما

سيأتي، وأقام بها سنة ثم رجع إلى بلاد العجم (إزمير) ومكث بها مدة ثم رجع إلى تونس، وبها كانت وفاته<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

### المطلب الثالث

#### شُيُوخُه

رحل الشَّيْخُ إلى بلاد شتى وأخذ عن علماء كثيرين ذكرت المصادر منهم:

١- المقرئ الجليل عبد الله بن محمد بن يوسف الشهرير بيوسف زاده<sup>(٢)</sup>:

وهو شيخ شيخه الإزميري، ومن علماء القراءات، ومن أوائل من دَوَّن في

التَّحْرِيْرَاتِ، وله من المؤلفات:

١- الائتلاف في وجوه الاختلاف (في التَّحْرِيْرَاتِ).

٢- رسالة في بيان مراتب المد في قراءات الأئمة العشرة<sup>(٣)</sup>.

وتوفي سنة ١١٦٧ هـ.

وقد قرأ عليه الشَّيْخُ هَاشِمِ بِمُضْمِنِ طَبِيْعَةِ النَّشْرِ مِنْ أَوَّلِ الْفَاتِحَةِ إِلَى قَوْلِهِ:

﴿الْمُقْلِحُونَ﴾<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر: عمدة القارئین للشقنصي: (ص ٥٠٦).

(٢) تنظر ترجمته في: الأعلام: (٤/١٢٩)، هدية العارفين: (١/٤٨٢).

(٣) ملحقة بمخطوط تمرين الطلبة، وتقع في ستة ألواح، تبدأ من لوح (١١٣). وطبعت بدار عمار،

بتحقيق: إبراهيم الجرمي.

(٤) نص على ذلك في مقدمة كتابه: تمرين الطلبة: (لوح ٤).

٢- الشَّيْخُ مِصْطَفَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْإِزْمِيرِيِّ<sup>(١)</sup>:

نزل بمصر وتعلم فيها القراءات، وهو من أشهر علماء القراءات والتجويد بعد ابن الجزري، برع وتفنن في علوم القراءات، وقام بتحرير أوجه القراءات من جميع الطرق، ويُعتمد كثيراً على كتبه في التَّحْرِيَّاتِ؛ بل هي المرجع والمصدر في بابها منذ تأليفها وإلى يومنا هذا مع تحريرات المتولي، وقد أكثر الشَّيْخُ هَاشِمُ مِنْ ذِكْرِهِ وَالِاسْتِفَادَةِ مِنْ مَوْلاَفَاتِهِ كَمَا فِي كِتَابِنَا هَذَا، وَكُتَابِ (تَمْرِينِ الطَّلِبَةِ الْبَرَّةِ الْخَيْرَةِ)، وَكُتَابِ (شَرْحِ الْإِفَادَةِ الْمَقْنَعَةِ).

وأخذ الإزميري عن جلة من العلماء، أشهرهم:

- الشَّيْخُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ الشَّهْرِ بِيُوسُفِ أَفندي زاده.

- الشَّيْخُ مُحَمَّدُ الْمُعْشَرِيُّ.

- الشَّيْخُ الْحِجَازِيُّ.

كما أن من أبرز مؤلفاته:

١- عمدة العرفان، وشرحه بدائع البرهان.

٢- إتحاف البررة بما سكت عنه نشر العشرة.

٣- نور الأعلام بانفراد الأربعة الأعلام، وهو في الشواذ.

٤- تقريب حصول المقاصد في تخريج ما في النَّشْرِ مِنَ الْفَوَائِدِ.

٥- رسالة الضاد.

(١) ينظر: ترجمة الشَّيْخِ فِي: هَدِيَةِ الْعَارِفِينَ: (٢/٤٤٥)، إتحاف البررة: (ص ٢٠)، معجم المؤلفين:

(١٢/٢٦٠)، الأعلام: (٧/٢٣٦). وإنما توسعت قليلاً في ترجمته لكثرة نقل المؤلف عنه في

كتابه.

٦- وقد نقل الشيخ هاشم في كتابه هذا عن كتاب له في السبعة، لم أجد له ذكراً بين العلماء.

توفي بمصر سنة ١١٥٥ هـ.

وقد مدحه الشيخ هاشم في قصيدة أوردها في كتابه (تمرين الطلبة البررة الخيرة)، فقال:

العالم الفاضل ذي تقرير	ثم سردته على التحرير
من شيخنا الأسمى حوى الكمال	فاكتسب الإصلاح والإكمال
مستحضراً لأوجه التحرير	شيخ الشيوخ مصطفى الأزميري
لحاله مقلها وهذب به	أحيابه الله طريق الطيبة
أناس عصره إليه ذاهبة	لا زال شمسا للأنام قاطبة
في كل وقت ويكل دهر	أمدته الله بكل خير
بطرقها الغرا كما لديه	فقد قرأت ختمة عليه
بكتب منفعلة لمن شهر	كذلك ما شد على الذي ذكر
ومائة بعيد الألف حيناً	سنة سبع بعد أربعينا
وعشر نافع وطرق درة	وقد قرأت قبل طرق السبعة
وذلك كله بفضل ربي	على أجلة شيوخ الغرب
لا وسطاً بما لديهم يُذراً	كذا على بعض شيوخ مصر
ومشرب عذب به زويناً	أمدنا الله بختم الحسنى

ثم الصلاة أولاً وآخراً على محمد رسولاً أرسله<sup>(١)</sup>

٣- الشيخ مصطفى بن أحمد بن صلاح الدين الخليجي:

قرأ عليه القراءات من طريق (طيبة النشر) بدمشق الشام عام ١١٤٥ هـ، ولما أراد

أن يختم عليه القرآن نظم فيه قصيدة قال فيها:

أسنى العوالم من إليه رحلتي ذو مكرمات فائق الأقران

شيخ جليل عارف متورع متفنن في أوجه القرآن

لنحققن علم القراءة مأخذاً عن جهبذ فأجاب ذا عرفان

فأخذت عشر النثر عن ذي خبرة عظمى كبدر حل في السرطان

من أمة قد طاب نفساً وارتقى متقلداً بقلائد العقيان

فهو الإمام الأوحى المتعارف المصطفى متدارك الظمآن

فطلبت منكم دعوة نرجوها من ربنا خلداً مع الولدان

وعليك يا حبر الوري من هاشم خير التحية سائر الأزمان<sup>(٢)</sup>

٤- الشيخ أبو العلاء إدريس بن محمد الحسني (المشهور بالمنجرة)<sup>(٣)</sup>:

وهو شيخ المقرئين في المغرب بعد ابن القاضي، ومن مؤلفاته: حاشية على الدرر

اللوامع، فتح المجيد، وكفاية الطلاب، نزهة الناظر والسامع.

وتوفي سنة ١١٣٧ هـ<sup>(١)</sup>.

(١) تمرين الطلبة: (لوح ١، ٢).

(٢) عمدة القارئین: (ص ٥٠٦).

(٣) وقد أفدت ذلك من قول الشيخ هاشم في هذا الكتاب في مسألة الوقف على كلمة «فال» حيث

قال: «قال شيخنا إدريس بن محمد الحسني... الخ، وسيأتي.

### ٥- الشَّيْخُ الْبَقْرِيُّ الْمِصْرِيُّ شَهْرُ بَدْرِغَامَ:

وهو من تلاميذ محمد بن القاسم شيخ شيخه الخليجي، وقد قرأ عليه بمضمن الطيبة بجامع الأزهر إلى قوله: ﴿إِنْ يَنْصُرْكَ اللَّهُ فَلَا عَالِبَ لَكَ﴾ (آل عمران: ١٦٠).

### ٦- الشَّيْخُ حَسَنُ الْمِصْرِيِّ:

وهو من تلاميذ الشَّيْخِ الْمِنْصُورِيِّ، وقد قرأ عليه الشَّيْخُ بِدَمَشَقِ الشَّامِ بِمِضْمَنِ الطَّيْبَةِ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَإِنْ يَأْتُوكُمْ أُسْرَى﴾ (البقرة: ٨٥)<sup>(٢)</sup>.

### ٧- محمد بن مصطفى بن رمضان:

وقد جاء ذكر ذلك في سند المؤلف في كتاب شرح الإفادة المقنعة حيث قال: «اعلم أي قرأت بها تضمنته الإفادة المقنعة في قراءة الأئمة الأربعة في الشواذ من أول القرآن إلى ﴿وَأذْكُرُوا اللَّهَ فِي آيَاتِهِ مَعْدُودَاتٍ﴾ (البقرة: ٢٠٣) على شيخ القراءة والإفراء بقسطنطينية الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ... الخ»<sup>(٣)</sup>.

\* \* \*

(١) تنظر ترجمة الشَّيْخِ فِي: قِرَاءَةُ نَافِعٍ: (١/١٤٨١)، الأعلام: (١/٢٨٠)، معجم المؤلفين: (٢/٢١٨).

(٢) أفدت ذكر شيوخه من كتابه: تمرين الطلبة: (لوح ٤).

(٣) شرح الإفادة المقنعة: (لوح ٣).

## المطلب الرابع

### تلاميذه

لم تذكر كتب التراجم أحداً ممن تتلمذ على الشيخ - مع تصدره للإقراء وتمكنه من علوم كثيرة، إضافة إلى تدريسه بالجامع الأعظم بتونس - إلا أنني وقفت على اثنين من تلاميذه في غير ذلك وهما:

#### ١- الشيخ أحمد بن أحمد الشقانصي القيرواني<sup>(١)</sup>:

من علماء تونس، ومن مؤلفاته: (الحجة الباهرة في الرد على من أنكر أوجه الوقف المتواترة)، (عمدة القارئ والمقرئ)، (نصرة أهل الإيوان والإسلام في تنزيه القرآن عن اللحن) .. وغيرها. وتوفي (ما بين ١٢٢٨-١٢٣٥هـ).

وقد ذكر في كتابه عمدة القارئ أنه ختم على الشيخ هاشم القرآن الكريم بال عشر الكبير من طريق (الطيبة) و(النشر) و(التقريب) لابن الجزري طبق ما في تحرياته وأخذاً من تحريرات شيخه الإزميري في حفل بهيج بجامع الزيتونة.

كما ذكر أن الشيخ هاشم أجازته إجازات متعددة في جميع مروياته منها: القراءات السبع من طريق (التيسير) و(الشاطبية)، و(دلائل الخيرات)، وأحزاب الإمام الشاذلي، ووظيفة أحمد زروق، و(الحزب الأعظم) للملا علي القارئ، و(البردة) و(الهمزية) لمحمد بن سعد البوصيري، و(حزب الإمام النووي)، والصلاة المنسوبة لعبد السلام بن مشيش.

(١) تنظر ترجمته في: عمدة القارئ للشقانصي: (ص ٤٧)، إيضاح المكنون للبغدادي: (٣/٣٩٢).



٢- الشَّيْخُ مِصْطَفَى بْنُ حَسَنِ كَرِيمٍ:

جاء ذكره في نهاية مخطوط شرح الإفادة المقنعة فنص أنه أحد تلامذته بقوله:  
«تمت التَّحْرِيْرَاتُ بِعَوْنِ الْمَلِكِ الْوَهَّابِ عَلَى يَدِ الْعَبْدِ الضَّعِيفِ مِصْطَفَى بْنِ حَسَنِ  
كَرِيمٍ» إِلَى أَنْ قَالَ: «مَنْ تَلَامِيْذُ الشَّيْخِ الْمُؤَلِّفِ وَهُوَ هَاشِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَغْرِبِيُّ» ثُمَّ قَالَ:  
«وَرَأَى الْمُؤَلِّفُ أَسْتَاذِي وَسُنْدِي إِلَى تُونِسَ فِي سَنَةِ ١١٧٩ هـ...»<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

(١) ينظر: شرح الإفادة المقنعة: (لوح ١٩٤).

## المطلب الخامس

### مؤلفاته

لما كان الشيخ هاشم إماماً مبرزاً في جانب القراءات صحيحها وشاذها وتحريراتها، ومدرساً بالجامع الأعظم بالزيتونة، حتى بات مرجعاً ومركزاً يُقصد ويُطلب في هذا المجال؛ انعكس ذلك على مؤلفاته، فألف في ذلك مؤلفات انتفع بها من بعده، وهي:

#### ١- تمرين الطلبة البررة الخيرة في وجوه قراءة الأئمة العشرة:

وهذا الكتاب ألفه الشيخ في تحريرات القراءات العشر الكبرى، من طريق طيبة النشر، وقد حقق هذا الكتاب مجموعة من طالبات الماجستير في جامعة أم القرى، باسم: تحرير طيبة النشر في القراءات العشر<sup>(١)</sup>.

#### ٢- شرح الإفادة المقتعة في قراءة الأئمة الأربعة:

وهو تأليف في القراءات الشواذ، قراءات الأئمة الأربعة: ابن محيصة المكي، والأعمش الكوفي، والحسن البصري، ويحيى اليزيدي. شرح فيه الشيخ كتاب الإفادة

(١) واسمه الصحيح ما ذكرته، ولا ينبغي أن يسمى بغيره لأنه هو الاسم الذي ارتضاه له مؤلفه، ونص عليه في مقدمته، وعندني منه نسختان الأولى: من مكتبة مكة المكرمة، والثانية: من جامعة أم القرى.

المقنعة للشيخ عبد الله باشا<sup>(١)</sup> أحد طلاب الشيخ المنصوري<sup>(٢)</sup>.

### ٣- حصن القارئ في اختلاف المقرئين:

وهو في تحريرات القراءات من طريق (الشاطبية)، وهو الذي بين أيدينا ونحن بصدد تحقيقه، وآخر مؤلفاته كما يظهر.

### ٤- سنا الطالب لأشرف المطالب:

وقد نص عليه المؤلف في مقدمة كتابه تمرين الطلبة - بعد ما أثنى على شيخه الإزميري - حيث قال: وفيه قلت بعد ما سردت عليه سنا الطالب لأشرف المطالب لكاتبه عفا الله عنه سنة: سبع وأربعين ومائة وألف، بمدينة قسطنطينة..» وذكر القصيدة السالفة الذكر<sup>(٣)</sup>.

\* \* \*

- 
- (١) يتجلى ذلك لي من قراءة غلاف المخطوط ومقدمة المخطوط. وهو ما ذكره البغدادي في إيضاح المكنون: (١٠٧/٣). وكتاب (شرح الإفادة..) سجل في رسالة دكتوراه في جامعة أم القرى. وأما الكتاب الأصل (الإفادة المقنعة) فحُقق في الجامعة الإسلامية في أربعة أبحاث تكميلية.
- (٢) عندي نسخة منه مصورة من جامعة أم القرى برقم (١١٩١). وسجلته إحدى الباحثات في رسالة الدكتوراه بجامعة أم القرى كما أسلفت.
- (٣) تمرين الطلبة: (لوح ١)، وينظر: تحريرات المنصوري: (ص ٢٥). له نسخة - لم أطلع عليها- في مكتبة الجامعة الإسلامية برقم (٧٨٥٢)، ولكنني اطلعت على مصورة لبعض صفحات الكتاب المذكور عن بعض مكاتب تركيا غير تامة وغير مكتملة البيانات.

## المطلب السادس

## ثناء العلماء عليه

قال عند تلميذه الشَّيْخِ أَحْمَدُ الشَّقَانِصِيُّ - رحمه الله - :

«ثقة، ضابطاً، متقناً، فقيهاً، نبهاً، محدثاً، نحوياً، لغوياً، ناظماً، ناثراً، جليل القدر، عظيم الخطر، حجة في كلام الله القديم، زاهداً عابداً، متبعاً للنقل والأثر، ذا شبية وهيبة ووقار، لا يفتر عن ذكر الله وتلاوة القرآن، لا يخرج من بيته إلا للجمعة أو أمر مهم. حج ثلاثاً، منقطعاً للعلم، لم يتزوج قط، رحلته أربعون سنة.

وكان - رضي الله عنه - لا تأخذه في الله لومة لائم، وكان كثير الصدقة، أمر رضي الله عنه - ببناء سقائتين قرب تونس إحداهما جوفية الوضع عن تونس قرب الحناية على قارعة الطريق الموصلة لبلد طبرية وغيرها، والثانية قبلية الوضع عن تونس بالمحل المعروف بشوشة رادس، بإزاء الطريق الموصلة لبلد سليمان وغيرها. وبإزاء الثانية فندق كبير بناه وحبسه على أحد ميضات جامع الزيتونة بتونس، الكائنة بسوق السرايرية.

ورأيت السقائتين المذكورتين، متممتي البناء، وشربت من مائهما، ومآثره كثيرة - رضي الله عنه - ونفعنا ببركته. آمين»<sup>(١)</sup>.

وقد جاء ذكر الشَّيْخِ هَاشِمِ مَقْرُوناً بَعْلَمَاءِ التَّحْرِيرَاتِ كَالْإِزْمِيرِيِّ وَغَيْرِهِ كَثِيراً عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ فِي هَذَا الْفَنِّ كَالشَّيْخِ عَبْدِ الرَّازِقِ مُوسَى فِي كِتَابِهِ تَأْمَلَاتٍ فِي تَحْرِيرِ الْقَرَاءَاتِ،

(١) عمدة القارئین: (ص ٥٠٦).

والشَّيْخُ الدُّكْتُورُ سِيدُ دِرَازٍ فِي رِسَالَتِهِ النَّقْدِيَّةِ عَلَى (الرُّوضِ النُّضِيرِ)، وَالشَّيْخُ الدُّكْتُورُ إِبرَاهِيمَ الدُّوسَرِي فِي كِتَابِهِ: (الإمام المتولي وجهوده في القراءات)، وَالشَّيْخُ الدُّكْتُورُ خَالِدُ أَبُو الْجُودِ فِي تَحْقِيقِهِ عَلَى (الرُّوضِ النُّضِيرِ)، وَغَيْرَهُمْ مِمَّنْ لَهُ عَنَاقِيَةُ هَذَا الْفَنِّ.

\* \* \*

## المطلب السابع

### وَفَاتِهِ

لم ينص أحدٌ من العلماء على تاريخ وفاته - حسب علمي - سوى تلميذه الشيخ أحمد الشقناصي، فقد ذكر أن وفاته - رحمه الله - كانت يوم الاثنين السابع من ذي القعدة، سنة ست وثمانين ومائة وألف بتونس، وتولى دفنه، ومؤونة تجهيزه، الملك الباشا أبو الحسن علي باي، سلطان تونس يومئذ.

وقال أيضاً: «ومن قوّة اعتقاد أميرنا المذكور في شيخنا سيدي هاشم المذكور، دفنه بترتبه الجديدة التي أنشأها سلطاننا لنفسه داخل مدينة تونس، وهو أول من دفن فيها تبركاً به، وليكون أميرنا المذكور مجاوراً لشيخنا المذكور..»<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

(١) عمدة القارئین: (ص ٥٠٩). ولا يخفى ما في هذا الكلام من المبالغة كما هو دأب كثير من المتصوفة.

## المبحث الثالث

### تَعْرِيفُ بِالتَّحْرِيرَاتِ

وفيه ثمانية مطالب:

المطلب الأول: تعريف التَّحْرِيرَاتِ.

المطلب الثاني: نشأة التَّحْرِيرَاتِ.

المطلب الثالث: أسباب التَّحْرِيرَاتِ.

المطلب الرابع: تاريخ التَّحْرِيرَاتِ وتطورها.

المطلب الخامس: مدارس التَّحْرِيرَاتِ.

المطلب السادس: أهمية التَّحْرِيرَاتِ.

المطلب السابع: موقف العلماء منها.

المطلب الثامن: الكتب المصنفة في التَّحْرِيرَاتِ.

## المطلب الأول

تَعْرِيفُ التَّحْرِيرَاتِ<sup>(١)</sup>

التحريرات: جمع تحرير، وهو في اللغة يطلق على معانٍ أشهرها:

- التقيوم والتخليص والإصلاح، قال في مختار الصحاح: «وَتَحْرِيْرُ الْكِتَابِ وَغَيْرِهِ: تَقْوِيمُهُ»<sup>(٢)</sup>. وقال في اللسان: «وَتَحْرِيْرُ الْكِتَابَةِ: إِقَامَةُ حُرُوفِهَا وَإِصْلَاحُ السَّقَطِ»<sup>(٣)</sup>. وقال في تاج العروس: «تَحْرِيْرُ الْكِتَابِ وَغَيْرِهِ: تَقْوِيمُهُ وَتَخْلِيصُهُ؛ بِإِقَامَةِ حُرُوفِهِ، وَتَحْسِينِهِ بِإِصْلَاحِ سَقَطِهِ»<sup>(٤)</sup>.
- التدقيق: وهو إتقان الشيء وإمعان النظر فيه من غير زيادة أو نقصان، ومنه قولك: حرّرت الوزن، أي دقق فيه<sup>(٥)</sup>.
- الإحكام: ومنه قولك: حرّرت الرمي إذا أحكمته<sup>(٦)</sup>.

(١) استفدت في هذا المبحث مما كتبه الشيخ الدكتور سيد دراز في كتابه: دراسة نقدية على الروض النضير، ثم مما كتبه غيره كالدكتور خالد أبو الجود، والشيخ الدكتور إبراهيم الدوسري وغيرهم من سيأتي ذكر مؤلفاتهم.

(٢) مختار الصحاح: (٦٩/١).

(٣) لسان العرب: (١٨٤/٤).

(٤) تاج العروس: (٥٨٨/١٠)، ومنه قوله تعالى: (فتحرير رقبة) أي: عتقها وتخليصها من الرق.

(٥) المعجم الوسيط: (١٦٥/١)، الفتح الرحامي: (ص ٢٤).

(٦) المعجم الوسيط: (١٦٥/١)، وذكر أيضا من معانيه أفراد الولد لطاعة الله وخدمة المسجد،

ومنه قوله تعالى على لسان امرأة عمران: {رب إنِّي نذرت لكَ مَا فِي بَطْنِي محرراً} (آل عمران:



اصطلاحاً: أورد علماء القراءات تعريفات عدة للتحريات، وقد اعتمدت هنا ما جاء عن أقدم العلماء وتركت من أخذ تعريفاتهم وزاد عليها أو نقص منها<sup>(١)</sup>.  
ومن أشهرها ما يلي:

١. التدقيق في القراءات المروية وتقويمها وتمييز كل رواية على حدة وتبع أوهام العلماء القراء في كتبهم ومنظوماتهم<sup>(٢)</sup>.

٢. تخليص الأوجه من التركيب، وهو قول المتولي، وقال أيضاً: «والتهذيب والتصفية والتنقيح بمعنى»<sup>(٣)</sup>.

٣. هو التمييز والتبيين، وهو مأخوذ من كلام ابن الجزري في (النشر)<sup>(٤)</sup>.

القول الراجح:

تخليص الاختلاف عن أحد الرواة أو الطرق في كلمة أو قدر قرآني معين؛ بنسبة القراءة إلى طريقها وفق الكتب التي ذكرت الاختلاف أو وجهها منه.

وهذا التعريف يتسق مع المفهوم العام للتحريات سواء تحريات (الشاطبية) أو تحريات (طيبة النشر)؛ إلا أن تحريات (الشاطبية) تزيد على ذلك بتوضيح ألفاظها

(١) ينظر: الإمام المتولي وجهوده للشيخ إبراهيم الدوسري: (ص٣٣٦)، تحقيق الروض النضير للدكتور خالد أبو الجود: (٤٢، ٤١)، الفتح الرحاني للإمام الجمزوري: (ص٢٤)، الدر الزاهرة للشيخ إيهاب فكري، وهناك من خلط بين تعريف التحريات وعلم التَّحْرِيْرَات: ينظر: تحقيق الروض لأبي الجود: (ص٤٢): (التعريف السابع وكذا الراجح).

(٢) معجم علوم القرآن: (ص٨٠)، بنقل محقق بلوغ الأمانة: (ص٢٨).

(٣) الروض للمتولي: (ص٧).

(٤) النشر: (ص١٤٨).

وتفصيل مجملها، وتقييد مطلقها.

ويحسن بي في هذا المقام أن أُعرِّج على تعريف علم التَّحْرِيْرَاتِ للتفريق بين تعريف علم التَّحْرِيْرَاتِ وبين تعريف التَّحْرِيْرَاتِ، ومما ورد في ذلك:

١. علم يبحث في الأوجه المختلفة من حيث تقديم بعضها على بعض وترتيبها حين تجتمع مع غيرها وبيان ما يطرح ويصح في حال الجمع والإفراد<sup>(١)</sup>.

٢. علم يُعنى بعزو أوجه طرق القراءات المختلف فيها إلى من رواها من أصحاب الطرق، وأمّهات مصادر القراءات، ويهتم بتمييز الطرق، وتنقيحها، وبيان الجائز منها، والممنوع، وما يترتب عليها من الأوجه<sup>(٢)</sup>.

٣. معرفة القواعد والضوابط اللازمة لتدقيق الرواية وضبطها اجتناباً للتلفيق والخلط بين الطرق والروايات<sup>(٣)</sup>، وهو الراجح، والله أعلم.

\* \* \*

(١) ينظر: تحقيق الروض لأبي الجود: (ص ٤٢).

(٢) معجم المصطلحات في علمي التجويد والقراءات للدكتور الدّوسري: (ص ٣٨).

(٣) ذكره الشَّيْخُ الدكتور سيد دراز وهو الذي أميل إليه.

## المطلب الثاني

### نشأة التَّحْرِيرَاتِ

اختلف العلماء في أوَّل من دَوَّن في التَّحْرِيرَاتِ، والذي يظهر لي أن أوَّل من قام بالتَّحْرِيرَاتِ هو ابن الجزري<sup>(١)</sup> في كتابه (النَّشْر).

ثم ازدهرت في القرن الحادي عشر في زمن العوفي<sup>(٢)</sup> وأصبحت لها تواليف مستقلة، ثم وصلت إلى ذروتها في زمن المتولي مروراً بالمنصوري ثم يوسف زاده ثم الإزميري.

ومما يؤيد ذلك قوله في (النَّشْر): «وفائدة ما عيناه وفصلناه من الطرق وذكرناه من الكتب هو عدم التركيب فإنها إذا ميزت وبيئت ارتفع ذلك»<sup>(٣)</sup>.

وقال أيضاً: «وجملة ما تحرر عنهم من الطرق بالتقريب نحو ألف طريق، وهي أصح ما يوجد اليوم في الدنيا وأعلاه، لم نذكر فيها إلا ما ثبت عندنا أو عند من تقدمنا من أئمتنا عدالته، وتحقق لقيه لمن أخذ عنه، وصحت معاصرته، وهذا التزام لم يقع

(١) هو الإمام الحافظ المحقق: محمد بن محمد بن محمد بن علي الجزري، ولد سنة ٧٥١هـ، وهو من أشهر علماء القراءات، وكان عالماً بارزاً في شتى العلوم، توفي سنة ٨٣٣هـ، من أعظم مؤلفاته: النَّشْر في القراءات العشر، وغاية النهاية وغيرهما. ينظر: النَّشْر: (ص ٧)، شرح طيبة النَّشْر للنويري: (ص ٣٣)، الأعلام: (٤٥/٧).

(٢) هو الإمام محمد بن أحمد العوفي، عالم بالقراءات وعارف بالتفسير، له تلخيص النَّشْر، والجواهر المكلمة، وسيأتي ذكره. ينظر: الأعلام: (٩/٦)، هدية العارفين: (٢/٢٧٩).

(٣) النَّشْر: (ص ١٤٨).

لغيرنا عن ألف في هذا العلم»<sup>(١)</sup>.

ومن أمثلة المسائل التي حرَّرها ابن الجزري:

- الوقف على: ﴿وَلَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ (النساء: ١٤٣) لحمزة.

- إمالة قوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ﴾ (البقرة: ٨) لأبي عمرو.

- قوله: ﴿وَتَقَبَّلَ دُعَاءَهُ﴾ (إبراهيم: ٤٠) وصلأ لورش.

وسأتي معنا ذلك وغيره تفصيلاً في تحقيقنا للكتاب.

وقيل: إن بداية التَّحْرِيْرَاتِ كانت في القرن الخامس الهجري وهو عصر الدَّانِي<sup>(٢)</sup>

وابن شريح<sup>(٣)</sup> والقيسي<sup>(٤)</sup> وغيرهم<sup>(٥)</sup>.

(١) النَّشْرُ: (ص ١٤٩).

(٢) هو الإمام الحافظ أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان الدَّانِي الأموي ولد سنة ٣٧١ هـ وهو إمام مشهور من أئمة علم القراءات، (ت: ٤٤٤ هـ). ينظر: معرفة القراء الكبار للذهبي: (ص ٧٧٣/٢)، وغاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري: (١/٥٠٣)، وينظر: معجم مؤلفات الحافظ أبي عمرو الدَّانِي لعبد الهادي حميتو.

(٣) هو الإمام أبو عبد الله محمد بن شريح بن أحمد الرعيني الإشبيلي، المقرئ الأستاذ المحقق، مؤلف الكافي والتذكير، ولد سنة ٣٨٨ هـ، قرأ على مكِّي بن أبي طالب وغيره، (ت: ٤٧٦ هـ). ينظر: معرفة القراء: (١/٢٤٣)، غاية النهاية: (٢/١٥٣).

(٤) هو الإمام أبو محمد مكِّي بن أبي طالب القيسي العلامة المقرئ المحقق، ولد سنة ٣٥٥ هـ، قرأ على ابن غلبون وغيره، وله التبصرة في القراءات، والكشف، والرعاية في التجويد، (ت: ٤٣٧ هـ). ينظر: معرفة القراء: (١/٢٢١)، غاية النهاية: (٢/٣٠٩).

(٥) ينظر: تأملات لعبد الرازق: (ص ٧).



### المطلب الثالث

#### أسباب التَّحْرِيرَاتِ

كان منهج العلماء في تلقيهم للقراءات بادئ الأمر أن يفردوا كل رواية على حده بختمة مستقلة، واستمر الأمر على ذلك حتى القرن الخامس الهجري، وهو عصر الدَّانِي ومن معه، فكانت ظاهرة جمع القراءات في ختمة واحدة؛ نتيجة عزوف الطلبة عن إفراد القراءات على الوجه السابق؛ وذلك لما تحتاجه من طول زمن؛ فنتج عن ذلك الجمع تكاثر في الأسانيد وتشعب واختلاط في بعض الأوجه والطرق، فدعا ذلك إلى إعادة تنظيم القراءات وتمييز بعضها عن بعض، وتبيين الوجوه الصحيحة من الوجوه المركبة أو المختلطة، فمن هنا بدأ ظهور التَّحْرِيرَاتِ، فكان ابن الجزري أول من جمع تلك الطرق والأسانيد وفصلها كما قدمنا في المطلب السابق ثم تلاه من بعده<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

(١) للاستزادة ينظر: النَّشْرُ: (ص ٥٠٧).

## المطلب الرابع

### تَارِيخُ التَّحْرِيرَاتِ وَتَطَوُّرِهَا تَفْصِيلاً

نزل القرآن الكريم على النبي ﷺ على سبعة أحرف تيسيراً على الأمة، ثم صدر الأمر بجواز القراءة بأي هذه الأحرف كقول النبي ﷺ: «إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فأقرؤوا ما تيسر منه»<sup>(١)</sup>.

وأخذ الصحابة بهذه الرخصة؛ ففتح عن ذلك تداخل الأحرف؛ فكثرت القراءات، وبعد أن استقر المسلمون على المصحف العثماني ظلت القراءات متعددة رغم وجود هذا المصحف حتى اختار المسلمون هؤلاء القراء الموصوفين بالثقة والدقة والأمانة بالشروط المشهورة.

ثم أخذت الأمة تتلقى تلك القراءات بإفراد كل قارئ بختمه كما سبق بيانه في المطلب السابق، واستمر ذلك حتى القرن الخامس وهو عصر الدَّانِي والقيسي وغيرهما، ممن أَلَّفوا في القراءات، وكان لكتبهم ذبوعٌ كبيرٌ عند من بعدهم، وقاموا بتنقيح بعض المسائل، وإثبات بعض الأوجه وتضعيف الآخر؛ حسب ما تلقوه عن شيوخهم.

ثم تلاهم الإمام الشاطبي وألَّف قصيدته المشهورة، وحرَّر فيها بعض الأوجه بعض الرواة.

(١) صحيح البخاري: (ص ١٨٤/٦)، وصحيح مسلم: (ص ١٦٥/١).

ثم جاء شُراح قصيدته، وكان من أبرزهم: السخاوي<sup>(١)</sup> (٦٤٣هـ)، والفاسي<sup>(٢)</sup> (٦٥٦هـ)، وأبو شامة<sup>(٣)</sup> (٦٦٥هـ)، والجعبري<sup>(٤)</sup> (٧٣٢هـ).

ثم جاء بعدهم خاتمة المحققين الإمام ابن الجزري في أواخر القرن الثامن وأوائل القرن التاسع، وبسط القول في أوجه القراءات وتتبع طرقها وكتبها؛ حتى جمع ما يقارب ألف طريق في كتابه (النشر)، واختار فيه بعض الوجوه مع تصحيحه لغيرها، وربما ضَعَف وجوهاً في مواضع أخرى وهكذا...

وأصبح كتابه (النشر) أصلاً عند المحرّرين المتأخرين يُرجع إليه في معرفة الطرق وتحرير الوجوه، وكل من جاء بعده فلا غنى له عنه. كما أنه - رحمه الله - أَلَّف رسائل موجزة مختصة بتحرير بعض الأوجه والروايات، وأشهرها: (المسائل التبريزية)، (الإعلان في مسألة الآن).

(١) الإمام العلامة علم الدين أبو الحسن علي بن محمد السخاوي، مقرئ مفسر لغوي، من تلاميذ الشاطبي، له: شرح الشَّاطبية: (فتح الوصيد)، و(الوسيلة)، و(جمال القراء) وغيرها. ينظر: معرفة القراء: (١/٣٤٠)، غاية النهاية: (١/٥٦٨).

(٢) الإمام العلامة أبو عبد الله: محمد بن حسن الفاسي، مقرئ متقن، واسم شرحه: اللآلئ الفريدة. ينظر: معرفة القراء: (١/٣٥٩)، غاية النهاية: (٢/١٢٢).

(٣) الإمام العلامة الحافظ أبو القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي، حجة متفزن، قرأ على السخاوي وغيره، واسم شرحه: إبراز المعاني. ينظر: معرفة القراء: (١/٣٦١)، غاية النهاية: (١/٣٦٥).

(٤) الإمام العلامة أبو إسحاق إبراهيم بن عمر الجعبري، ولد سنة ٦٤٠هـ، محقق حاذق ثقة، شرح الشَّاطبية والرائية، واسم شرحه: كنز المعاني. ينظر: معرفة القراء: (١/٣٩٧)، غاية النهاية: (١/٢١).



ثم جاء في القرن الحادي عشر:

الشَّيْخُ الْعَوْفِيُّ (١٠٥٠هـ) وَأَلَّفَ كِتَابًا مُسْتَقْلًا فِي الطَّرْقِ.

وفي القرن الثاني عشر:

تطورت التَّحْرِيرَاتُ بِشَكْلٍ وَاضِحٍ، وَكَانَ أَوَّلُ مَنْ أَلَّفَ: الشَّيْخُ عَلِيُّ

الْمَنْصُورِيُّ<sup>(١)</sup> (١١٣٤هـ)، ثُمَّ تَلْمِيزُهُ الشَّيْخُ يُوْسُفُ زَادَهُ (١١٦٧هـ)، ثُمَّ تَلْمِيزُهُ الشَّيْخُ

الْإِزْمِيرِيُّ (١١٥٥هـ)، ثُمَّ تَلْمِيزُهُمَا الشَّيْخُ هَاشِمُ الْمَغْرِبِيُّ (١١٨٦هـ)، ثُمَّ الشَّيْخُ

الْأَجْهَوْرِيُّ<sup>(٢)</sup> (١١٩٨هـ).

وفي القرن الثالث عشر:

الشَّيْخُ الْجَمْزُورِيُّ<sup>(٣)</sup> (بعد ١٢٢٧هـ)، وَالشَّيْخُ الْمِيهَبِيُّ<sup>(٤)</sup> (بعد ١٢٢٩هـ)، ثُمَّ

(١) هو: علي بن سليمان بن عبد الله المنصوري، مقرئ نحوي، من مؤلفاته: تحرير الطرق والرواية

المعروف بتحريرات المنصوري، حل مجملات الطيبة في القراءات، إرشاد الطلبة إلى شواهد

الطيبة، توفي سنة ١١٣٤هـ. ينظر: معجم المؤلفين لعمر كحالة: (١٠٤/٧)، تحريرات

المنصوري، الأعلام: (٢٩٢/٤).

(٢) عبد الرحمن بن حسن الأجهوري، متقناً للقراءات، أخذ عن يوسف زاده وغيره، وهو شيخ

العبيدي (ت: بعد ١١٩٨)، وقد أشار العبيدي في التحارير المنتخبة (ص ٢) إلى أن له تحريراً.

ينظر: معجم المؤلفين: (١٣٥/٥)، الأعلام: (٣٠٤/٣)، الإمام المتولي وجهوده للدوسري:

(ص ١٠٨).

(٣) سليمان بن حسين الجمزوري، له: الفتح الرحمانى، وتحفة الأبطال وشرحه فتح الأقفال، توفي

(١٢٢٧هـ). ينظر: معجم المؤلفين: (٢٥٧/٤)، هدية العارفين: (٤٠٥/١).

(٤) مصطفى بن علي الميهبي، عالم جليل، مشهور في القراءات. ينظر: هداية القاري: (٧٣٠/٢).

الشيخ الطباخ<sup>(١)</sup> (بعد ١٢٥٠هـ)، ثم الشيخ العبيدي<sup>(٢)</sup>.

وفي القرن الرابع عشر:

كثرت التواليف والتحقيقات وتطورت وتوسعت، ابتداء بالشيخ الحسيني<sup>(٣)</sup> (١٣٠٣هـ)، ثم الشيخ المتولي<sup>(٤)</sup> (١٣١٣هـ)، ثم الأبياري<sup>(٥)</sup> (بعد ١٣٣٤هـ)، ثم الشيخ الضباع<sup>(٦)</sup> (١٣٨٠هـ)، ثم الشيخ الخليجي<sup>(٧)</sup> (١٣٨٩هـ).

(١) محمد بن محمد بن خليل الطتدائي المعروف بالطباخ، عالم مقدم في التجويد والقراءات وغيرها. ينظر: هداية القارئ: (٧١٩/٢).

(٢) إبراهيم بن بدوي العبيدي، عالم بالقراءات، كان حيا سنة ١٢٣٧هـ. ينظر: الإمام المتولي وجهوده: (ص ١٠٨).

(٣) حسن بن خلف الحسيني، عالم كبير، من شيوخ المتولي. ينظر: هداية القارئ: (٦٣٨/٢). مختصر بلوغ الأمانة: (ص ٦٧).

(٤) محمد بن أحمد بن الحسن المتولي، شيخ القراء، له عدة تصانيف في القراءات، أشهرها الروض النضير. ينظر: هدية العارفين: (٣٩٤/٢)، الإمام المتولي وجهوده للدوسري: (ص ٨١)، هداية القارئ: (ص ٦٩٨).

(٥) وهو محمد هلاي الأبياري، عالم كبير، له: شرح على الدرّة المضية، الفوائد المحررة، وشرحه، تنقيح الدرّة في الثلاث، وهو غير أحمد الأبياري شارح كتاب هبة المنان للطباخ، ينظر: هداية القارئ: (٧٢٠، ٧١٩/٢).

(٦) هو الإمام علي بن محمد الضباع، من تلاميذ الحسيني، شيخ المقارئ، له تصانيف كثيرة في القراءات منها شرح الدرّة، سمر الطالبين في الرسم، وشرح إتخاف البررة. ينظر: مختصر بلوغ الأمانة: (ص ٧٥)، هداية القارئ: (ص ٦٨٠).

(٧) محمد بن عبد الرحمن الخليجي، الحنفي المقرئ، عالم كبير، له عدة مؤلفات. ينظر: معجم المؤلفين: (١٤٠/١٠)، حل المشكلات: (ص ١١).

وفي عصرنا الحاضر:

برز الشَّيْخُ عامر عثمان<sup>(١)</sup> (١٤٠٨هـ)، والشَّيْخُ أحمد الزيات<sup>(٢)</sup> (١٤٢٥هـ)،

والشَّيْخُ إبراهيم بن شحاته السمنودي<sup>(٣)</sup> (١٤٢٩هـ)، وغيرهم<sup>(٤)</sup>.

\* \* \*

### المطلب الخامس

### مدارسُ التَّحْرِيرَاتِ

بعد بلوغ هذا العلم ذروته، ووجود المؤلفات الخاصة به ظهر من خلال هذه

المؤلفات أن أبرز مدارسه مدرستان هما:

أولاً: الآخذون بظاهر النُّشْرِ المقلدون لما فيه:

وهي مدرسة الشَّيْخِ على المنصوري وأتباعه، وهم: يوسف زاده و المتولي أولاً

(١) هو الشَّيْخُ عامر بن السيد بن عثمان ولد سنة ١٣١٨هـ، شيخ القراء بمصر، توفي سنة ١٤٠٨هـ،

له فتح القدير شرح تنقيح التحرير، ينظر: الإمام المتولي وجهوده للدوسري: (ص ١٦٧).

(٢) هو الشَّيْخُ أحمد بن عبد العزيز الزيات، ولد سنة ١٣٢٥هـ وتوفي ١٤٢٥هـ، ينظر: الإمام المتولي

وجهوده للدوسري: (ص ٨١). وأفدت وفاته من ملتقى التفسير. والله أعلم

(٣) هو إبراهيم بن شحاته السمنودي، ولد سنة ١٣٣٣هـ، عالم في التجويد والقراءات، وله عدة

مؤلفات: أشهرها فتح الكريم في التَّحْرِيرَاتِ، ولآلئ البيان في التجويد. ينظر: هداية القارئ:

(ص ٦٢٣)، الإمام المتولي وجهوده للدوسري: (ص ١٦٧). وأفدت وفاته من ملتقى التفسير،

والله أعلم .

(٤) وهؤلاء هم أبرز من علمت ممن تكلم في هذا العلم وكانت له فيه مؤلفات.

وغيرهما<sup>(١)</sup>، وهؤلاء كلهم كرجل واحد، والخلف بينهم يسير، وسببه: أنهم كانوا يرجعون إلى (النَّشْر) في تحرير أوجه (الطَّيِّبَة) فحسب.

ثانيا: الذين يراعون النَّشْر مع أصوله:

وهي مدرسة الإزميري ومن تبعه: كالمتولي آخراً وغيره<sup>(٢)</sup>.

وهؤلاء قابلوا (النَّشْر) على أصوله؛ فخرجوا بذلك عن اختيار ابن الجزري، أي: أنهم أخذوا من بطون الكتب - التي وصلتهم - ما تركه ابن الجزري أو لم يختره دون رواية منهم إلى هذه الكتب، أو تلك الروايات الأدائية التي أخذها أداء لا من الكتب، وجعلوا ذلك بمثابة الاستدراكات على ابن الجزري؛ بل ربَّما ترتب على ذلك نسبتهم السهو والغلط إليه، والله المستعان.

\* \* \*

(١) ومن أتباع هذه المدرسة: النبتيتي، والميهي، والأجهوري، والعقباوي، والطباخ، والإبياري، والسنتاوي. ينظر: تحقيق الروض لأبي الجود ٤٩. وقد ترجم لغالبهم المرصفي في هداية القارئین: (ص ٦٤٦).

(٢) ومن أتباع هذا المدرسة: السيد هاشم والسمرقندي وكثير من المعاصرين كالشيخ عامر والزيات والسمنودي.

## المطلب السادس

### أهمية التَّحْرِيرَاتِ

تتجلى أهمية التَّحْرِيرَاتِ عند استعراض فوائدها وثمارها على هذا العلم، ومن أبرزها:

- العملُ على منع التَّركيبِ والتَّنْفِيحِ في قراءات القرآن الكريم<sup>(١)</sup>، وهذا أهم فوائدها، وقد نصَّ عليه ابن الجزري بقوله: «وفائدة ما عيناه وفصلناه من الطرق وذكرناه من الكتب هو عدم التركيبِ فإنها إذا مُيزت وبيّنت ارتفع ذلك»<sup>(٢)</sup>.
- أنها بالنسبة لمتن (الشَّاطِئِيَّة) و(الدَّرَّة) مفضَّلة لمجمل هذه المتون وموضَّحة لألفاظها، ومقيدة لمطلقها، ومستوفية لشروطها<sup>(٣)</sup>.
- تمييز الأوجه الممنوعة بسبب الجمع للقراءات في ختمة واحدة<sup>(٤)</sup>.

\* \* \*

- 
- (١) النَّشْر: (ص ١٤٨). وقد تطرق بعض المؤلفين في التَّحْرِيرَاتِ إلى الكلام عن تحريم القراءة بدون التَّحْرِيرَاتِ وهذا كلام أراه غير مناسب لأنه يخالف كلام خاتمة المحققين ابن الجزري في هذا الباب وسيأتي في المبحث القادم.
- (٢) النَّشْر: (ص ١٤٨).
- (٣) ينظر: الفتح الرحمانى للجمزوري: (ص ٢٤).
- (٤) للاستزادة ينظر: تأملات لعبد الرازق: (ص ٨)، تحقيق الروض لأبي الجود: (ص ٤٥).

## المطلب السابع

### موقف العلماء منها

سأكتفي في هذا المبحث بنقل كلام خاتمة المحققين ابن الجزري؛ إذ إنه عرض آراء العلماء ثم ختم ذلك ببيان الرأي الصواب في المسألة، فقال - رحمه الله -:

«وقد زلّ بسبب ذلك قومٌ وأطلقوا قياس ما لا يُروى على ما روي، وما له وجهٌ ضعيفٌ على الوجه القوي، كأخذ بعض الأغبياء بإظهار الميم المقلوبة من النون والتنوين، وقطع بعض القراء بترقيق الرّاء الساكنة قبل الكسرة والياء، وإجازة بعض من بلغنا عنه ترقيق لام الجلالة تبعاً لترقيق الرّاء من ذكر الله، إلى غير ذلك مما تجده في موضعه ظاهراً في التوضيح مبيناً في التصحيح مما سلكنا فيه طريق السلف ولم نعدل فيه إلى تمويه الخلف.

ولذلك منع بعض الأئمة تركيب القراءات بعضها ببعض وخطأً القارئ بها في السنة والفرض.

قال الإمام أبو الحسن علي بن محمد السخاوي في كتابه (جمال القراء): «وخلط هذه القراءات بعضها ببعض خطأً».

وقال الحبر العلامة أبو زكريا النووي في كتابه (التيان): «وإذا ابتدأ القارئ بقراءة شخص من السبعة فينبغي أن لا يزال على تلك القراءة ما دام للكلام ارتباطاً، فإذا انقضى ارتباطه فله أن يقرأ بقراءة آخر من السبعة، والأولى دوامه على تلك القراءة في ذلك المجلس».

قلت: وهذا معنى ما ذكره أبو عمرو بن الصلاح في فتاويه.

وقال الأستاذ أبو إسحاق الجعبري: «والتركيب ممتنع في كلمة وفي كلمتين إن تعلق أحدهما بالآخر وإلا كره».

قلت: وأجازها أكثر الأئمة مطلقاً، وجعل خطأ مانعي ذلك محققاً.

والصواب عندنا في ذلك التفصيل والعدول بالتوسط إلى سواء السبيل، فنقول: إن كانت إحدى القراءتين مترتبة على الأخرى فالمنع من ذلك منع تحريم، كمن يقرأ: (فتلقى آدم من ربه كلمات) بالرفع فيها، أو بالنصب آخذاً رفع آدم من قراءة غير ابن كثير ورفع كلمات من قراءة ابن كثير، ونحو: (وكفلها زكريا) بالتشديد مع الرفع، أو عكس ذلك، ونحو: (أخذ ميثاقكم) وشبهه مما يركب بها لا تحيزه العربية ولا يصح في اللغة.

وأما ما لم يكن كذلك فإننا نفرق فيه بين مقام الرواية وغيرها.

فإن قرأ بذلك على سبيل الرواية، فإنه لا يجوز أيضاً من حيث إنه كذب في الرواية وتخليط على أهل الدراية.

وإن لم يكن على سبيل النقل، بل على سبيل القراءة والتلاوة، فإنه جائز صحيح مقبول لا منع منه ولا حظر، وإن كنا نعيبه على أئمة القراءات العارفين باختلاف الروايات من وجه تساوي العلماء بالعوام لا من وجه أن ذلك مكروه أو حرام، إذ كل من عند الله، نزل به الروح الأمين على قلب سيد المرسلين تخفيفاً عن الأمة، وتهويناً على أهل هذه الملة، فلو أوجبنا عليهم قراءة كل رواية على حده لشق عليهم تمييز القراءة الواحدة وانعكس المقصود من التخفيف وعاد بالسهولة إلى التكليف، وقد روي في المعجم الكبير للطبراني بسند صحيح عن إبراهيم النخعي قال: قال عبد الله

بن مسعود: «ليس الخطأ أن يقرأ بعضه في بعض، ولكن أن يلحقوا به ما ليس منه». وقال رسول الله - ﷺ -: «إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقرأوا ما تيسر منه»، متفقٌ عليه وهذا لفظ البخاري عن عمر، وفي لفظ البخاري أيضاً عن عمر: سمعت هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرأها رسول الله - ﷺ - الحديث.

وفي لفظ مسلم عن أَبِي أَنْ النَّبِيِّ - ﷺ - كان عند أضاة بني غفار فأتاه جبريل فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على حرف، فقال: أسأل الله معافاته ومعونته، وإن أمتي لا تطيق ذلك، ثم أتاه الثانية على حرفين فقال له مثل ذلك، ثم أتاه الثالثة بثلاثة فقال له مثل ذلك، ثم أتاه الرابعة فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على سبعة أحرف، فأَيِّمَا حرف قرءوا عليه فقد أصابوا... الخ<sup>(١)</sup> انتهى.

\* \* \*

(١) النَّشْرُ فِي الْقُرْآنِ الْعَشْر: (ص ٢١، ٢٢). والحديث الأخير في صحيح مسلم: (١/٥٦٢).



## المطلب الثامن

### الكتبُ المصنَّفةُ في التَّحْرِيرَاتِ<sup>(١)</sup>

تنقسم الكتب المصنفة في تحريرات القراءات إلى قسمين:

الأول: المصنفات في تحريرات (الشَّاطِيبِة):

١. أجوبة المسائل المشكلات في علم القراءات لأحمد بن عمر الأسقاطي (١١٥٩هـ). مطبوع.
٢. حصن القارئ في اختلاف المقرأات لهاشم المغربي (١١٨٦هـ)، وهو هذا الكتاب.
٣. الفتح الرحمانى شرح كنز المعاني للجزموري (١١٩٨هـ)، مطبوع.
٤. إتحاف البرية بتحريرات الشَّاطِيبِة للحسيني (١٣٠٣هـ)، مطبوع.
٥. مختصر بلوغ الأمانة (شرح إتحاف البرية) للضباع (١٣٨٠هـ)، مطبوع.
٦. حل المشكلات وتوضيح التَّحْرِيرَاتِ في القراءات للخليجي (١٣٩٨هـ)، مطبوع.
٧. الفوائد المحرَّرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي (الشَّاطِيبِة) و(الدَّرة) للأبياري (١٣٣٤هـ)<sup>(٢)</sup>.
٨. دواعي المسرة في الأوجه العشرية المحررة من طريقي (الشَّاطِيبِة) و(الدَّرة)،

(١) لم أذكر هنا من المؤلفات إلا ما وقعت عليه أو تواتر ذكره عند المحققين.

(٢) لم أقف عليه، وإنما ذكره الأخ عمر عبد القادر في تحقيق مختصر بلوغ الأمانة: (ص ٣٤)، وذكر أن له شرحاً اسمه النصوص الظاهرة، تمت طباعته. وينظر: هداية القارئ للمرصفي: (٧٢٠/٢).

للمستودعي، وهو مطبوع ضمن كتاب (جامع الخيرات).

الثاني: الكتب المصنفة في تحريرات الطيبة:

١. الجواهر المكلمة لمن رام الطرق المكلمة للعوفي (١٠٥٠هـ)، مطبوع<sup>(١)</sup>.
٢. تحرير الطرق والروايات، للمنصوري، المسمى: (تحريرات المنصوري) (١١٣٤هـ)، مطبوع.
٣. حل مجملات الطيبة، وهو نظم للمنصوري، مخطوط<sup>(٢)</sup>.
٤. الأتلاف في وجوه الاختلاف، ليوسف زاده (١١٦٧هـ) طبع قديماً.
٥. عمدة العرفان في تحرير أوجه القرآن، للإزميري (١١٥٥هـ)، طبع قديماً.
٦. بدائع البرهان في شرح عمدة العرفان، للإزميري، مطبوع.
٧. تمرين الطلبة البررة الخيرة في وجوه قراءة الأئمة العشرة، لهاشم بن محمد المغربي (١١٨٦هـ)<sup>(٣)</sup>.
٨. التحارير المنتخبة على متن الطيبة، للعيدي، مطبوع.
٩. فتح الكريم الرحمن في تحرير أوجه القرآن، للميهي (١٢٢٩هـ)<sup>(٤)</sup>.

(١) حققه الدكتور عبد الرحمن فتح الله وطبعته مكتبة الرشد.

(٢) سجل هذا الكتاب في بحث تكميلي بقسم القراءات بجامعة أم القرى الأخ: عبد العزيز الأنصاري.

(٣) سبق ذكره في المبحث السابق ضمن مؤلفاته.

(٤) ذكره الشيخ المرصفي في هداية القارئ: (٢/٧٣٠). وتوجد نسخة منه في مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود. برقم (٢٥٣٣).

١٠. هبة المَنَّان في تحرير أوجه القرآن للطباخ (١٢٥٠هـ)<sup>(١)</sup>.

١١. الروض النضير في أوجه الكتاب المنير شرح فتح الكريم في أوجه القرآن

العظيم، كلاهما للمتولي (١٣١٣هـ)، مطبوع.

١٢. تنقيح فتح الكريم (نظم)، للزيات والسمنودي وعامر عثمان، مطبوع.

\* \* \*

---

(١) وله شرح اسمه: غيث الرحمن شرح هبة المَنَّان لأحمد الأبياري، قيل أنه طبع، ولم أقف على

كليهما، لكن ذكرهما عدد من المؤلفين. ينظر: هداية القارئ: (ص ٧١٩)، مختصر بلوغ الأمانة:

(ص ٣٥).

## المبحث الرابع دراسة الكتاب

وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: توثيق اسم الكتاب، ونسبته إلى المؤلف.

المطلب الثاني: موضوع الكتاب.

المطلب الثالث: منهج المؤلف، ووصف أسلوبه.

المطلب الرابع: قيمة الكتاب العلمية.

المطلب الخامس: مصادر المؤلف في الكتاب.

المطلب السادس: وصف النسخ الخطية للكتاب.

## المطلب الأول

### توثيق اسم الكتاب ونسبته إلى المؤلف

- نص المؤلف على اسمه واسم كتابه في مقدمة الكتاب بقوله: «ذكر بعضه شيخنا خاتمة المحققين بالديار الرومية الشيخ مصطفى بن عبد الرحمن المنمني بفتح النون الأولى، نزيل قسطنطينة حرسها الله تعالى، وأورده بلفظه مشيراً إلى ما ذكره بـ«قال» ابتداءً وبـ«انتهى» انتهاءً»، ثم قال: «وبعضه لكاتبه هاشم بن محمد المغربي لطف الله به في الدارين، أمين» ثم قال: «وسميته: حصن القارئ في اختلاف المقارئ».

وهذا تصريح من المؤلف بصيغة لا تحتمل اللبس أو الشك بأن اسم المؤلف: هاشم بن محمد المغربي، واسم الكتاب: حصن القارئ في اختلاف المقارئ.

- وما يدل كذلك على صحة اسم الكتاب واسم المؤلف:

١. نص المؤلف على مؤلف له آخر وهو كتاب تمرين الطلبة البررة الخيرة في وجوه قراءات الأئمة العشرة، وذلك في معرض ذكره للقصيدة التي أثنى بها على شيخه الإزميري في المقدمة.

٢. كتابتها على غلاف النسخة المرموز لها بـ(ب)<sup>(١)</sup>.

فاتضح مما سبق صحة اسم الكتاب، وثبوت نسبه لمؤلفه.

\* \* \*

(١) أما النسخة (أ) فورد ذكرها في صفحة ملحقة بالمخطوط كتب عليها معلومات الكتاب.

## المطلب الثاني

### مَوْضُوعُ الْكِتَابِ

اشتمل موضوع الكتاب على أربعة نقاط رئيسة، هي:

- بيان ما اختلف فيه من أوجه القراءات في كامل القرآن الكريم من طريق (الشاطبية)، وهو ما نصّ عليه المؤلّف في مقدمته.
- ذكر وقف حمزة على بعض الهمز المتطرف وغيره، ونصّ عليه المؤلّف كذلك في المقدمة.
- كشف ما غمض من أبيات (الشاطبية)، وتفسير ما انبهم.
- بيان ما يصح حال جمع الأوجه وما يمتنع.

\* \* \*

### المطلب الثالث

#### مَنْهَجُ الْمُؤَلِّفِ، وَوصفُ أُسْلُوبِهِ

- سلك المؤلف في كتابه هذا منهجاً بين بعضاً منه في دياجة كتابه، واستنبط البعض الآخر من خلال الاستقراء والتتبع، ويتلخص جميع ذلك في النقاط التالية:
١. بين المؤلف في مقدمة الكتاب أنه سيورد كلام شيخه الإزميري بلفظه، مشيراً إلى ما ذكره بـ «قال» ابتداءً، وبـ «انتهى» انتهاءً؛ إلا أنه يؤخذ عليه عدم ذكره لفظ «انتهى» في آخر سورة الرحمن، وفي الخاتمة.
  ٢. إذا نقل المؤلف عن غير كتاب شيخه هذا، أو نقل عن أحد الأئمة فإنه يذكر كلمة: «انتهى» بعد نهاية المنقول في الأغلب.
  ٣. يذكر المؤلف اسم السورة -غالباً- ثم الآية القرآنية المحررة ثم يذكر عدد الأوجه الواردة فيها -غالباً- ثم يعددها حتى يأتي على آخرها، وهكذا في جميع الكتاب، مراعيًا ترتيب السور في القرآن.
  ٤. إذا وافق كلام المؤلف كلام شيخه فإنه يكفي بذكر كلام شيخه -غالباً-، ولا يعلّق عليه إلا إذا خالفه أو زاد أو نقص.
  ٥. يجمع المؤلف الآيات المتشابهات في الحكم في أول موضع لأحدها، ولا يعيد الخلاف في سورة أخرى.
  ٦. يقدم المؤلف قوله أولاً، ثم قول شيخه إذا كان هناك فرق بين القولين، في أكثر الكتاب، وقد يذكر قول شيخه ثم يعلّق بعد ذلك أو يضيف عليه، وهو أقل من

الأول.

٧. نبّه المؤلف - رحمه الله - على قاعدة عامة منهجية جلييلة في التعامل مع القراءات التي ذكرها الإمام الشاطبي وكانت مما خرج عن طرق الكتاب، فقال: «ما خرج عن طرق الكتاب قسماً: قسم مذكور في الطيبة، وقسم غير مذكور فيها، فإن قرئ بالمذكور فلا بأس؛ لكن ينبّه القارئ على أنه ليس من طرق الكتاب. وغير المذكور لا يقرأ به، كحذف الهمزة من: ﴿شُرَكَاءَى﴾ للبزي، وإدغام ﴿وَجَبَتْ جُؤْمَهَا﴾ (الحج: ٣٦) لابن ذكوان، وإمالة ﴿مَجَسَّاتٍ﴾ (فصلت: ١٦) لليث، وإسكان التاء وفتح الباء وتشديد النون من ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾ (يونس: ٨٩) لابن ذكوان، لقول الشاطبي في الأول: لهللا، وفي الثاني: يفتلا، وفي الثالث: أخملا، وفي الرابع: ماج. وإمالة ﴿وَنَا﴾ في الحرفين للسُّوسي، وكذا الياء من ﴿كَهَيْعَصَ﴾ (مريم: ١)، والرّاء والهمز من ﴿رَأَى﴾ المجرد من الساكن، وكذا غير الفتح من ﴿رَأَى﴾ قبل الساكن كلاهما له، وكذا إمالتها لأبي بكر قبله، و﴿يَالسُّوقِ﴾ (ص: ٣٣)، و﴿عَلَى سُوْقِهِ﴾ (الفتح: ٢٩) بهمز بعده واو لقنبل، و﴿يَأْتِيَهُ مُؤْمِنًا﴾ (طه: ٧٥) بالقصر لهشام<sup>(١)</sup>، وقد رأيت أثر هذا التنبيه ظاهراً على المؤلف في كتابه.

٨. من أشهر مصطلحات المؤلف في كتابه:

١- (المحقق، الحافظ، خاتمة المحققين): أي: الإمام ابن الجزري.

٢- شيخ شيخنا: أي: الإمام ابن القاضي.

(١) ذكره عند قوله تعالى: (وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَعْتَنَّكُمْ) (البقرة: ٢٢٠).



٣- قال رحمه الله: أي: الشيخ مصطفى الإزميري.

\* \* \*

## المطلب الرابع

### قِيَمَةُ الْكِتَابِ الْعِلْمِيَّةِ

تظهر قيمة هذا الكتاب العلمية من خلال النقاط التالية:

- مكانة المؤلف وسعة علمه تنعكس في مؤلفاته، فالشيخ هاشم يعتبر من الصدر الأول في التأليف في التّحريرات بعد زمن العوفي، وقد تلمذ على علمين من علماء هذا الفن، وهما الشيخ يوسف زاده، والشيخ مصطفى الإزميري.
- أن الشيخ قد ضَمَّن كتابه هذا مؤلفاً كاملاً من مؤلفات شيخه الإزميري - وهو عمدة في التّحريرات -، وأضاف إليه من كلامه، وكلام غيره ممن تلمذ عليه، أو كانت له مكانة كبيرة في علم القراءات كالعلامة ابن الجزري خاتمة المحققين، والإمام ابن القاضي يجمع أسانيد المغرب، وغيرهما؛ فلذا أعد هذا الكتاب كتابين في الحقيقة. ويمكن أن يقال هو بمثابة الحاشية الموسعة على كتاب الأزميري.
- أن الكتاب يجمع كثيراً من النصوص عن العلماء المبرزين في علم القراءات، بل وينقل عن كتب ليست موجودة في هذا الزمن ككتاب (إرشاد المتمسكين) للداني.
- لم يكن الشيخ ناقلاً فحسب، بل كان مدققاً ومحققاً ومرجحاً عند مناقشته للمسائل التي يوردها في كتابه.
- أن الشيخ قد جعل هذه التّحريرات على متن (الشّاطبية)، وهي أشهر المؤلفات في هذا العلم، والتي يقرأ بمضمونها خلق لا يحصون.

- مما يضيف إلى الكتاب مزية أخرى أن الشَّيخ قد نظم جميع ماخرج عن طرق الكتابين في نحو ستين بيتاً وجعلها في آخر كتابه.  
وهذا كله جعل للكتاب قيمة علمية ميزته عن كثير من المؤلفات في هذا الفن.

\* \* \*

## المطلب الخامس

### مَصَادِرُ الْمُؤَلِّفِ فِي الْكِتَابِ

تنوعت مصادر كتاب «حصن القارئ في اختلاف القارئ» وبرزت شخصية المؤلف فيه، وظهر تأثر الشَّيْخِ فيه بالمدرسة المغربية، وخصوصاً شيخ المغرب الأقصى ابن القاضي.

وقد كان من أبرز المصادر التي اعتمد عليها الشَّيْخُ في كتابه:

١. التيسير في القراءات السبع للداني.
٢. فرائد المعاني لابن آجرؤم.
٣. المقنع للداني.
٤. النَّشْرُ فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرَ لَابْنِ الْجَزْرِيِّ.
٥. شرح الطَّيْبَةِ لِلنُّوَيْرِيِّ.
٦. تحرير الطرق والروايات للمنصوري.
٧. إرشاد الطلبة إلى شواهد الطيبة للمنصوري.
٨. عمدة العرفان وشرحه: بدائع البرهان، كلاهما للإزميري.
٩. مورد الظمآن للخراز.
١٠. الدُّرُّ اللَّوَامِعُ لَابْنِ بَرِّي.
١١. الفجر الساطع في شرح الدُّرِّ اللَّوَامِعِ لَابْنِ الْقَاضِي.
١٢. شرح المتواري على الدُّرِّ اللَّوَامِعِ.

وقد نقل المؤلف نقولات قليلة عن كتب متفرقة مثل:

(التجريد) لابن الفحام، (الإيجاز) للداني، (التحفة) للفخار، (شرح الإفادة المقنعة) للشيخ هاشم، (تجبير التيسير) لابن الجزري، (تقريب النشر) لابن الجزري، (تفصيل عقد الدرر) لابن غازي، (حل مجملات الطيبة) للمنصوري، (المنظومة الدالية) للسجلهاسي، (سراج القارئ) لابن القاصح، (الآلئ الفريدة) للفاسي، (الكشف عن وجوه القراءات) للقيسي.

وقد تبعت المؤلف فوجده يتقل كذلك نصاً - دون تصريح - عن كتاب (غيث

النفع) للصفاسي - رحمه الله - كما في قوله تعالى: ﴿وَأَجِبُوهُ﴾ (المائدة: ١٨).

\* \* \*



## الثالثة: نسخة جامعة الملك سعود:

ورقمها ٦٩٢٨، تقع في ثمانية عشر لوحاً، وهي نسخة ملونة، وخطها نسخ. سقطت خاتمها ووضع بدلا عنها خاتمة الناسخ، وكان فراغها منها عام ١١٩٦ هـ أي: بعد وفاة المؤلف، وناسخها: خضر بن الحسن، ولم يذكر تاريخ نسخها، وهي نسخة حسنة الخط والترتيب، وفيها أخطاء كثيرة جداً في الآيات، وفي نص المؤلف كما أن فيها سقطاً في مواضع متعددة.

ورمزت لها بالرمز (ج).

## الرابعة: نسخة مركز جمعة الماجد: برقم (٤٧٥١٧٣):

وهي نسخة تامة، وتقع في ثمانية عشر لوحاً، وتاريخ نسخها ١١٩٣، ولم يذكر اسم ناسخها.

كتبت بخط فارسي (نستعليق) جيد وواضح، وهي أفضل النسخ بعد نسخة طوكيو ونسخة الحرم. وبينها وبين نسخة الجامعة السابقة تقارب. وقد أشرت لها بالرمز (د).

## الخامسة: نسخة مركز جمعة الماجد: برقم (٦١٢٦٦٥):

وهي نسخة ملونة، كتبت بخط فارسي (نستعليق). مأخوذة عن مكتبة أنقرة، تقع في ستة عشر لوحاً، وسقطت خاتمة المؤلف منها، وكان الفراغ من نسخها عام ١١٩٩ هـ، أي بعد وفاة المؤلف، وختمت بكلام الناسخ وبذكر تاريخها واسم ناسخها وهو محمد كرمكي، وهذه النسخة مع تأخرها في النسخ ورداءة خطها فإنها كذلك مشتملة على عدد من الأخطاء التي سببها العجمة، ولذا اكتفيت بما مضى عنها، مع الاستئناس بها عند الحاجة، ورمزت لها بالرمز (هـ).

السادسة: نسخة مركز جمعة الماجد: برقم (٢٥٨٩٣١):

وهي نسخة تامة، كتبت بخط فارسي (نستعليق). تقع في سبعة عشر لوحاً، ولم يذكر تاريخ نسخها ولا ناسخها، وفيها شطب وطمس في مواضع متعددة وكذلك سقط في مواضع يسيرة، وقد جعلتها للاستئناس كذلك عند الحاجة. ورمزت لها بالرمز (و).

السابعة: نسخة مركز جمعة الماجد: برقم (٦٠٨٩١١):

وهي نسخة ملونة خطها نسخ جيد، تقع في واحد وعشرين لوحاً، وسقطت الصفحة الأخيرة منها، ولم يذكر عليها اسم ناسخها ولا تاريخ نسخها، وقد جعلتها للاستئناس كذلك عند الحاجة. ورمزت لها بالرمز (ي).

كما أني حصلت على مخطوطة ثامنة (مختلفة) من مكتبة مكة المكرمة، كُتِبَ عليها العنوان نفسه، وتقع في ثمانية عشر لوحاً. مسطرتها: ثلاثة وعشرون سطراً، ولم يكتب عليها سنة النسخ.

وبالمقابلة بين هذه المخطوطة وبين النسخ السابقة وجدت ما يلي:

أولاً: اختلاف المضمون في هذه المخطوطة عما في النسخ السابقة فهذه في العشر (الصغرى) والنسخ السابقة في السبع، وكذا اشتملت النسخ السبع السابقة على معلومات كثيرة لا توجد في المخطوطة الثالثة.

ثانياً: جرت عادة المؤلف في كتبه أن يشير في مقدمته إلى اسمه واسم شيوخه واسم مؤلفه وسبب تأليفه، وبعض كتبه، وهذا الأمر لم يتحقق في هذه المخطوطة. وعليه فتعدُّ تصنيفاً مستقلاً عما قبلها، وينتج عن ذلك اختلاف في العبارات

والصنيع والترتيب.

وبناء على ما سبق فلم أدخل هذه النسخة في المقابلة وجعلتها للاستئناس عند

الحاجة.

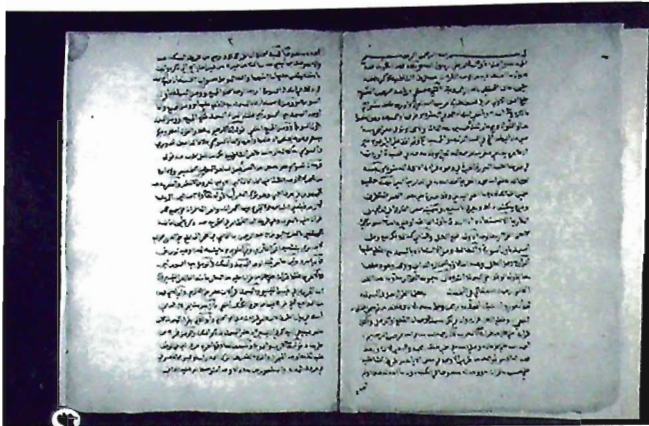
\* \* \*



# نَمَازِجُ مِنَ النُّسْخِ الْخَطِيَّةِ

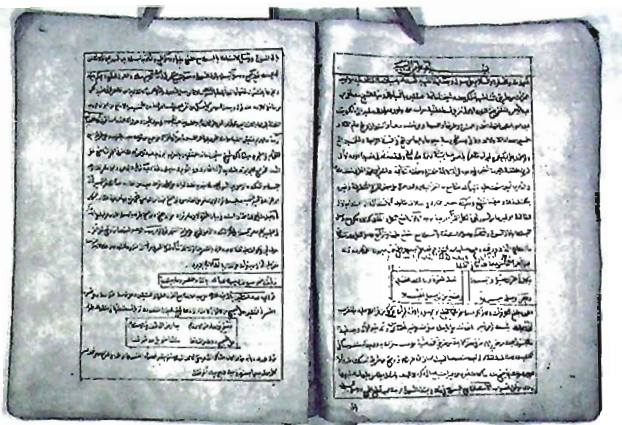


حصين البقاري في تحليال وتعليقاته على القرآن الكريم



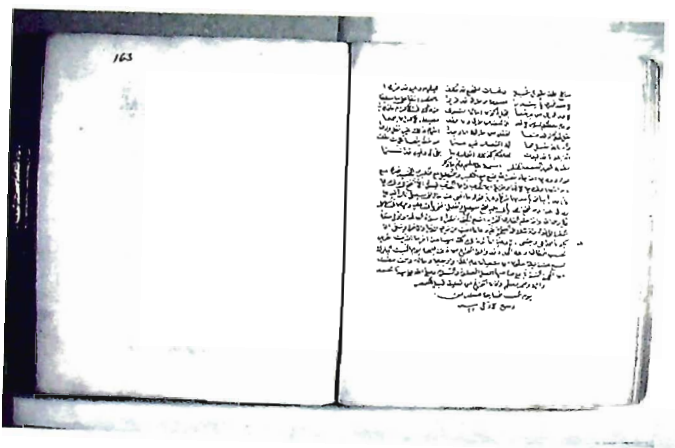
اللوحة الأولى والأخيرة من نسخة مكتبة الحرم المكي الشريف المرموز لها بـ (ب)

# خصائص القرائي في اخلاصها والتماري للشيخ هاشم بن محمد بن ابراهيم بن محمد بن عبد الله بن عبد الوهاب



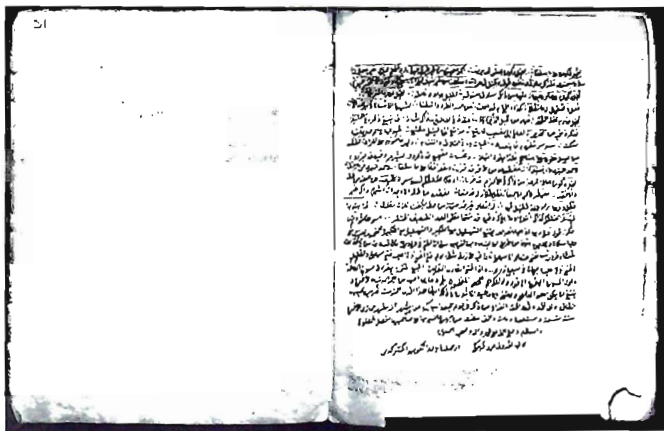
اللوحه الأولى والأخيره من نسخه جامعه الملك سعود المرموز لها بالرمز (ج)

خُصِّنَ الْقَارِئُ فِي اخْتِلَافِ الْهَجَائِزِ لِتَسْتَجِبَ مَا تَرَى مِنْهَا مِنْ تَمَيُّزٍ وَتَفْهِيمٍ وَتَحْقِيقٍ



اللوحه الأولى والأخيرة من النسخة المرموز لها بالرمز (د)

خصائص القارئ في تحريف المقاري للشيخ ماسم بن محمد بن يحيى همداني



اللوحة الأولى والأخيرة من النسخة المرموز لها بالرمز (هـ)

خَصِيصَاتُ الْقَارِئِينَ فِي تَحْلِيلِ وَنُظْمِ الْقَارِئِينَ لِلتَّبَيُّحِ مَا مَشَى مِنْ مَجْمَعَاتِهِمْ بِهَيْئَةِ هِرْدَةٍ وَتَعْنِي



اللوحة الأولى والأخيرة من النسخة المرموز لها بالرمز (و)

خُصِيْنُ الْبِقَارِي فِي تَرْجُمَاتِهِ وَتَحْلِيلَاتِهِ الْبِقَارِي لِلتَّخِيْجِ مَا شِئْنَا مِنْ مَجْتَمَعَاتِنَا الْبِقَارِيَّةِ وَهِيَ صَفِيْحَةٌ



اللوحه الأولى والأخيرة من النسخة الرموز لها بالرمز(ي)



القسم الثاني :

النص المحقق لكتاب

حِصْنُ الْقَارِئِ فِي اخْتِلَافِ الْمَقَارِئِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ<sup>(١)</sup>، وَيَعُدُّ:

فهذا تقييدٌ قصدتُ به بيانَ ما اختلفَ فيه من أوجهِ القراءاتِ مِنْ طريقِ (الشَّاطِيبِيَّةِ)<sup>(٢)</sup>. ذَكَرَ بَعْضُهُ شَيْخُنَا خَاتَمَةُ الْمُحَقِّقِينَ بِالْدِّيَارِ الرَّومِيَةِ الشَّيْخُ مُصْطَفَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَنْمَنِ بِفَتْحِ النُّونِ الْأُولَى<sup>(٣)</sup>، نَزِيلُ قَسْطَنْطِينِيَّةِ<sup>(٤)</sup> حَرَسَهَا<sup>(٥)</sup> اللَّهُ تَعَالَى، وَأَوْرَدَهُ بِلَفْظِهِ، مُشِيرًا إِلَى مَا ذَكَرَهُ بِ «قَالَ» ابْتِدَاءً، وَبِ«انْتَهَى» انْتِهَاءً. أَلْفَ فِي الْعَشْرَةِ

(١) سقطت من: (ج).

(٢) المقصود أن هذه التَّحْرِيرَاتِ عَلَى (حَرْزِ الْأَمَانِيِّ وَوَجْهِ التَّهَانِيِّ)، الْمَشْهُورَةِ بِ(الشَّاطِيبِيَّةِ) لِلْإِمَامِ الْقَاسِمِ بْنِ فَيْرُوهِ الرَّعِينِيِّ الشَّاطِيبِيِّ الْمَعْرُوفِ (ت: ٥٩٠هـ).

(٣) تقدمت ترجمته وذكر مؤلفاته عند ذكر شيوخ المؤلف.

(٤) في (ب، ج، د): «قَسْطَنْطِينِيَّةٌ» فِي كُلِّ الْمَخْطُوطِ، وَأَمَّا فِي (أ) فَكُتِبَتْ أحيانًا «قَسْطَنْطِينِيَّةً»، وَأحيانًا أُخْرَى «قَسْطَنْطِينِيَّةً» وَمَا أَثْبَتَهُ أُولَى حَسْبِ ذِكْرِهَا فِي كُتُبِ الْبُلْدَانِ.

والمقصود: مدينة قُسْطَنْطِينِيَّةِ، وَيُقَالُ: قُسْطَنْطِينِيَّةٌ بِإِسْقَاطِ يَاءِ النِّسْبِ، وَهِيَ دَارُ مَلِكِ الرُّومِ سَابِقًا، عَمَّرَهَا مَلِكٌ مِنْ مَلُوكِ الرُّومِ يُقَالُ لَهُ: قُسْطَنْطِينٌ فَسُمِّيَتْ بِاسْمِهِ، وَتُسَمَّى الْيَوْمَ: اصْطَنْبُولَ وَهِيَ بَتْرِكِيَا. يَنْظُرُ: مَعْجَمُ الْبُلْدَانِ: (٤/٣٤٧)، وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهَا هَذِهِ الْمَدِينَةَ التُّرْكِيَّةَ حَالِيًا لَا الْمَدِينَةَ الْجَزَائِرِيَّةَ أَنَّهُ سَمَّاها قَسْطَنْطِينِيَّةَ الْعَظْمَى فِي مَوْضِعٍ مِنْ كُتَابِهِ وَلَا يُطْلَقُ هَذَا عَلَى غَيْرِهَا، وَكَذَلِكَ فَإِنَّ شَيْخَهُ الْإِزْمِيرِيَّ وَالْمَنْصُورِيَّ عَاشَا بِتِلْكَ الْمَدِينِ وَقَرِيبًا مِنْهَا وَلَيْسَ فِي الْجَزَائِرِ كَمَا تَقْدَمُ فِي تَرْجُمَتِهِ.

(٥) في (أ، د): «حَرَسَهُ» وَفِي (ج): «حَرَّاسَهُ»، وَالصَّحِيحُ مَا أَثْبَتَهُ مِنْ نَسْخَةِ (ب): لِأَنَّ الْمَقْصُودَ الْمَدِينَةَ.

وطرقها، والسبعة - وهو<sup>(١)</sup> المقصود هنا -، والشواذ، وحجَّ عام ثلاثة وخمسين بعد المائة والألف، وتوفي بمصر المحروسة، حينَ عادَ إليها من الحجِّ في السنة الرَّابِعةِ والخمسين.. إلخ، ولم أقفُ على أيامِ عُمره، غيرَ أنَّ ظاهره يقتضي صغرَ سنِّه رَحِمَهُ اللهُ تعالى. وقد مدحتُه في قصيدةٍ أوردتها في (تمرين الطلبة البررة الخيرة في وجوه قراءة الأئمة العشرة)<sup>(٢)</sup>، وبعضُه لكتابه هاشم بن محمد المغربي لَطَفَ اللهُ بِهِ<sup>(٣)</sup> في الدارين. آمين<sup>(٤)</sup>. نَبَّهْتُ عليه تَمِيماً للفائدة، مع ما انضَمَّ إليه من وقفِ حمزة على بعضِ الهمزِ المتطرفِ وغيره، يَنْكَشِفُ ذلكُ ويُعَرَفُ بالتَّبَعِ. وَسَمَّيْتُهُ: (حِصْنُ الْقَارِي فِي اخْتِلَافِ الْمُقَارِي).

(١) في (ج): «وهي».

(٢) ينظر: مخطوط تمرين الطلبة البررة الخيرة في وجوه قراءة الأئمة العشرة: (لوح ٣)، وهو مؤلَّفٌ للشيخ في القراءات العشر (الكبرى) وموجود بجامعة أم القرى برقم: (٤٩٧)، وتقدم الكلام عنه عند مؤلفاته.

(٣) في (أ): «بها».

(٤) سقطت من (د).

## الاستعادة

إذا ابتدأ بأول الفاتحة أو غيرها من السور يجيء لكل القراء أربعة أوجه:  
الأول: قطع الكل.

والثاني: كذلك لكن مع وصل البسمة بأول السورة.

والثالث: وصل الاستعادة بالبسمة مع القطع عليها.

والرابع<sup>(١)</sup>: وصل الكل، وهذا خلاف ما اختاره الداني ورجحه، وهو وصلها

معاً لقوله: «الوقف على البسمة أتم»<sup>(٢)</sup>، قال ميمون الفخار مُدَوِّنُهُ هذا الفن الفاسي<sup>(٣)</sup>

- رَجَمَهُ اللهُ تَعَالَى - فِي التُّحْفَةِ:

(١) في (ب): «الرابع» بدون واو.

(٢) ينظر: المكتفى في الوقف والابتداء للداني: (ص ١٧)، لكنه قال «وعلى آخر التسمية أتم» ونقلها الإمام ابن الجزري في النشر في القراءات العشر: (ص ١٩٦) عن كتاب (الاكتفاء) للداني بلفظ «وعلى آخر البسمة أتم»، ومن المحققين من يرى أن كتاب (الاكتفاء) غير كتاب (المكتفى) ولكنه مفقود والموجود هو (المكتفى) كالدكتور عبد الهادي حيتو في معجم مؤلفات الداني: (ص ٢٠).

(٣) هو أبو الوكيل ميمون بن مساعد المصمودي مولى العلامة المقرئ أبي عبد الله الفخار، مقرئ فقيه من أهل فاس بالمغرب، وله تأليف عدة في القراءات منها (التحفة) و(الدرة)، و(المورد الروي) في النقط، (ت: ٨١٦ هـ)، الأعلام: (٣٤٢/٧)، معجم المؤلفين: (٦٦/١٣).

بِكَلِمَةِ الْقُرْآنِ صَلِّ وَالْبَسْمَلَةَ لَفْظُ تَعَوُّذٍ وَإِنْ شئتَ افصله  
 وَرَجَّحْنَ وَضَّأَهُ مُبْسِلاً وَقَطَعَهُ مَنْ لَمْ يُسْمِلْ فَضِلاً<sup>(١)</sup>  
 انتهى.

وبقطع الكل قرأت، وإن لم تكن بسملة فوجهان: القطع والوصل<sup>(٢)</sup>، وبالأول قرأت على كل من قرأت عليه بالمغرب.

قال رحمه الله<sup>(٣)</sup>: بسم الله الرحمن الرحيم، أحمد الله على كل حال، وصلى الله على خير خلقه، محمد وآله خير الآل، وبعد: فهذا ما تيسر لي جمعه من تحرير الأوجه في بعض الآيات من طريق (الشاطبية) على حسب ما قرأت به ووجدته منصوصاً في الكتب دون ما أخذته لفظاً ولم أجده منصوصاً، فحيث أطلق الناظم الخلاف وصح من طريقه أسكت عنه، وإلا صرحت بما يصح عنه<sup>(٤)</sup> ساكتاً عن غيره، من غير احتياج إلى ذكره. وأتيت بأمثلة يُقاس عليها ما أشبهها، والله الموفق للصواب.

الاستعاذة مع البسملة: في ذلك في ابتداء السورة أربعة أوجه: قطع الجميع، ووصل البسملة بأول السورة، ووصل الاستعاذة بالبسملة مع القطع عليها، ووصل الجميع.

(١) ينظر: مخطوطة تحفة المنافع في أصل مقرأ الإمام نافع: (لوح ٤)، وهي أرجوزة طويلة جعلها بمثابة الشرح للدرر اللوامع لابن بري، وهي من أواخر ما نظمه إن لم يكن آخره.

(٢) في (ج، د): «أو الوصل».

(٣) يعني شيخه الإزميري، وهذا منهج المؤلف في جميع الكتاب عند نقل كلام شيخه الإزميري، كما أسلفت.

(٤) في (ج، د): «منه».

وأما أوجهُ البسملَةِ بين السورتينِ فثلاثةٌ لَمَنْ له البسملَةُ: قطعُ الجميعِ، ووصلُ البسملَةِ بأوّلِ السُورةِ، ووصلُ الجميعِ<sup>(١)</sup>. انتهى.

### [ سُورَةُ الْفَاتِحَةِ ]

قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (الفاتحة ٣، ٤)، و﴿الْقَوْلُ لَعَلَّهُمْ﴾ (القصص: ٥١) و﴿يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ (البقرة: ١١٣) ونحوها، يختصُّ إدغامُها وإخفاؤها بالسُّوسيِّ خلافاً لمن جعله للدُّوريِّ والسُّوسيِّ معاً كالمغاربةِ من ظاهرِ (الشَّاطِبيِّ)<sup>(٢)</sup>، لكنَّ مَنْ تَأَمَّلَ كلامه عند قوله:

وَيُبدَلُ للسُّوسيِّ كُلُّ مُسَكَّنٍ مِنْ الهمزِ...<sup>(٣)</sup>  
يُحصلُ له ما هو المطلوبُ<sup>(٤)</sup> مِنَ التَّخْصِيسِ<sup>(٥)</sup>.

ولا مانعٌ من إجراءِ الأوجهِ الثلاثةِ فيما كان كالمثالينِ الأوَّلينِ لعروضِ الإدغامِ والقصرِ مذهبُ الجمهورِ في حرفِ اللَّيْنِ، وهو تركُ المدِّ رأساً.

(١) لم أقف للأزميري على كتاب في القراءات السبع، وقد تقدم ذكر مؤلفاته في الدراسة.

(٢) لقول الشاطبي في البيت: (١١٦).

وَدُوْنَكَ الإِدْغَامَ الكَبِيرَ وَقَطْبُهُ أَبُو عَمْرٍو البَصْرِيُّ فِيهِ تَحْقُلَا

(٣) بيت رقم (٢١٦).

(٤) هكذا في (ب)، وأما في (أ، ج، د) فكتبت: «المط» ا.

(٥) ولعل المراد بذلك: أنه من المتقرر أنه يمتنع وجه الإدغام للدوري والسوسي مع الهمز في السَّانِكِ، وهو ما نص عليه ابن الجزري في (الطبية) بقوله في باب الإدغام: لكن بوجه الهمز والمد امتناعاً. بيت رقم (١٢٣)، والشاطبي لم يذكر الدوري في الإبدال؛ فوجب أن يكون ممن يهمل، وعلم بناءً عليه أنه لا يصح له الإدغام حينئذ على وجه الهمز لما تقدم.

## [ سُورَةُ الْبَقَرَةِ ]

قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا﴾ (الفاتحة ٧، البقرة: ١)، مَدْهَا لَازِمٌ فَيَتَعَيَّنُ<sup>(١)</sup> إشباعها ولا تُجْرَى فِيهَا الْمَرَاتِبُ، وَبِإِجْرَائِهَا قَرَأْتُ عَلَى جَمِيعِ مَنْ قَرَأْتُ عَلَيْهِ بِالْمَغْرِبِ، وَهِيَ طَرِيقَةُ ابْنِ الْفَحَّامِ<sup>(٢)</sup> فِي (التَّجْرِيدِ)<sup>(٣)</sup> حَسْبًا<sup>(٤)</sup> ذَكَرَهُ شَيْخُ<sup>(٥)</sup> شَيْخِنَا خَاتِمَةُ الْمُحَقِّقِينَ بِالْمَغْرِبِ أَبُو زَيْدٍ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاضِي<sup>(٦)</sup> فِي (الْفَجْرِ السَّاطِعِ عَلَى الدُّرْرِ اللَّوَامِعِ)<sup>(٧)</sup> لِابْنِ بَرِّي - بِتَشْدِيدِ الرَّاءِ - التَّازِي<sup>(٨)</sup>.

(١) فِي (ج، د): «فَتَعَيَّنَ».

(٢) هُوَ الْإِمَامُ: أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَتِيقِ بْنِ خَلْفِ الصَّقَلِيِّ الْمَعْرُوفِ بِابْنِ الْفَحَّامِ، الْمَقْرِيُّ النَّحْوِيُّ الْمَحَقِّقُ نَزِيلِ الْإِسْكَانْدَرِيَّةِ وَشَيْخِهَا وَلِدَ سَنَةَ (٤٢٢ أَوْ ٤٢٥)، (ت: ٥١٦هـ). يَنْظُرُ: التَّجْرِيدُ: (ص ١١)، سِيرَ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ (٣٨٧/١٩)، الْأَعْلَامُ (٣١٦/٣).

(٣) يَنْظُرُ: التَّجْرِيدُ لِابْنِ الْفَحَّامِ: (ص ١٣٧).

(٤) فِي (ج): «حَيْثَا».

(٥) كَلِمَةُ «شَيْخٍ» سَقَطَتْ مِنْ (ب).

(٦) هُوَ أَبُو زَيْدٍ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي الْقَاسِمِ بْنِ الْقَاضِي، الْمَكْنَسِيُّ أَصْلًا الْفَاسِيُّ مَوْطِنًا، شَيْخُ الْمَغْرِبِ الْأَقْصَى، وَمَوْفَّاتِهِ تَزِيدٌ عَلَى الثَّلَاثِينَ مَوْفَّاتًا أَشْهَرُهَا: (الْفَجْرِ السَّاطِعِ)، وَهُوَ أَوْسَعُ شُرُوحِ الدُّرْرِ. (ت: ١٠٨٢هـ). يَنْظُرُ: الْفَجْرِ السَّاطِعِ (٧٥/١)، الْأَعْلَامُ (٣٢٣/٣).

(٧) يَنْظُرُ: الْفَجْرِ السَّاطِعِ: (٩١/٢).

(٨) هُوَ: أَبُو الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ الرَّبَاطِيِّ الْمَعْرُوفِ بِابْنِ بَرِّي، عَالِمٌ بِالْقِرَاءَاتِ، مِنْ أَهْلِ تَاوَةَ. مِنْ أَشْهَرِ كُتُبِهِ عِنْدَ الْمَغَارِبَةِ: «الدُّرَرُ اللَّوَامِعُ فِي أَصْلِ مَقْرَأِ الْإِمَامِ نَافِعٍ»، وَعَلَيْهَا عِدَّةُ شُرُوحٍ مَشْهُورَةٌ، (ت: ٧٣١هـ). يَنْظُرُ: الْفَجْرِ السَّاطِعِ (٢٣٠/١)، الْأَعْلَامُ (٥/٥).

وفي التُّورِيِّ<sup>(١)</sup> ما يَشْهَدُ لهذا<sup>(٢)</sup>.

(١) هو الإمام أبو القاسم محمد بن محمد النويري الميموني القاهري. ولد سنة (٨٠١هـ) له تصانيف، منها (شرح طيبة النَّشْرِ)، و(شرح الدُّرَّة المضية)، توفي سنة ٨٥٧هـ. ينظر: الضوء اللامع (٢٤٦/٩)، الأعلام (٤٨/٧).

(٢) ينظر: شرح طيبة النَّشْرِ في القراءات العشر للنويري: (٣٨٤/١).

ويتلخص من كلام ابن الجزري في النَّشْرِ أن القُرَّاءَ يجمعون على مَدَّة مدّاً مشبعاً وإن اختلفوا في مقدار ذلك، وأن خلاف العلماء في المد اللازم يكون في مسألتين:

الأولى: في مقدار المد اللازم عموماً: فظاهر عبارة صاحب التجريد أن المراتب تتفاوت في كثافتها في المتصل وفي تليخيص ابن بليمة ما يشير إليه، والآخذون من الأئمة بالأمصار على خلافه، نعم اختلفت آراء أهل الأداء في تعيين هذا القدر المجمع عليه فالمحققون منهم على أنَّه الإشباع، والأكثرون على إطلاق تمكين المد فيه، وقال بعضهم: هو دون ما مد للهزم كما أشار إليه السخاوي أي دون أعلى المراتب وفوق التَّوسُّط وكل ذلك قريب.

الثانية: في تفاضل بعض أنواع اللازم على بعض فذهب كثير إلى أن مد المدغم منه أشبع تمكيناً من المظهر من أجل الإدغام لاتصال الصوت فيه وانقطاعه في المظهر، فعلى هذا يزداد إشباع لام على ميم من أجل الإدغام وكذلك دَائِبَةٌ بالنسبة إلى محيائي عند من أسكن، وكذلك الحال في إدغام الصاد في لفظ: (ذكر) في سورة مريم فينقص عند من أظهر بالنسبة لمن أدغم، وهو قول أبي حاتم السجستاني، ومذهب ابن مجاهد فيما رواه عنه الشذائي، ومكي بن أبي طالب، وابن شريح، والدَّانِي، وذهب بعضهم إلى عكس ذلك وهو أن المد في غير المدغم فوق المدغم، وقد ذكره أبو العز في كفايته، وذهب الجمهور إلى التسوية بينهما في ذلك كله، لأن الموجب للمد هو التقاء السَّاكِنِ والتقاؤهما موجود فلا معنى للتفصيل بين ذلك.

وقال في التقريب: «واللازم ذهب بعضهم إلى التفاوت فيه أيضاً وهو طريق ابن الفحام وغيره، والناس قاطبة على خلافه وبه قرأتُ وبه أخذ». ينظر: النَّشْرِ: (ص ٢٤٠)، تقريب النَّشْرِ: (ص



وفيه لورشٍ وأبي عمروٍ وابنِ عامرٍ ثلاثةٌ أوجهٌ: البسملَةُ، والسكْتُ، والوصلُ بين السُّورَتَيْنِ، وبالأخيرين فقط قرأتُ على كُلِّ مَنْ قرأتُ عليه من المغاربةِ تبعاً لظاهرِ التَّيسيرِ<sup>(١)</sup>.

قالَ ابنُ<sup>(٢)</sup> الجزريِّ في (تجويرِ التَّيسيرِ):

«وبالبسملَةِ قرأَ<sup>(٣)</sup> لابنِ عامرٍ على الفارسيِّ وأبي الفَتْحِ، فهذا من المواضع التي خرَجَ فيها عن طرقِ الكتابِ<sup>(٤)</sup> انتهى.

قالَ بعضُ مشايخي: «لأنَّ الدَّانِيَّ أسنَدَ<sup>(٥)</sup> في بيانِ الطُّرُقِ لابنِ عامرٍ قراءتَهُ على أبي الفَتْحِ، وأبو الفَتْحِ يقرأُ بالبسملَةِ لابنِ عامرٍ فينبغي أن يُذكَرَ في (التَّيسيرِ) لابنِ عامرٍ البسملَةَ؛ بل ذَكَرَ السكْتَ والوصلَ، فخرَجَ عن<sup>(٦)</sup> طريقِهِ». انتهى<sup>(٧)</sup>.

قوله تعالى: ﴿لَارَيْبَ﴾ (٢)، و﴿أَلَمْ تَوْثُ﴾ (١٣٣)، وما أشبههما<sup>(٨)</sup> مما وقعَ آخرُهُ<sup>(٩)</sup>

(١٠٩).

(١) ينظر: التَّيسيرِ للداني: (ص ١٢٤).

(٢) في نسخة (أ): «ابن ابن الجزري» وهو خطأ؛ لأن التجوير لابن الجزري لا لابنه.

(٣) يعني نفسه أي: ابن الجزري.

(٤) ينظر: تجوير التَّيسيرِ لابن الجزري: (ص ٣٩).

(٥) في (د): «الداني أخذ». وسقطت كلمة: «لأن».

(٦) في (ج): «على».

(٧) سقطت من (ب).

(٨) في (ب، ج، د): «وشبههما».

(٩) في (ج، د): «قبل آخره».

حرفُ لين، في الوقفِ عليه ثلاثةُ أوجهٍ<sup>(١)</sup>، والمرادُ بالقصرِ هنا تركُ المدِّ رأساً، وليس كالقصرِ في حروفِ المدِّ. انتهى.

والشهورُ من هذه الأوجهِ التَّوسط، نصَّ عليه الدَّانِي، المجرادُ<sup>(٢)</sup>، وبه قرأتُ على المغاربة<sup>(٣)</sup>.

قال الإمامُ ابنُ بَرِّي:

«وَقَفَ بِتَحْوِ سَوْفَ رَبِّبَ عَنْهُمَا بِالْمَدِّ وَالْقَصْرِ وَمَا بَيْنَهُمَا»<sup>(٤)</sup>

قوله تعالى: ﴿فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ (٢)، يأتي فيه للسُّوسِيَّ على وجهِ الإدغامِ مع الطُّولِ الطُّولُ في<sup>(٥)</sup> ﴿لِّلْمُتَّقِينَ﴾، وعلى تَوَسُّطِهِ التَّوسطُ، وعلى قَصْرِهِ القَصْرُ في ﴿لِّلْمُتَّقِينَ﴾، على

(١) وقع خطأ في (ب) فكتبت كلمة: «المجراد» هنا بدلاً من مكانها الصحيح وهو بعد عبارة «نص عليه الدَّانِي».

(٢) في (أ، د): «الدَّانِي المجراد». وسقطت «المجراد» من (ج). ويبدو أن العبارة فيها خلل، ويمكن أن يكون المراد «الدَّانِي والمجراد»؛ فقد وجدت في الفجر الساطع النص على أن الدَّانِي اختار هذا الوجه، وكذا نقل عن المجراد اختياره لهذا الوجه والمقصود بـ«المجراد»: هو محمد بن محمد بن عمران السلاوي، المعروف بابن المجراد، له شرح على الدرر اللوامع سماه: «إيضاح الأسرار والبدائع وتهذيب الغرر والمنافع» (ت: ٧٧٨هـ). ينظر: الفجر الساطع: (١/٥٣)، قراءة نافع: (١/٧١٠)، هدية العارفين: (٢/١٦٩).

(٣) وقد نص ابن القاضي علي ذلك فقال: «المختار من هذه الأوجه التَّوسط كما عند الدَّانِي وبه الأخذ عندنا في فاس في المهور وغيره» ونقل عن المجراد قوله: «المختار من هذه الأوجه التَّوسط وهو الذي أخذ به الحافظ وكذا عند الشراح». ينظر: الفجر الساطع (٢/٣٠٢)، قراءة نافع (١/٣٣٤).

(٤) في (ب): «نحوه». ينظر: الفجر الساطع: (٢/٢٩٧).

(٥) سقطت من (ب).

الصحيح من الأقوال كما أشار إلى ذلك شيخُ شيخنا<sup>(١)</sup> المنصوري، نزيلُ قسطنطينية في منظومته بقوله:

«وَسَوَّيْنٌ عَارِضٌ الإِدْغَامِ      بِعَارِضِ الوُقُوفِ<sup>(٢)</sup> فِي الأَحْكَامِ  
عَلَى الصَّحِيحِ دُونَ مَنْ قَدْ وَقَفَا      مُتَلَثِّمًا تَطْوِينًا مُدْغَمًا قَفَا»<sup>(٣)</sup>

قوله [تعالى]<sup>(٤)</sup>: ﴿هُدًى﴾ وبأيه، ممَّا إذا كَانَ السَّاكِنُ الَّذِي يَلْقَى الأَلْفَ<sup>(٥)</sup> المِهَالَةَ تنوينًا مِنَ الأَسْمَاءِ المَقْصُورَةِ الوَاقِعَةِ فِي القُرْآنِ، وَهِيَ خَمْسَ عَشْرَةَ<sup>(٦)</sup> كَلِمَةً<sup>(٧)</sup>، وَقَدْ جَمَعَهَا بَعْضُهُمْ فِي بَيْتٍ وَرَبِيعٍ بَيْتٍ آخَرَ فَقَالَ:

«مُصَلَّى أَدَى<sup>(٨)</sup> غَزَى عَمَى مُفْتَرَى هَدَى      مُسَمَّى قُرَى مَثْوَى<sup>(٩)</sup> قَتَى وَضَحَى سُدَى  
مُصَفَّى سَوَى مَوَى فَذَى القَضْرُ عَمَّهَا      سِوَاهَا صَحِيحُ اللَّامِ إِعْرَابُهُ<sup>(١٠)</sup> بَدَى»<sup>(١١)</sup>

(١) في (ب): «مشايخنا».

(٢) في نسخة (ب): «الوقف» وبها يكون في البيت كسر؛ إذ النظم يوافق تفعيلات الرجز.

(٣) ينظر: مخطوط: حل بجملات الطيبة للمنصوري (لوح ٢٠)، إلا أنه كُتِبَ فِي البَيْتِ الثَّانِي هَكَذَا: «على الصحيح دون من وقفا» بحذف لفظ «قد» والصواب ما أثبتته.

(٤) سقطت من (ب).

(٥) في (ب): «ألف».

(٦) هكذا في (ب)، وفي (أ، ج، د): «خمس عشرة».

(٧) سقطت من (ب).

(٨) في (ب): «اذ» وفي الفجر الساطع «أدى» ص ٢١٨.

(٩) في الفجر الساطع: «فتوى»: (ص ٢١٨).

(١٠) في (ب): «اعرابها».

(١١) الأبيات لابن عاشر (ت: ١٠٩٠هـ)، ينظر: دليل الحيران لأبي إسحاق إبراهيم بن أحمد المارغني (ت: ١٣٤٩هـ): (٣٠٤/١)، لكنه لم يذكر «عمى» و«مَثْوَى»، ونص الدَّانِي عَلَى هَذِهِ

فيها لورشٍ وجهان وفقاً<sup>(١)</sup>: الفتح والتقليل، ما لم تكن رأس آية ك (سدى)، أو ذات راء ك (مفترى)، فليس فيها<sup>(٢)</sup> إلا التقليل؛ على أن الخلاف فيما لم تكن فيه الراء من الأسماء المقصورة<sup>(٣)</sup>، مُفْرَعٌ على القولِ بِإِمَالَةِ ما ليس فيه الراء من ذواتِ الباءِ، وأما على القولِ بفتحِه فليس هنا إلا الفتحُ قولاً واحداً.

قوله تعالى: ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ (٦)، وَ﴿أَنْزَلِ﴾ (ص: ٨)، وَ﴿أَيْتَكُمْ﴾ (الأنعام: ١٩)، ونحوها، يُمَدُّ مَدًّا مُشْبِعًا<sup>(٤)</sup> لقالون وأبي عمرو وكذا هشام، مُطلقاً بقدرِ مراتبهم، وعليه فيُجمع بين المدِّ وألفِ الإدخالِ على الصحيحِ مِنَ الأقوالِ كما أشارَ إلى ذلك شيخُنا ابنُ<sup>(٥)</sup> القاضي رَحِمَهُ اللهُ بقوله:

الخلافات فقال: «فالإمالة فيه سائغة في الوقف لعدم ذلك السَّاكن هناك». وقال ابنُ الجزري: وقد ذهب بعض أهل الأداء إلى حكاية الفتح في المنون مطلقاً من ذلك في الوقف عمن آمال، وقرأ بينَ يني حكى ذلك أبو القاسم الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ حيث قال: وقد فخموا التنوين وفقاً ورفقوا وتبعه على ذلك صاحبه أبو الحسن السخاوي فقال: وقد فتح قومٌ ذلك كله. (قلت): ولم أعلم أحداً من أئمة القراءة ذهب إلى هذا القول، ولا قال به، ولا أشار إليه في كلامه، ولا أعلمه في كتابٍ من كتب القراءات، وإنما هو مذهبٌ نحوي لا أدائي دعا إليه القياس لا الرواية..<sup>(٦)</sup> وتبعه الخليجي وغيره. ينظر: التيسير: (ص١٨٨)، النشر: (٧٥/٢)، حل المشكلات: (ص ٦٦)، إبراز المعاني: (ص ٢٥٧)، الفجر الساطع: (٣/٣١٨-٣٢١).

(١) سقطت من (ب).

(٢) في (ج، د): «فيها».

(٣) في (ج): «المصورة»، وفي (د): «المقصورة».

(٤) المقصود أنه يصبح من قبيل المد المتصل، وهو قول ابن شريح وغيره.

(٥) سقطت من (ب).

«وَالْجَمْعَ بَيْنَ الْمَدِّ وَالْإِدْخَالِ هُوَ الصَّحِيحُ قُلْ مِنَ الْأَقْوَالِ»<sup>(١)</sup>

انتهى.

حاصل الأمر أن المسألة خلافية قديماً وحديثاً، فمن طالع نصوص الأئمة في الفجر الساطع لابن القاضي<sup>(٢)</sup> جزم بما قاله؛ لأنه أتى بنصوص شتى<sup>(٣)</sup>، ومن لم يطالعها<sup>(٤)</sup> وقد جزم بخلاف ما قال، وهو إنما يمد مد الصيغة<sup>(٥)</sup>، ومعلوم أن المقلد في ريقه الجهل. انتهى<sup>(٦)</sup>.

(١) ذكر ابن القاضي هذا البيت في كتابه «الجامع المفيد» بمعناه، حيث قال:

والجمع بين المَطِّ والإحاق ... هو الذي جاء عن الحدائق. ينظر: الجامع المفيد لابن القاضي: (ص ١٣٢).

(٢) ينظر: الفجر الساطع: (٣٣١-٣٣٧).

(٣) مما أورده ابن القاضي: قول ابن شريح: «إذا أدخل هشام بين الهمزتين ألفاً مدها للهمزة الثانية ويلزمه إجراء الخلاف لقالون وأبي عمرو» ينظر: الفجر: (ص ٣٣٤)، النشر: (ص ٢٧٢).

(٤) في (أ): «يطلعها».

(٥) أي: حركتين.

(٦) يتلخص من كلام ابن الجزري في المسألة:

أنه اختلف في (أنتم، أنا، أوزنل) حالة الإدخال عن قالون وأبي عمرو وهشام: فذهب ابن شريح في الكافي وجماعة وواقفهم المالقي في شرح التيسير - وهو الذي قرأ به ابن الجزري من طريق ابن شريح كذلك - إلى أنه يصير من قبيل المتصل لقوة سببية الهمز ووقوعه بعد حرف المد من كلمة. وذهب الجمهور إلى المد حركتين، وهو قول ابن مهران، وحكى بعضهم الإجماع عليه. ورجحه ابن الجزري؛ حيث قال: «وهو الذي يظهر من جهة النظر؛ لأن المد إنما جيء به زيادة على حرف المد الثابت؛ بياناً له وخوفاً من سقوطه لخفائه، واستعانة على النطق بالهمز بعده لصعوبته، وإنما جيء بهذه الألف زائدة بين الهمزتين؛ فصلاً بينها واستعانة على الإتيان بالثانية، فزيادتها هنا كزيادة المد في حرف المد، ثم فلا يحتاج إلى زيادة أخرى، وهذا هو الأولى بالقياس

قَالَ رَجَمَهُ اللهُ: سورة البقرة: قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ (٤) الآية، فيه لِقَالُونَ أَرْبَعَةً أَوْجِهٍ: القصرُ والمدُّ، وعلى كُلِّ منهما الإسكانُ والصلَّةُ. انتهى<sup>(١)</sup>.  
تعرَّضَ لهذه الآية للردِّ على مَنْ يقولُ إنَّه لا يأتي على القصرِ إلا الصلَّةُ، وعلى المدِّ إلا الإسكانُ، وله أدلَّةٌ واهيةٌ لا [طائل] <sup>(٢)</sup> تحتها<sup>(٣)</sup>.

قوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ﴾ (٨) المجرور، قرأته على المغاربة بالإمالة والفتح لكلِّ واحدٍ<sup>(٤)</sup> من الدُّوريِّ والسُّوسيِّ من ظاهرِ الشَّاطِبيَّةِ<sup>(٥)</sup>.  
قَالَ رَجَمَهُ اللهُ: قوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ﴾ الآية، للدُّوريِّ بالإمالة، انتهى.

والأداء، والله تعالى أعلم». النُّشر: (٢٦٥، ٢٦٦).

(١) تحريرات المنصوري: (ص ٥٢). وسقطت كلمة «الإسكان» من (ب).

(٢) في (أ): «طال».

(٣) ينظر: إرشاد الطلبة للمنصوري: (ص ١١)، حيث ذكر أدلتهم والرد عليها.

(٤) سقطت من (ب).

(٥) لقول الشاطبي: «وخلفهم في الناس في الجر حصلاً» ونص السخاوي على أن الشاطبي كان يقرئ بالإمالة من طريق الدُّوري وبالفتح من طريق السُّوسي، وذكره ابن الجزري في النشر للدُّوري فقط: فقال: «والوجهان (الفتح والإمالة) صحيحان عندنا من رواية الدُّوري عن أبي عمرو وقرأنا بهما وبهما نأخذ»، وقال الخليلجي: «والمقول عنه توزيع الخلاف بين الراويين وهو الذي أخذنا به» وكذا في مختصر بلوغ الأمانة (ص ٢٥٢)، والإمالة رواها الدَّاني من طريق أبي طاهر وهو الذي أسند رواية الدُّوري عنه. ينظر: المفردات للدَّاني: (ص ٢٢٨)، النُّشر: (ص ٤١٠)، فتح الوصيد: (٢/٤٦٥)، إبراز المعاني: (ص ٢٥٥)، حل المشكلات: (ص ٧٥)، التَّيسير: (ص ١٨٦).

قال ابنُ الجزريِّ ما نصُّه: «قلت: يعني من روايةِ الدُّوريِّ عنه؛ لأنَّه تقدَّم في الأسانيد أنَّه قرأ بروايةِ الدُّوريِّ عن أبي عمرو على الفارسيِّ عن أبي طاهر، وهذا من الدَّقائِقِ فاعلمه، والله الموفق<sup>(١)</sup>». انتهى.

---

(١) الكلام موجود بمعناه في النَّشر: (ص ٤١٠).

تنبيه:

إمالة ﴿النَّاسِ﴾ كبرى، و﴿أَعْمَنَ﴾ في الأوَّلِ في الإسراء<sup>(١)</sup> (٧٢)،  
 و﴿وَنَا﴾ (الإسراء: ٨٣، فصلت: ٥١) للِسُّوسِيّ، على ما ذكره الشاطبي<sup>(٢)</sup>، والياءُ من  
 ﴿كَهَيِّعَصَ﴾ (١) له أيضاً، والهاءُ منها<sup>(٣)</sup> ومن ﴿طه﴾ (طه: ١) لأبي عمرو<sup>(٤)</sup>.  
 قوله: ﴿الشُّفَهَاءُ﴾ (١٣) ونحوه: فيه لحمزةٌ وهشامٌ وفقاً خمسةٍ أوجهٍ: ثلاثةٌ مع  
 وجهِ الإبدالِ، واثنان مع وجهِ التسهيلِ، وهما المدُّ والقصرُ مع الرَّومِ، وبالإبدالِ<sup>(٥)</sup> فقط  
 قرأتٌ على المغاربةِ.

قوله: ﴿مُسْتَهْرَهُونَ﴾ (١٤)، فيه لحمزةٌ وفقاً ثلاثةٍ أوجهٍ:  
 الأوَّلُ: تسهيلُ الهمزة بينها وبين الواوِ.  
 الثاني: إبدالها ياءً محضةً.  
 الثالثُ: حذفها مع ضمِّ الزَّاي<sup>(٦)</sup>.

(١) في (أ): «في الإسراء الأول».

(٢) قال الشاطبي: «وأعمى في الاسرا حكم صجبة أولا»

وقوله: «نأى شرع يمن باختلاف وشعبة ... في الاسرا»

والمشهور عن السُّوسِيّ الفتح كما ذكر الشراح. ينظر: فتح الوصيد: (٤٣٧/٢)، وإبراز المعاني: (ص ٢٤٠).

(٣) سقطت من (ج).

(٤) قال الشاطبي: «وكم صجبة يا كاف والخلف ياسر ... وها صف رضا حلوا وتحت جنا حلا»  
 والوجهان صحيحان عن السُّوسِيّ في (الياء). ينظر: فتح الوصيد: (٣/٩٦٨).

(٥) أي: ثلاثة الإبدال قصرّاً وتوسطاً وطولاً.

(٦) قال الشاطبي: «وفي غير هذا بينَ بين»، وقال:



ويجري مع كلٍّ من الثلاثة سكونُ الوقفِ، والمقروءُ به في المغربِ الأوَّل؛ لآته<sup>(١)</sup> قياسيٌّ، والمقدَّمُ عندهم من أوجهِ سكونِ الوقفِ المدُّ الطَّوِيلُ، عملاً بقولِ صاحبِ (الدَّرْرِ اللُّوَامِعِ فِي قِرَاءَةِ نَافِعِ):  
«وَلِلسُكُونِ<sup>(٢)</sup> الْوَقْفِ وَالْمَدُّ أَرَى»<sup>(٣)</sup>.

وفيه لورشٍ ثلاثةٌ أوجهٍ بارزةٌ إذا انفرد<sup>(٤)</sup>، وإذا اجتمع مع ﴿ءَامُوا﴾ (٩) قبله فله ستةٌ أوجهٍ: قصرُ الأوَّلِ يأتي عليه ثلاثةٌ أوجهٍ في ﴿مُسْتَهْزِؤُونَ﴾<sup>(٥)</sup>، وتوسطه يأتي عليه التَّوَسُّطُ والطُّوْلُ، وطوله يأتي عليه الطُّوْلُ في ﴿مُسْتَهْزِؤُونَ﴾<sup>(٦)</sup>.  
قوله: ﴿مِنْ تَحْتِهَا أَلْأَنْهَارُ﴾ (٢٥)، قرأناه لخلقٍ بالنقلِ والسكتِ وقفاً، وللخلايدِ بالنقلِ والسكتِ وتركه على المغاربة، من ظاهرِ (الشَّاطِبيَّةِ)<sup>(٧)</sup>.

«والاخفش بعد الكسر ذا الضم أبداً ... بياء»، وقال: «ومستهزؤون الخذف فيه ونحوه». ينظر: بيت رقم (٢٤٢، ٢٤٥، ٢٤٧)، النُّشْرُ: (٣٣٠، ٣٣١).

- (١) في (ج): «إلا أنه».
- (٢) في (ب): «وسكون».
- (٣) ينظر: الفجر الساطع: (ص ١٤٥).
- (٤) المقصود: أوجه البدل الثلاثة.
- (٥) في (ج، د): «يستهبزون» هنا وبعده.
- (٦) ينظر: حل المشكلات: (ص ٧٧)، وهو باعتبار أن الثاني من البدلين موقوف عليه، وعلى الاعتداد بالعارض كذلك، فجزوا فيه ما تقدم؛ لأن العارض أضعف من البدل، وأما من لم يعتد به فليس له إلا ثلاثة التسوية.
- (٧) قال الشاطبي: «وعن حمزة في الوقف خلف..» إلى قوله: «وشيء وشيثا لم يزد». والذي عليه

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: قَوْلُهُ: ﴿مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ فِي الْوَقْفِ لِحَمْزَةِ وَجْهَانِ: النَّقْلُ وَالسَّكْتُ، انْتَهَى.

قَوْلُهُ: ﴿مُطَهَّرَةٌ﴾ (٢٥) وَنَحْوَهُ، مِمَّا فِيهِ حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ «أَكْهَرِ»، فِيهِ لِلْكَسَائِيِّ وَقْفًا الْفَتْحُ وَالْإِمَالَةُ<sup>(١)</sup>؛ إِلَّا أَنِّي قَرَأْتُهُ عَلَى الْمَغَارِبَةِ بِالْفَتْحِ<sup>(٢)</sup> لَا غَيْرَ.

وَالْمِمَالُ مَا قَبْلَ هَاءِ التَّأْنِيثِ، وَأَمَّا هَاءُ التَّأْنِيثِ فَتُحْمَلُ إِمَالَتُهَا؛ عَلَى أَنَّهُ إِذَا أُمِيلَ مَا قَبْلَهَا فَلَا بُدَّ أَنْ<sup>(٣)</sup> يَصْحَبَهَا فِي صَوْتِهَا مَا مِنَ الضَّعْفِ خَفِيٍّ، يُخَالِفُ حَالَهَا إِذَا لَمْ يُمَلِّ مَا قَبْلَهَا، وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْحَالُ مِنْ جِنْسِ التَّقْرِيبِ إِلَى الْيَاءِ، فَسُمِّيَ ذَلِكَ الْمَقْدَارُ إِمَالَةً، نَصَّ عَلَى ذَلِكَ الْحَافِظُ وَالْإِمَامُ<sup>(٤)</sup> وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

العمل السكت والنقل فقط لأن الساكتين في الوصلٍ منهم من ينقل وقفاً ومنهم من يقره على حاله، وأمَّا أهل التحقيق فهم مجمعون على النقل وقفاً، وقال الإزميري: «والأولى ترك الوجه الثالث لحمزة وهو عدم السكت». ووافق الضباع، وخالفه المتولي فذكر عدم السكت لخلاصه. ينظر: النَّشْرُ: (ص ٣١٨)، بدائع البرهان: (ص ٥٥)، الروض النضير: (ص ٥٥)، مختصر بلوغ الأمانة للضباع: (ص ٢٢٥).

(١) إنما فتح لأنه لم ينطبق فيه شرط إمالة حروف (أكهر) على المذهب التفصيلي وهو أن يسبقه ياء أو كسرة، وهذا المذهب هو المقدم أداء، وأمَّا المذهب الثاني فهو المذهب الإجمالي: وهو الإمالة مطلقاً سوى ما قبله ألف، كما نص عليه الشاطبي بقوله: «وبعضهم سوى ألف عند الكسائي ميلاً».

(٢) سقطت من (ب).

(٣) في (ج، د): «من أن».

(٤) لعله قصد الشاطبي وابن الجزري قال الشاطبي: «وفي هاء تأنيث الوقوف وقبلها ممال الكسائي» بيت رقم (٣٣٩)، وقال ابنُ الجزري في (طيبة النَّشْرِ): «وهاء تأنيث وقبل ميل». بيت رقم

فَاحْتَلَّ بِذَهْنِكَ أَحْيَلًا<sup>(١)</sup>.

قوله: ﴿هُؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ﴾ (٣١)، المقروء به عند المغاربة لقالونَ والبزِّي وأبي عمرو على قصر المنفصلِ مَدَّ (أولاء إن) فقط، وعلى مَدَّه مَدَّه<sup>(٢)</sup> لقالونَ والدوري، ولورشٍ بإبدالِ الهمزة الثانية حرفَ مَدَّ ولين، ولقنبلٍ بالتسهيلِ فقط.

قَالَ رَجَمَهُ اللَّهُ: ﴿يَأْسَمَاءُ هُوَ لَأَءِ إِنْ كُنْتُمْ﴾ (٣١)، لقالونَ والبزِّي وأبي عمرو على قصر المنفصلِ وجهان في { أولاء إن } المد والقصر، وعلى مَدَّه مَدَّ { أولاء } فقط لقالونَ والدوري، انتهى<sup>(٣)</sup>.

قوله: ﴿أَنْبِئْهُمْ﴾ (٣٣)، فيه لحمزةً وقفاً وجهان: إبدال الهمزة ياء، مع ضم الهاء وكسرها<sup>(٤)</sup>، إلا أني لم أقرأ على المغاربة إلا بالأوّل.

قوله: ﴿فَلَقَىءَ آدَمُ﴾ (٣٧)، المقروء به عند المغاربة التقليل مع توسطِ البدل، إلا من طرقٍ نافعٍ فبستهٍ أوجه؛ مِنْ ضَرَبٍ وجهي ﴿فَلَقَىءَ﴾ في ثلاثة ﴿ءَ آدَمُ﴾؛ عملاً بقول الإمام القيسيِّ الفاسيِّ<sup>(٥)</sup> رَجَمَهُ اللَّهُ:

(٣٢٧).

(١) اقتباس من جزء من بيت في الشَّاطِيبِيَّةِ رقمه: (٢٥٨).

(٢) سقطت من (ج).

(٣) وما ذكره عن الإزميري هو الذي وجدته عن الخليلي: (ص ٧٩)، ورجحه في مختصر بلوغ الأمانة: (ص ٢١٨).

(٤) كلا الوجهين صحيحان؛ إلا أن ابن الجزري قال: «فضم هذه الهاء أولى وأصل» ينظر: النشر: (ص ٣٢١).

(٥) في (ج): (الفارسي). والصواب ما أثبتته. وهو: أبو عبد الله محمد بن سليمان بن موسى القيسي،

«وَمَا لَيْسَ فِيهِ الرَّاءُ يُتَلَى لِيُوزَنَ بِهِمْ بِسْتَةِ أَوْجِهٍ رَوَوْا دُونَ مَا حَجَرَ»<sup>(١)</sup>  
 قَالَ رَجَمَهُ اللَّهُ: قوله: ﴿فَلَقَىءَ آدَمُ﴾، لورشٍ خمسةٌ أوجهٍ: الفتحُ مع ثلاثةِ البدلِ،  
 والتَّقليلُ مع التَّوسطِ والطَّولِ، انتهى.

وعكسُ هذه الآية: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾ إلى ﴿الْكَافِرِينَ﴾ (٣٤)،  
 فيأتي على قصرِ البدلِ فتحُ ﴿أَبْنِ﴾، وعلى توسطِه الفتحُ والتَّقليلُ، وعلى طوله كذلك.

قوله: ﴿يَا رِبِّكُمْ﴾ (٥٤)، لم<sup>(٢)</sup> نأخذ إبداله للُسُوسِيِّ على المغاربة فقط<sup>(٣)</sup>.

قوله: ﴿حَتَّى نَرَى اللَّهَ﴾ (٥٥)، في الوصلِ للُسُوسِيِّ بالإمالةِ فقط مع تفخيمِ لامِ<sup>(٤)</sup>  
 الجلالةِ.

شيخ الجماعة بفاس، من أبرز تآليفه: القصيدة الرائية في أحكام الوقف على قراءة الإمام نافع أو  
 «الأجوبة المحققة» وهو الأشهر، و«الميمونة الفريدة في الضبط» وغيرهما، (ت: ٨١٠هـ) ينظر:  
 قراءة الإمام نافع عند المغاربة لعبد الهادي حميتو: (٢/٦٧٤)

(١) هذا البيت من القصيدة الرائية، نقلها كاملة الدكتور عبد الهادي في كتاب: قراءة الإمام نافع عند  
 المغاربة لعبد الهادي حميتو: (٢/٧٠٨) وهي كما ذكر جزء من كتاب الأجوبة المحققة للقيسي.  
 ينظر: الفجر الساطع: (٣/٢٢٤)؛ إلا أنه قال: «في الرءاء».  
 (٢) سقطت من (ج).

(٣) وهو الذي رجحه ابن الجزري، حيث قال: «وانفرد أبو الحسن بن غلبون ومن تبعه بإبدال  
 الهمزة من (بارئكم) في حرفي البقرة بإحالة قراءتها بالسكون لأبي عمرو ملحفاً ذلك بالهمز  
 السَّاكن المبدل، وذلك غير مرضيٍّ؛ لأنَّ إسكان هذه الهمزة عارض تحفيفاً، فلا يعتد به» وتبعه  
 (أعني: بترك إبدالها) الصفاقسي وغيره. النَّشر: (ص ٢٩٤). غيث النفع: (ص ٣٨٠).

(٤) سقطت من (ب).

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: قَوْلُهُ: ﴿حَتَّىٰ رَأَىٰ اللَّهَ﴾، فِي الْوَصْلِ لِلسُّوسِيِّ ثَلَاثَةٌ أَوْجِهٌ: الْفَتْحُ وَلَا تَكُونُ اللَّامُ إِذْ ذَاكَ إِلَّا مَفْخَمَةٌ، وَالْإِمَالَةُ مَعَ تَفْخِيمِ اللَّامِ<sup>(١)</sup> وَتَرْقِيقِهَا. انْتَهَى<sup>(٢)</sup>.

قَوْلُهُ: ﴿خَسِيْنَيْنِ﴾ (٦٥)، فِيهِ لِحْمَزَةٌ وَقَفًا<sup>(٣)</sup> وَجِهَانٌ: التَّسْهِيلُ بَيْنَ بَيْنَ، وَوَزْنٌ قَالَيْنَ، وَيَجْرِي مَعَ كُلِّ مِنْهُمَا سَكُونُ الْوَقْفِ<sup>(٤)</sup>، إِلَّا أَنِّي لَمْ أَخْذُ بِوَزْنِ قَالَيْنَ عَلَى الْمَغَارِيَةِ.

قَوْلُهُ: ﴿الزَّكْوَةَ ثُمَّ﴾ (٨٣)، فِيهِ لِلسُّوسِيِّ الْإِظْهَارُ وَالْإِدْغَامُ وَالْمَقْرُوءُ بِهِ فِي الْمَغْرِبِ الْإِدْغَامُ فَقَطْ.

وَإِذَا جُمِعَتْ<sup>(٥)</sup> مِنْ ﴿بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ إِلَى ﴿الزَّكْوَةَ ثُمَّ﴾ فَلَهُ إِدْغَامٌ<sup>(٦)</sup> الْأَوَّلِ<sup>(٧)</sup> مَعَ وَجْهَيْنِ فِي الثَّانِي لِغَيْرِ الْمَغَارِيَةِ.

قَوْلُهُ: ﴿مَا نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِئُهَا﴾ إِلَى ﴿سَيِّئٌ قَدِيرٌ﴾ (١٠٦)، الْمَقْرُوءُ بِهِ عِنْدَنَا لُورْشٌ تَوْسَطُ ﴿آيَةٍ﴾ وَ﴿سَيِّئٌ﴾ فَقَطْ، إِلَّا مِنْ طَرَفِ عَشْرِ نَافِعٍ فَبَسْتَةٍ أَوْجِهٍ.

(١) فِي (د): «تَفْخِيمُهَا».

(٢) وَهُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمَنْصُورِيُّ عَنْهُ فِي تَحْرِيرَاتِهِ: (ص ٨٤)، وَالْخَلِيجِيُّ (ص ٨٦).

(٣) سَقَطَتْ مِنْ (ب).

(٤) أَي: أَوْجِهَ الْمَدِّ الْعَارِضِ لِلسُّكُونِ الثَّلَاثَةِ.

(٥) فِي (ج، د): «اجْتَمَعَتْ».

(٦) فِي (ب): «الْإِدْغَامُ». وَفِي (ج): «فَادْغَامُ».

(٧) الْمَقْصُودُ بِالْأَوَّلِ: (إِسْرَائِيلَ لَا) وَبِالثَّانِي: (الزَّكَاةُ ثُمَّ).

قَالَ رَجَمَهُ اللهُ: قوله: ﴿مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا﴾ الآية، لورشٍ أربعةً أوجه: قصرُ ﴿آيَةٍ﴾ مع توسطِ ﴿شَيْءٍ﴾، وتوسطُهما، ومدُّ ﴿آيَةٍ﴾ مع توسطِ ﴿شَيْءٍ﴾، ومدّه. انتهى.

وعكسُ هذه الآية ﴿لَنْ يَصُرُوا اللهُ شَيْئًا﴾ إلى ﴿الْآخِرَةَ﴾ (آل عمران: ١٧٦) فيأتي على توسطِ اللينِ ثلاثةٌ أوجهٍ في ﴿الْآخِرَةَ﴾، وعلى طولِ الطولِ. وفيها من الخلافِ ما في ﴿الْأُولَى﴾<sup>(١)</sup>.

قوله: ﴿الْإِخَافِيْبِكِ﴾ (١١٤)، إبداله ياءَ حمزةٍ وفقاً لحنٍ، كما أشارَ إليه ابنُ مُبارك السَّجَلَمَاسِي<sup>(٢)</sup> - بكسرِ السينِ، نسبةً إلى سِجَلٍ مَاسَّةٍ بتشديدِ السينِ، وهو ما بين مَاسَّةٍ وذِرعَةٍ<sup>(٣)</sup> - الفَاسِيَّ بقوله في دالِيته<sup>(٤)</sup> في وَقَفِ هِشَامِ وَحَمَزَةٍ - وقد أَجَادَ فِيهَا رَجَمَهُ اللهُ -:

«وَكُلُّ مَا قِيلَ مِنْ إِبْدَالِ هَمْزِيهِ»<sup>(٥)</sup> بِخَالِصِ السَّوَاوِ وَالْيَاءِ فَذَلِكَ رَدٌّ  
وَعُدَّ حُنْأً وَلِلْأَنْبَاطِ نَسْبَتُهُ وَشَدَّ قَوْلُ ابْنِ مِهْرَانَ بِهِ فَعِدٌّ<sup>(٦)</sup>»<sup>(٧)</sup>

(١) سيأتي الكلام عليها في سورة النجم إن شاء الله.

(٢) في (ب): «المبارك». هو الحافظ: محمد بن مبارك السجلماسي إمام مسجد الشرفاء بفاس ومن أصحاب ابن القاضي، وصاحب القصيدة «الدالية» في الهمز (ت ١٠٩٢ هـ)، ينظر: قراءة نافع: (١١٥٠/١).

(٣) في (ج، د): «وزرعة».

(٤) في (ب): «والبيته». وفي (د): «وداليتها».

(٥) في (د): «همزة».

(٦) في المنظومة ضبطت: (فَعُدِّد)، وفي (أ) بفتح العين.

(٧) منظومة الدالية في تخفيف الهمز لحمزة وهشام للسجلماسي، مخطوط (لوح ٥).

قوله: ﴿مُصَلَّى﴾ (١٢٥)، هو ونظائره من الألفاظ السبعية، وقد جمعها شيخُ شيخنا ابنُ القاضي في قوله:

«مُصَلَّى وَيَصَلَاهَا مَعَانِمٌ قَوْلُهُ يُصَلَّى<sup>(١)</sup> سَيَصَلَّى تَصَلَّى يُصَلَّى بِلا اِمْتِرَا بِفَتْحٍ وَتَقْلِيلٍ لِلأَزْرَقِ قَدْ جَرَتْ كَذَا الْعَتَقِي<sup>(٢)</sup> أَيْضاً فَخَذُهُ مُحَرَّرًا<sup>(٣)</sup> فيه لورشٍ وجهان، واعلم أن الوجهين فيه مفرعان على مذهبٍ من يأخذ في ذواتِ البياءِ الخاليةِ من مجاورةِ الرِّاءِ بالإمالةِ، وأمَّا من يأخذُ فيها بالفتحِ فإنه يفتحُ ويفحّمُ هنا من غيرِ خلاف.

واعلم أن ﴿مُصَلَّى﴾ و﴿يَصَلَّى النَّارَ﴾ (الأعلى: ١٢) خلافُهما في الوقفِ<sup>(٤)</sup>، وأمَّا في

(١) في (ب): «سَيَصَلَّى».

(٢) كذا في (ب، ج، د)، وفي (أ): «العَتَقِي»، وعليها تصويب في الهامش غير واضح، وما أثبتته هو الموجود في التراجم، والمقصود: أبو الأزهر عبد الصمد بن عبد الرحمن العتقي، صاحب الإمام مالك، راوٍ مشهور بالقراءة متصدر ثقة، أخذ القراءة عرضاً عن ورش، وهو ثالث الرواة عن ورش عند المغاربة، (ت ٢٣١هـ)، ينظر: غاية النهاية: (١/٣٨٩)، قراءة نافع: (ص ١٣٤٣).

(٣) لم أقف عليه في المصادر المعنية، سواء كتب ابن القاضي نحو: بيان الخلاف والتشهير وما وقع في الحرز من الزيادات على التيسير لابن القاضي، والجامع المفيد لابن القاضي، وبعض كتبه الأخرى عن طريق بعض المحققين لها، أو شروح الدرر اللوامع مثل الفجر الساطع لابن القاضي، و النجوم الطوالع للمارغيني، القصد النافع للشريشي، وتحصيل المنافع للسملالي الكرامى، وشرح المنتورى. وغير ذلك من ما استطعت الاطلاع عليه من كتب المغاربة، كما لم أهدت إليه عند أحد ممن له عناية بهذا الفن ممن علمت من المشاركة والمغاربة حتى حين الانتهاء من البحث في تاريخ ١٧/١/١٤٣٣هـ.

(٤) ينظر: الفجر: (٣/٤٢٩).

الوصلِ فلا خلافَ في تفضيلها للسَّاكنِ، وإليه أشارَ ابنُ عبدِ الكريمِ<sup>(١)</sup> بقوله:

«سَوَى حَرْفِ سَبَّحَ مَعَ مُصَلَّى فَعَلَّظَنَ لَدَى الْوَصْلِ حَتْمًا مَا هُنَاكَ مُنَازَعٌ»<sup>(٢)</sup>

قوله: ﴿قُلْ أَنتُمْ﴾ (١٤٠)، فيه لحمزةٌ وقفاً خمسةٌ أوجه:

الأوَّلُ: النَّقْلُ مع التَّسْهِيلِ.

الثَّانِي: عَدَمُ السَّكْتِ على اللامِ مع تَسْهِيلِ الثَّانِيَةِ.

الثَّالِثُ: كَذَلِكَ مع تَحْقِيقِهَا.

الرَّابِعُ: السَّكْتُ مع تَسْهِيلِهَا.

الخَامِسُ: كَذَلِكَ مع تَحْقِيقِهَا<sup>(٣)</sup>.

قوله: ﴿يَسْأَلُ إِلَى﴾ (١٤٢)، فيه للحرَمِيِّينَ وأبي عمرو تَحْقِيقُ الأوَّلَى وتَسْهِيلُ الثَّانِيَةِ

بينها<sup>(٤)</sup> وبين الياءِ، وعنهم أيضاً إِبْدَالُهَا واوًا، وبه الأَخْذُ بالمَغْرِبِ.

قَالَ رَجَمَهُ اللهُ: قوله: ﴿أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَاكَ﴾ (١٨٦)، لِقَالُونَ بِالْحَذْفِ فِيهَا.

انتهى، وبه قرأتُ على كُلِّ مَنْ قرأتُ عليه بالمَغْرِبِ.

(١) هو: أبو الحسن علي بن عبد الكريم الأغصاوي من المعاصرين لابن بري، له شرح على الدرر اللوامع اسمه (الفصول) على ما ذكره د: عبد الهادي حميتو، والشيخ البوشخي، ولم تُذكر سنة وفاته حسب علمي، ولم يشر أحد المؤلفين إلى وجود الكتاب، بل قال: الشيخ البوشخي (محقق الفجر): «لم أجد لهذا الشرح أثراً»، ينظر: الفجر الساطع: (١/٥٦)، قراءة نافع: (٢/٥٤٢).

(٢) والصواب أن هذه الآيات للإمام أبي عبد الله القيسي ذكرها ضمن كتابه الأجوبة المحققة، كما نص عليه ابن القاضي في الفجر الساطع: (٣/٤٤٥).

(٣) ووافقه الحلبي في حل المشكلات: (ص ٨٨).

(٤) في (ب): «بينها».



قَالَ الْمُحَقِّقُ<sup>(١)</sup>: «والوجهان صحيحان إلا أن الحذف أكثر وأشهر»<sup>(٢)</sup>. انتهى.

فإذا رُكِّبَ مع مِيمِ الجَمْعِ فَيَتَّصِرُ لَهُ سِتَّةُ أَوْجِهٍ؛ بِاعْتِبَارِ حَذْفِهَا وَإِثْبَاتِهَا مَعَ الْقَصْرِ وَالْمَدِّ<sup>(٣)</sup>، وَأَمَّا إِذَا عَتَبْنَا حَذْفَهَا وَإِثْبَاتَ الثَّانِي فَقَطْ، وَإِثْبَاتَهَا مَعَ الْقَصْرِ، وَحَذْفَ الثَّانِي فَقَطْ، وَإِثْبَاتَهَا مَعَ الْمَدِّ وَحَذْفَ الثَّانِي فَقَطْ، فَيَتَّصِرُ لَهُ اثْنَا عَشَرَ وَجْهًا<sup>(٤)</sup>.

قَوْلُهُ: ﴿فَأَذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ﴾ إِلَى ﴿ذِكْرًا﴾ (٢٠٠)، الْمَأْخُودُ بِهِ عِنْدَنَا تَوْسُطُ الْبَدَلِ مَعَ التَّفْخِيمِ إِلَّا مِنْ عَشْرِ نَافِعٍ، فَبِسِتَّةِ أَوْجِهٍ.

قَالَ رَجَمَهُ اللَّهُ: قَوْلُهُ: ﴿فَأَذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ﴾ الْآيَةَ، لُورِشٍ خَمْسَةٌ أَوْجِهٍ: قَصْرُ الْبَدَلِ مَعَ تَفْخِيمِ ﴿ذِكْرًا﴾ وَتَرْقِيقِهِ، وَتَوْسُطُهُ مَعَ التَّفْخِيمِ فَقَطْ، وَمُدَّهُ مَعَ التَّفْخِيمِ وَالتَّرْقِيقِ، انْتَهَى<sup>(٥)</sup>.

قَوْلُهُ: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَعْنَتَكُمْ﴾ (٢٢٠)، أَخَذْتُهُ بِالْوَجْهِينِ عَلَى كُلِّ مَنْ قَرَأْتَهُ<sup>(٦)</sup>

(١) يعني: ابن الجزري.

(٢) هكذا في النُّشْر: (ص ٤٩٨) ويفهم كذلك من النُّشْر جواز الحذف أو الإثبات في أحدهما دون الآخر.

(٣) وذلك أن لك في الميم إسكان وصله وعلى كلٍّ منهما قصر وتوسط في (الداعي إذا) فهذه أربعة على وجه إثبات الباء، وأمَّا على حذف الباء فوجهان: الصلّة وعدمها ولا مد في الآية حينئذ.

(٤) وهي الستة السابقة إضافة إلى حذف الأول وإثبات الثاني مع الصلّة وعدمها فهذان اثنان، وكذلك إثبات الأول مع القصر والتوسط مع حذف الثاني مع الصلّة وعدمها فهذه أربعة أوجه، فصار المجموع إلى اثني عشر وجهًا.

(٥) فامتنع التَّوَسُّطُ مَعَ التَّرْقِيقِ لِعَدَمِ وِرْوَدِهِ. يَنْظُرُ: أَجْوِبَةُ الْمَسَائِلِ الْمَشْكَلَاتِ: (ص ٧٥).

(٦) في (ب) «قرأت».

عليه، قَالَ فِي (التَّيْسِيرِ) مَا نَصَّهُ: «الْبَرْيُ»<sup>(١)</sup> مِنْ رَوَايَةِ أَبِي رِبْعَةَ عَنْهُ ﴿لَاغْنَتَكُمْ﴾ بِتَلْوِينِ الْهَمْزَةِ، وَالْبَاقُونَ بِتَحْقِيقِهَا»<sup>(٢)</sup>.

فَظَهَرَ مِنْهُ أَنَّ التَّحْقِيقَ الَّذِي ذَكَرَهُ الشَّاطِبِيُّ مِنَ الزِّيَادَاتِ<sup>(٣)</sup>.

قَالَ رَجَمَهُ اللَّهُ: قَوْلُهُ: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَغْنَتَكُمْ﴾، لِلْبَرْيِ بِالتَّسْهِيلِ، انْتَهَى<sup>(٤)</sup>.

قَوْلُهُ: ﴿وَاللَّهُ يَقْضُ وَيَبْصُطُ﴾ (٢٤٥) و﴿بَصْطَةً﴾ فِي الْأَعْرَافِ (٦٩) فِيهِمَا لِابْنِ ذَكْوَانَ الصَّادُ وَالسَّيْنُ، إِلَّا أَنَّ الصَّادَ خَرُجَ عَنْ طَرِيقِ الْكِتَابِ هُنَا، وَالسَّيْنُ فِي ﴿بَصْطَةً﴾ خَرُجَ عَنْ طَرِيقِ الْكِتَابِ هُنَاكَ، قَالَ فِي (التَّيْسِيرِ): «رَوَى النَّقَاشُ عَنِ الْأَخْفَشِ هُنَا بِالسَّيْنِ، وَفِي الْأَعْرَافِ بِالصَّادِ»<sup>(٥)</sup> انْتَهَى، وَبِهَا قَرَأْتُ عَلَى كُلِّ مَنْ قَرَأْتُ عَلَيْهِ»<sup>(٦)</sup>.

(١) فِي (ب): «لِلْبَرْيِ».

(٢) التَّيْسِيرِ: (ص ٢٣٩).

(٣) قَالَ ابْنُ الْجَزْرِيِّ: «وَاخْتَلَفَ عَنِ الْبَرْيِ فِي تَسْهِيلِ الْهَمْزَةِ مِنْ (لَاغْنَتَكُمْ) فِي الْبَقْرَةِ، فَرَوَى الْجُمْهُورُ عَنْ أَبِي رِبْعَةَ، عَنْهُ التَّسْهِيلُ، وَبِهِ قَرَأَ الدَّانِي مِنْ طَرِيقِهِ. وَرَوَى صَاحِبُ التَّجْرِيدِ عَنْهُ التَّحْقِيقَ مِنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى الْفَارَسِيِّ، وَبِهِ قَرَأَ الدَّانِي مِنْ طَرِيقِ ابْنِ الْحَبَابِ عَنْهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ ابْنَ مَهْرَانَ عَنْ أَبِي رِبْعَةَ سِوَاهُ، وَالْوَجْهَانُ صَحِيحَانِ عَنِ الْبَرْيِ». النَّشْرُ: (ص ٢٩٨).

(٤) سَقَطَتْ مِنْ (ب).

(٥) يَنْظُرُ: التَّيْسِيرِ: (ص ٢٤٠).

(٦) وَالْوَجْهَانُ ذَكَرَهُمَا ابْنُ الْجَزْرِيِّ فِي النَّشْرِ لَكِنْ لَيْسَ مِنَ التَّيْسِيرِ وَلَا مِنْ طَرِيقِهِ، يَنْظُرُ: النَّشْرُ: (ص ٥٣١).

تنبيه:

ما خرج عن طرق الكتاب<sup>(١)</sup> قسمان: قسمٌ مذكورٌ في (الطبيبة)، وقسمٌ غيرٌ مذكورٍ فيها، فإن قُرئَ بالمذكورِ فلا بأس؛ لكن يُنبه القارئ على أنه ليس من طرق الكتاب. وغير المذكور لا يُقرأ به، كحذفِ الهمزة من: ﴿شُرَكَاءِي﴾<sup>(٢)</sup> للبيزي، وإدغامِ ﴿وَجِئْتَ جُنُوبَهَا﴾ (الحج: ٣٦) لابن ذكوان، وإمالةِ ﴿مَجْسَاتٍ﴾ (فصلت: ١٦) للبيث، وإسكانِ التاءِ وفتحِ الباءِ وتشديدِ النونِ مِنْ ﴿وَلَا نُنَبِّئُكَ﴾ (٨٩) لابن ذكوان، لقول الشاطبي في الأول: هلَهَلَا، وفي الثاني: يُفْتَلَا، وفي الثالث: أُخْلَا، وفي الرابع: مَا ج. وإمالةِ ﴿وَنَنَا﴾ في الحرفين<sup>(٣)</sup> للوسبي، وكذا الياء من ﴿كَهَيْعَصَ﴾ (مریم: ١)، والراءِ والهمز من ﴿رَأَى﴾ المجرد من السَّكَنِ، وكذا غير الفتحِ من ﴿رَأَى﴾ قَبْلَ السَّكَنِ كلاهما له، وكذا إمالتها لأبي بكر قبله<sup>(٤)</sup>، و﴿يَالسُّوقِ﴾ (ص: ٣٣) و﴿عَلَى سُوْقِهِ﴾ (الفتح: ٢٩) بهمزٍ بعدهِ او لقنيل، و﴿يَأْتِيهِ مُؤْمِنًا﴾ (طه: ٧٥) بالقصرِ لهشام<sup>(٥)</sup>.

قوله: ﴿هُوَ وَالَّذِينَ﴾ (٢٤٩) ونحوه، المقرؤُ به عندنا الإدغامُ فقط، قال في (التيسير): «واختلف أهل الأداء أيضاً في الواوِ مِنْ ﴿هُوَ﴾ إذا انضمت الهاء قبلها

(١) المراد بالكتاب: كتاب التيسير للداني.

(٢) وقعت في ستة مواضع: موضع في كل من النحل والكهف وموضعين في كل من القصص وفصلت.

(٣) الإسراء: (٨٣)، وفصلت: (٥١).

(٤) أي قبل السَّكَنِ.

(٥) سيأتي الكلام على ذلك مفصلاً في موضعه من السُّورة.

ولقيت مثلها، نحو قوله تعالى: ﴿إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ﴾ (آل عمران: ١٨)، و﴿كَانَهُ هُوَ وَأُوَيْبَنَا الْعِرْبَ﴾ (النمل: ٤٢) وشبهه، فكان ابنُ مجاهدٍ يأخذُ بالإظهارِ، وكان غيره يأخذُ بالإدغامِ، وبذلك قرأتُ وهو القياسُ؛ لأنَّ<sup>(١)</sup> ابنَ مجاهدٍ وغيره يجمعون على إدغامِ الياءِ [في الياءِ]<sup>(٢)</sup> في قوله تعالى: ﴿أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ﴾ (البقرة: ٢٥٤)، و﴿نُودِيَ يَمُوسَى﴾ (طه: ١١)، وقد انكسرَ ما قبلَ الياءِ، ولا فرقُ بينَ البابينِ<sup>(٣)</sup> ﴿١﴾.

قوله: ﴿رِثَاءَ النَّاسِ﴾ (البقرة: ٢٦٤، النساء: ٣٨)، ونحوه: الأخذُ بالإشباعِ عملاً بأقوى السببَيْنِ، وهو المدُّ لأجلِ الهمزِ بعده، ولا يجوزُ فيه القصرُ ولا التوسطُ، لورشٍ إجماعاً.

(١) سقطت من (ب) وأضيفت اللام لـ «ابن».

(٢) سقطت من (أ).

(٣) في (ج): «الياءين».

(٤) التيسير: (ص ١٣١)، وذكر ابن الجزري هذه المسألة في النشر وأجاز الوجهين مع ترجيح الإظهار بقوله: «واختلفوا في مانع الإدغام، فالأكثر من منهم على أن ذلك من أجل أن الواو تسكن للإدغام فتصير بمنزلة الواو التي هي حرف مدّ ولين في نحو قوله تعالى: آمنوا وعملوا بما لا يدغم إجماعاً من أجل المدّ، وردّ المحققون ذلك بالإجماع على جواز إدغام نحو: (نودي يا موسى) و (أن يأتي يوم) ولا فرق بين الواو والياء مع أن تسكينها للإدغام عارضٌ. وقيل: لقلة حروفه، وردّ بها تقدّم، والصحيح اعتبار المانعين جميعاً وإن كانا ضعيفين؛ فإن الضعيف إذا اجتمع إلى ضعيف أكسبه قوة، على أن الدّاني قد قال في جامع البيان: وبالوجهين قرأتُ واختار الإدغام لاطراده وجريه على قياس نظائره». ينظر: جامع البيان: (١/٢٦٨)، النشر: (١/٢٨٣). والوجهان في الشاطبية والطيبة، قال الشاطبي:

«وواو هو المضموم هاء كهو ومن ... فأدغم ومن يظهر فبالمدّ عللاً....» بيت رقم (١٢٩)، (١٣٠)، وقال في الطيبة: «والخلف في واو هو المضموم هاء» بيت رقم (١٢٧).

وأما إذا وقف على نحو ﴿رَاءَ أَيْدِيهِمْ﴾<sup>(١)</sup> (٧٠)، فتجيء الثلاثة<sup>(٢)</sup>، وإلى هذا أشار شيخُ مشايخنا<sup>(٣)</sup> ابنُ القاضي بقوله:

وَاعْتَبَرَ الْقَرَاءُ بِالْإِجْمَاعِ السَّبَبَ الْأَقْوَى بِسَلَا زِعِ  
نَحْوُ رِثَاءٍ وَرَاءَ أَيْدِيهِمْ جَاءُوا أَبَاهُمْ دُونَ خُلْفٍ بَيْنَهُمْ  
فِي الْوَضَلِ وَالْوَقْفِ<sup>(٤)</sup> بِمَا تَقَرَّرَا بِمَدِّ أَوْ قَصْرِ<sup>(٥)</sup> [وَتَوْسِيطِ]<sup>(٦)</sup> جَرًّا

قوله: ﴿يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ (٢٨٤)، قرأته لابن كثير بالإظهار والإدغام على كلِّ مَنْ قرأت عليه، قال في (التيسير): «واختلف عن قنبلٍ وعن البرِّيِّ أيضاً، والإدغام من طريق أبي ربيعة عن البرِّيِّ، وابن مجاهد عن قنبلٍ»<sup>(٧)</sup> انتهى.

قال النُّوَيْرِيُّ: «وأطلق الخلافَ في التَّيسِيرِ له لِيَجْمَعَ بَيْنَ الرَّوَايَتَيْنِ<sup>(٨)</sup>، وهو مما خَرَجَ فِيهِ عَن طَرَفِهِ، وَتَبِعَهُ عَلَى ذَلِكَ الشَّاطِبِيُّ».

(١) كلمة «أيديهم» سقطت من (ب).

(٢) المقصود الوقف على (رأى).

(٣) في (ب، ج، د): «شيخنا».

(٤) في الفجر الساطع «والمد».

(٥) هكذا في (ب، ج، د)، وفي (أ): (وقصر) وما أثبتته هو الموافق لما في الفجر الساطع، ولتفعيلات بحر الرجز.

(٦) في (أ، ب): «وتوسط» وفي (ج، د): «توسيط»، والأقرب ما أثبتته كما في الفجر الساطع: (١٨١/٢).

(٧) ينظر: التيسير: (ص ١٧٣)، وليس فيه: «والإدغام من طريق أبي ربيعة عن البرِّيِّ، وابن مجاهد عن قنبلٍ». وقال في جامع البيان (٤١٩/١): «فأظهر... وابن كثير من رواية ابن مجاهد عن قنبل عن القواس، ومن رواية النقاش عن أبي ربيعة... الخ» ثم ذكر بعد ذلك الوجه الثاني لابن كثير وهو الإظهار.

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: قَوْلُهُ: ﴿يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾، لابن كثيرٍ بالإظهارِ. انتهى<sup>(١)</sup>.

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: قَوْلُهُ: ﴿لَا تُؤَاخِذْنَا﴾ (٢٨٦)، لورشٍ بالقصرِ من غيرِ خلافٍ<sup>(٢)</sup>.

انتهى<sup>(٤)</sup>.

(١) نص العبارة: «وأطلق الخلاف في التيسير ليجمع بين الرواية وبين ما عليه الأكثرون...». شرح طيبة النشر للنويري: (٥٤٦/١).

(٢) الكلام من بداية «قال رحمه الله...» إلى: «انتهى» سقط من (ب).

(٣) قال أبو شامة: «وقال أبو عمرو الداني في كتاب الإيجاز: أجمع أهل الأداء على ترك زيادة تمكين في قوله: (يؤاخذكم)...» ثم قال أبو شامة: قلت: فقد نص الداني على أن استثناء (يؤاخذكم) مجمع عليه، فكان يلزمه ذكره في كتاب التيسير...». ينظر: إبراز المعاني: (ص ١٣).

ونص ابن الجزري على استثنائها فقال: «وكون صاحب التيسير لم يذكره في التيسير، فإنه اكتفى بذكره في غيره» (يعني الإيجاز وجامع البيان)، ثم قال: «وكان الشاطبي - رحمه الله - ظنَّ بكونه لم يذكره في التيسير أنه داخل في الممدود لورشٍ بمقتضى الإطلاق، فقال: وبعضهم: يؤاخذكم، أي: وبعض رواة المدِّ قصر «يؤاخذ» وليس كذلك، فإن رواة المدِّ مجمعون على استثناء يؤاخذ فلا خلاف في قصره.. إلى أن قال: كذلك استثنائها في جامع البيان ولم يحك فيها خلافاً». ينظر: النشر: (ص ٢٥٦).

(٤) سقطت من (ب).

## سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ (١)

قوله: ﴿آلَهُ (١) اللَّهُ﴾ (١،٢)، قرأته على المغاربة فقط بالمد؛ لأنه أقيس، والقصرُ أثرٌ، وعليه عامةُ أهلِ الأداء<sup>(١)</sup>، والذي اختاره أبو داود الأندلسي<sup>(٢)</sup> المدُّ، قال: «وبه أقول، وبه أقرأ»<sup>(٣)</sup>.

قال رَجَمَهُ اللهُ: قوله تعالى: ﴿آلَهُ (١) اللَّهُ﴾، في الوصلِ بالمدِّ والقصرِ. انتهى<sup>(٤)</sup>.

قوله: ﴿التَّوْرَةَ﴾ (٣): فيه لقالونَ وجهان: الفتحُ والتَّقليلُ، قال في (التَّيسيرِ): «وقد قرأتُ لقالونَ كذلك على أبي الفتح»<sup>(٥)</sup>. انتهى.

(١) سقط اسم السُّورة من (ب، ج، د).

(٢) هذا هو قول الدَّاني في إيجاز البيان: «والمذهبان حسانا بالغان، غير أن الأول أقيس، والثاني أثر، وعليه عامة أهل الأداء». نقلا عن كتاب قراءة الإمام نافع: (١/١٦٧٢).

(٣) هو أبو داود سليمان بن نجاح الأندلسي، أخذ القراءات عن أبي عمرو الدَّاني ولازمه كثيرا وسمع منه غالب مصنفاته، ولد ٤١٣ هـ، من مؤلفاته: التبيين لهجاء التنزيل، والطرر على جامع البيان، أصول الضبط، توفي ٤٩٦ هـ. ينظر: غاية النهاية: (١/٣١٧)، معرفة القراء الكبار: (١/٢٥١).

(٤) الطرر على جامع البيان لأبي داود الأندلسي ونصه: «وإلى القول الأول أميل. يعني المد. وعليه أعول، وبه أقول وأقرأ وأقري، من أجل أن حركة الميم عارضة، والعارض لا يعتد به». نقلا عن كتاب قراءة الإمام نافع لحميتو: (١/١٦٧٣).

(٥) وهو قول ابن الجزري. ينظر: النُّشر: (ص ٢٧٠).

(٦) التَّيسير: (ص ٢٤٩)، ولم يذكر: «على أبي الفتح».

يعني بالفتح لا بالتَّخْفِيفِ لِأَنَّ التَّخْفِيفَ لِلْحُلُوفِ، وَالْحُلُوفُ لَيْسَ مِنْ طَرِيقِ الْكِتَابِ،  
وَبِالْفَتْحِ فَقَطْ قَرَأْتُ عَلَى [كُلِّ] <sup>(١)</sup> مِنْ قَرَأْتُ عَلَيْهِ بِالْمَغْرَبِ.

قوله: ﴿قُلْ أُوْنِسْكُمْ﴾ (١٥)، فيه حمزة وقفاً عشرة أوجه وهي أصحها:

الأول: النُّقْلُ مَعَ تَسْهِيلِ الثَّانِيَةِ وَالثَّلَاثَةِ.

الثاني: مثله مع إبدالِ الثَّلَاثَةِ يَاءً.

الثالث: عَدَمُ السَّكْتِ عَلَى اللَّامِ مَعَ تَسْهِيلِ الثَّانِيَةِ وَالثَّلَاثَةِ بَيْنَ بَيْنٍ.

الرَّابِعُ: مثله مع إبدالِ الثَّلَاثَةِ يَاءً.

الخامس: عَدَمُ السَّكْتِ عَلَى اللَّامِ مَعَ تَحْقِيقِ الْهَمْزَةِ الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ وَتَسْهِيلِ الثَّلَاثَةِ

بَيْنَ بَيْنٍ.

السادس: مثله مع إبدالِ الثَّلَاثَةِ يَاءً.

السابع: السَّكْتُ عَلَى اللَّامِ مَعَ تَسْهِيلِ الْهَمْزَةِ الثَّانِيَةِ وَالثَّلَاثَةِ بَيْنَ بَيْنٍ.

الثامن: مثله مع إبدالِ الثَّلَاثَةِ يَاءً.

التاسع: السَّكْتُ عَلَى اللَّامِ مَعَ تَحْقِيقِ الثَّانِيَةِ الْمَضْمُومَةِ <sup>(٢)</sup> مَعَ تَسْهِيلِ الثَّلَاثَةِ بَيْنَ

بَيْنٍ.

العاشر: مثله مع إبدالِ الثَّلَاثَةِ يَاءً مَضْمُومَةً <sup>(٣)</sup>.

وفيه لأبي عمرو: التَّسْهِيلُ بَيْنَ بَيْنٍ بِلَا فَصْلِ، وَمَعَهُ، لَكِنْ لَمْ نَقْرَأْ بَعْدَ الْفَصْلِ عَلَى

(١) سقطت من (أ، ج، د).

(٢) في (ب): «مضمومة». وفي (ج): «الهمزة الثانية المضمومة».

(٣) نص عليها في النُّشْر: (ص ٣٦٣)، وتابعه الخليلي في حل المشكلات: (ص ١٠١).



المغارية.

قوله: ﴿وَعَالَ عِمْرَانَ﴾ (٣٣) قرأته على المغاربة بالوجهين لابن ذكوان<sup>(١)</sup>، قال في التيسير: «وتفرد ابن ذكوان من قراءتي على أبي الفتح بإمالة الرَاء في قوله: ﴿وَعَالَ عِمْرَانَ﴾<sup>(٢)</sup>. انتهى.

قال رحمه الله: قوله: ﴿وَعَالَ عِمْرَانَ﴾ بالفتح. انتهى<sup>(٣)</sup>.

قال رحمه الله: قوله: ﴿وَيَعْلَمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَالتَّورَةَ وَالْإِنْجِيلَ﴾ (٤٨)، إلى

قوله: ﴿وَأُخِي الْمَوْتَنَ يَاذَنَ اللَّهُ﴾ (٤٩)، لقالون خمسة أوجه:

فتح ﴿وَالتَّورَةَ﴾ وعليه وجهان: القصر مع الصلوة، والمد مع الإسكان.

وتقليلها وعليه ثلاثة أوجه: القصر مع الإسكان، والمد مع الوجهين.

ولورش ستة أوجه: قصر ﴿يَتَايَرَةً﴾ وتوسط ﴿كَهَيْشَةً﴾ وفتح ﴿الْمَوْتَنَ﴾،

وتوسطيهما مع فتح ﴿الْمَوْتَنَ﴾ وتقليله، ومد ﴿يَتَايَرَةً﴾ وتوسط ﴿كَهَيْشَةً﴾ مع الفتح

والتقليل كذلك، ومدّهما مع الفتح يظهر من النظم، وفيه نظر. انتهى.

(١) يعني: الفتح والإمالة. وقال ابن الجزري: «وكلاهما صحيح عن الأخفش وعن ابن ذكوان أيضا

وقد ذكرهما جميعا أبو القاسم الشاطبي والصفراوي». ينظر: النشر: (ص ٤١٢)، وينظر:

الروض النضير: (ص ١٣٨).

(٢) التيسير: (ص ١٨٧)، إلا أنه قال: «بالإمالة في... الخ ولم يقل: «بإمالة الرَاء في... الخ.

(٣) سقطت من (د).

والمأخوذ به لقالون ثمانية أوجه، وقد تقدّم أنّ التقليل ليس من طرق الكتاب، ولورش أنّه يأتي له على قصر ﴿بَيَاتِرَةٌ﴾ وتوسط ﴿كَهَيْتَةٌ﴾ والفتح، وعلى توسطها التقليل فقط، وعلى طول ﴿بَيَاتِرَةٌ﴾ وتوسط ﴿كَهَيْتَةٌ﴾ وطولها وجهان على كليهما<sup>(١)</sup> كما في بدايعه<sup>(٢)</sup>.

قوله: ﴿هَتَانَتْ هَتُولَاءُ﴾ (٦٦)، المقروء به على المغاربة لقالون وأبي عمرو: مدُّ الأوّل وقصرُ الثاني، أي: المنفصل، ومدُّهما [فقط]<sup>(٣)</sup>، ومدُّهما لابن عامر والكوفيين. قال رحمه الله: قوله: ﴿هَتَانَتْ﴾، لابن عامر والكوفيين بالقصر والمد، ولقالون في ﴿هَتَانَتْ هَتُولَاءُ حَجَجْتُمْ﴾ ستة أوجه: قصرٌ ﴿هَتَانَتْ﴾ مع وجه الإسكان، وعليه القصر والمد في ﴿هَتُولَاءُ﴾ أي: في المنفصل، ومدُّ الجميع، ومع وجه الصلة كذلك<sup>(٤)</sup>، وأبو عمرو مثله في أوجه الإسكان خاصة. انتهى.

وفيه لورش وجهان: حذف الألفِ وبعده همزة مسهلة، وإبدالُ الهمزة ألفاً مع المدّ الطويل<sup>(٥)</sup>، وبهذا الأخير قرأت على المغاربة<sup>(٦)</sup>.

(١) في (أ): (كليها).

(٢) ينظر: بدائع البرهان للأزميري: (ص ٩٦، ٩٧).

(٣) سقطت من (أ). وسقطت (ومدّهما) الثانية من (ج، ه، و). وبدون واو في (د، ي).

(٤) أي تأتي الثلاثة السابقة مع الصلة كذلك.

(٥) في (ج، د): (الطول).

(٦) قال الشاطبي رحمه الله: «ولا ألف في هاتمت زكا جنا... وسهل أخاصد وكم مبدل جلا».

بيت رقم (٥٥٩).

قوله: ﴿هَاتَتْكُمْ أَوْلَاءَ﴾ (١١٩)، لقالونَ ستَّةُ أوجهٍ: قصرٌ ومدٌ (ها) <sup>(١)</sup> مضروبة في ثلاثة الميمِ ستَّةً، واحدٌ ممنوعٌ وهو مدٌ ﴿هَاتَتْكُمْ﴾ مع قصرِ الميمِ خلافاً لِمَنْ جَوَّزَه <sup>(٢)</sup>.  
قوله: ﴿وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ﴾ <sup>(٣)</sup> (١٤٣) وفي الواقعة: ﴿فَطَلَّتُمْ تَفَكَّهُوْنَ﴾ (الواقعة ٦٥)، قرأتهما بالوجهين للبرزي <sup>(٤)</sup>.

قال في (التيسير): «قال أبو عمرو: زاد أبو الفرج النجاذ المقرئ عن قراءته على أبي الفتح ابن بُدْهَن عن أبي بكر الزيني عن أبي ربيعة عن البرزي موضعين: في آل عمران ﴿وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ﴾، وفي الواقعة ﴿فَطَلَّتُمْ تَفَكَّهُوْنَ﴾ فشدد التاء فيهما، وذلك قياسُ أبي ربيعة» <sup>(٥)</sup>.

قال ابن الجزري: «ولم أعلم أحداً ذكرَ هذين الحرفين سوى الداني من هذه <sup>(٦)</sup> الطريق، ولولا ثبوتها في التيسير والشاطبية ودخولها في ضابطِ نص البرزي، والتزامنا ذكرَ ما في الكتابين من الصحيح لما ذكرناهما؛ لأن طريقَ الزيني ليست في كتابنا، وذكر

(١) في (ب): «قصرها ومدها».

(٢) وإنما جازت تلك الوجوه لأن الهزمة مسهلة، فيجوز قصرها مع توسيطِ الصلة، ومن جَوَّزَ مدَّ (ها) فعلى أن الهاء مبدلة وليست للتنيه، فيكون من قبيل المد المتصل، والله أعلم. للاستزادة ينظر: النشر: (ص ٢٩٩).

(٣) في (ب، ج، د): بدون كلمة «الموت».

(٤) وهو الأقرب؛ لأن كلا الوجهين منصوص عليهما في التيسير والشاطبية والنشر.

(٥) الكلام بمعناه في التيسير: (ص ٢٤٤).

(٦) في (ب، د): «هذا».

الدَّانِي لَهَا فِي التَّيْسِيرِ اخْتِيَارًا<sup>(١)</sup> وَالشَّاطِيبِيَةَ تَبِعَ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَا مِنْ طَرِيقِ كِتَابَيْهِمَا<sup>(٢)</sup>.  
انتهى.

قَالَ رَجَمَهُ اللَّهُ: قَوْلُهُ: ﴿وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ﴾ وَفِي الْوَاقِعَةِ: ﴿فَطَلَّتْهُمْ تَفَكَّهُونَ﴾،  
لِلْبَزِيِّ بِالتَّحْقِيقِ<sup>(٣)</sup>. انتهى<sup>(٤)</sup>.

قَوْلُهُ: ﴿الْأَبْرَارِ﴾ (١٩٣) مَا<sup>(٥)</sup> تَكَرَّرَتْ فِيهِ الرَّاءُ: فِيهِ لِحْمَزَةُ الْإِمَالَةِ وَالتَّقْلِيلِ، وَلَمْ  
يَذْكَرْ صَاحِبُ التَّيْسِيرِ<sup>(٦)</sup> وَمَنْ تَبِعَهُ إِلَّا التَّقْلِيلَ، مَعَ أَنَّ الْمَحْضَةَ<sup>(٧)</sup> مِنْ طَرَفِهِ.

### [ سُورَةُ النِّسَاءِ ]

قَالَ رَجَمَهُ اللَّهُ: سُورَةُ النِّسَاءِ. انتهى.

قَوْلُهُ: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَسْتَبْدَالَ﴾ إِلَى ﴿شَيْئًا﴾ (٢٠)، فِيهِ لِلْأَزْرَقِ سَبْعَةٌ أَوْجِهٍ:  
الْأَوَّلُ: قَصْرُ ﴿ءَاتَيْتُمْ﴾ وَفَتْحُ ﴿أَحَدْنَهُنَّ﴾ وَتَوْسُطُ ﴿شَيْئًا﴾<sup>(٨)</sup>.

(١) فِي (ج): «إِخْبَارًا».

(٢) النَّشْرُ: (ص ٥٣٦) بِمَعْنَاهُ.

(٣) فِي (ج، د): «بِالتَّخْفِيفِ».

(٤) وَهُوَ الَّذِي عِنْدَ الْحُسَيْنِيِّ وَالضَّبَاعِ. يَنْظُرُ: مَخْتَصِرٌ بِلُغَةِ الْأَمْنِيَّةِ: (ص ٢٧٩).

(٥) سَقَطَتْ مِنْ (ب).

(٦) قَالَ الدَّانِي: «وَقَرَأَ وَرَشَ جَمِيعَ ذَلِكَ بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ، وَتَابِعَهُ حَمْزَةٌ عَلَى مَا كَانَ مِنْ ذَلِكَ الرَّاءِ فِيهِ

مَكْرُورَةً». التَّيْسِيرُ: (ص ١٨٥)، وَالْعَمَلُ عَلَى التَّقْلِيلِ فَقَطْ لِحْمَزَةُ وَرَشَ كَمَا نَصَّ الشَّاطِيبِيُّ

بِقَوْلِهِ: «وَإِضْجَاعُ ذِي رَاءَيْنِ حَجَّ رَوَاتِهِ ... كَالْأَبْرَارِ وَالتَّقْلِيلِ جَادِلٌ فِيصِلَا

بِيْتِ رَقْمِ (٣٢٦)، وَهُوَ الَّذِي عَلَيْهِ الْعَمَلُ. يَنْظُرُ: غَيْثُ النِّفْعِ: (ص ٥٠٢).

(٧) أَيُّ: مَعَ أَنَّ الْإِمَالَةَ هِيَ الْمَحْضَةُ مِنْ طَرَفِهِ، كَمَا فِي نَسْخَةِ مَكَّةِ الْمَكْرَمَةِ.

(٨) سَقَطَ فِي (ب) مِنْ بَدَايَةِ قَوْلِهِ: «فِيهِ لِلْأَزْرَقِ..» إِلَى قَوْلِهِ: «وَتَوْسُطُ شَيْئًا».

الثَّانِي والثَّلَاث: تَوْسُطُ ﴿ءَاتَيْتُمْ﴾ وَتَقْلِيلُ ﴿وَإِخْدَانَهُنَّ﴾ وَفَتْحُهُ وَتَوْسُطُ ﴿شَيْئًا﴾.

الرَّابِعُ والخَامِسُ والسَّادِسُ والسَّابِعُ: طَوْلُ ﴿ءَاتَيْتُمْ﴾ وَفَتْحُ ﴿وَإِخْدَانَهُنَّ﴾ وَتَقْلِيلُهُ، وَكُلٌّ مِنْهُمَا مَعَ تَوْسُطِ ﴿شَيْئًا﴾ وَطَوْلِهِ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ لَا يَأْتِي عَلَى تَوْسُطِ الْبَدَلِ فَتُحِ ﴿وَإِخْدَانَهُنَّ﴾<sup>(١)</sup>.

قَالَ رَجَمَهُ اللَّهُ: قَوْلُهُ: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَمَا مَلَكَتْ

أَيْمَانَكُمْ﴾<sup>(٢٦)</sup>، فِيهِ لُورُشٍ سِتَّةٌ أَوْجِيهِ: تَوْسُطُ ﴿شَيْئًا﴾ مَعَ فَتْحِ ﴿الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ﴾

و﴿وَالْجَارِ﴾، وَتَقْلِيلِ ﴿وَالْجَارِ﴾ عَلَى فَتْحِ ﴿الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ﴾، وَتَقْلِيلِ الْجَمِيعِ، وَمَدُّ

﴿شَيْئًا﴾ مَعَ فَتْحِ الْجَمِيعِ، وَتَقْلِيلِ ﴿وَالْجَارِ﴾ عَلَى فَتْحِ ﴿الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ﴾،

وَعَكْسُهُ، انْتَهَى.

وَيَحْتَمِلُ تَقْلِيلَهُمَا مِنَ الشَّاطِئِيَّةِ كَمَا فِي بَدَائِعِهِ<sup>(٢)</sup>.

(١) الأثر على منعه. قال الإسقاطي - رَجَمَهُ اللَّهُ -: «وَأَمَّا التَّوَسُّطُ مَعَ الْفَتْحِ فَمَنْعَهُ شَيْخُ مَشَائِخِنَا

العلامة سلطان من طريق الشاطبية؛ معللاً لذلك بأن من رواه ليس من طرقها، وأيد ذلك بما

نقل عن العلامة عثمان الناشري قال أنشدني لنفسه شيخنا العلامة الجزري:

كأني لورشٍ افتح بمدٍّ وقصره... وقلل مع التوسيط والمدِّ مكملًا

لحرز وفي التلخيص فافتح ووسطن... وقصر مع التقليل لم يك للملاء

ومنعه كذلك الخليجي. ينظر: أجوبة المسائل المشكلات في علم القراءات: (ص ٦٩)، حل

المشكلات: (ص ٨٢).

(٢) بدائع البرهان للأزميري: (ص ١١٨).

وإذا ابتداء من قوله: ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾<sup>(١)</sup>، فله أربعة أوجه، تُؤخذ من قوله: ﴿تَرْجِي أَوْ﴾ إلى ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ﴾<sup>(٢)</sup>، فمن له فيه الإسقاط وله قصر المنفصل ومدّه، وهما قالون وأبو عمرو، فلهما على قصر المنفصل: في ﴿جَاءَ أَحَدٌ﴾ القصر والمدّ، وليس لهما على مدّ المنفصل إلا المدّ في ﴿جَاءَ أَحَدٌ﴾؛ لأنّه لا يخلو إمّا أن يُقدَّر مُتصلاً إن قلنا بحذف الثانية؛ فلا يجوز قصره، أو منفصلاً إن قلنا بحذف الأولى وهو مذهب الجمهور فلا يمدُّ أحدُ المنفصلين ويُقصر الآخر. ورواية المغاربة فيه على قصر المنفصل: مدّ ﴿جَاءَ أَحَدٌ﴾ فقط، وفيه لورش تسهيل الثانية بين إبدالها ألفاً مع مدّ الصيغة<sup>(٣)</sup>، وبإبدالها فقط مع التوسط<sup>(٤)</sup> رواية المغاربة.

قوله: ﴿فَمَالٌ﴾ (٧٨)، قال المحقق: والأصحُّ جوازُ الوقفِ على «مأ»<sup>(٥)</sup> للجميع<sup>(٦)</sup>. انتهى<sup>(٧)</sup>.

(١) لفظ «إحساناً» سقطت من (ب، ج، د).

(٢) أي حركتين، وتقدم.

(٣) وذلك لأنهم يعدونها من قبيل مد البدل فجزون فيها الثلاثة، ثم اختاروا التوسط. وقد منع ابن الجزري - في النثر (ص ٢٦٥) - مدّها أكثر من حركتين. بل منع ما كان بعده ألف نحو: (جاء مال) كما في النثر: (ص ٢٩٢). وهو الذي عليه العمل.

(٤) في (ب): «مال الجميع».

(٥) تقريب النثر: (ص ١١٢).

(٦) وقال الخليلي: «المحرر في المواضع الأربعة أن الوقف جائز على «مأ» أو على اللام لكل القراءة». ينظر: حل المشكلات: (ص ١٠٧).

قَالَ شَيْخُنَا إِدْرِيسُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْحَسَنِيُّ الْفَاسِيُّ<sup>(١)</sup> رَحِمَهُ اللَّهُ: «قَوْلُ الْمُحَقِّقِ: وَالْأَصْحُ...  
إِلخ، حِكَايَةٌ لِأَرْوَايَةٍ، وَعَلَيْهِ فَهَلْ يُبْتَدَأُ بِاللَّامِ أَمْ لَا؟  
قَوْلَانِ لِأَشْيَاخِنَا، فَمِنْهُمْ مَنْ أَجَازَهُ وَمِنْهُمْ مَنْ مَنَعَهُ.  
وَأَمَّا الْوَقْفُ عَلَى اللَّامِ فَسَانِعٌ لِغَيْرِ أَبِي<sup>(٢)</sup> عَمْرٍو، وَيَجْرِي فِيهِ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْخِلَافِ  
فِي الْإِبْتِدَاءِ بِ(هَؤُلَاءِ)<sup>(٣)</sup>».

قَالَ فِي (التَّقْرِيبِ): «وَأَمَّا الْوَقْفُ عَلَى اللَّامِ فَمُحْتَمَلٌ لِانْفِصَالِهَا خَطًّا وَلَمْ يَصَحَّ  
عِنْدَنَا نَصٌّ عَنِ الْأَثْمَةِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ<sup>(٤)</sup>».

قَوْلُهُ: ﴿هَتَانَتْ هَؤُلَاءُ جَدَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ (١٠٩)، فِيهِ لُورُشٍ  
أَرْبَعَةٌ أَوْجِهٌ بَارِزَةٌ، كَمَا فِي بَدَائِعِهِ<sup>(٥)</sup>.

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: قَوْلُهُ: ﴿هَتَانَتْ هَؤُلَاءُ جَدَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾، لُورُشٍ  
ثَلَاثَةٌ أَوْجِهٌ: التَّسْهِيلُ وَعَلَيْهِ الْفَتْحُ وَالتَّقْلِيلُ وَالبَدَلُ مَعَ الْفَتْحِ فَقَط. انْتَهَى.

قَوْلُهُ: ﴿وَلَا إِلَيْنَا هَؤُلَاءُ﴾ (١٤٣)، لَكَ فِيهِ لِحْمَزَةٌ وَقَفًّا تَحْقِيقُ الْهَمْزَةِ الْأُولَى، وَتَسْهِيلُهَا  
بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْوَاوِ بِالمَدِّ وَالْقَصْرِ. فَهَذِهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجِهٌ، لَكَ مَعَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا خَمْسَةٌ أَوْجِهٌ

(١) وهو الشيخ المنجرة وقد سبقت ترجمته في شيوخ المؤلف.

(٢) في (ج): «فسانغ لأبي».

(٣) لم أعر على شيء من كتبه.

(٤) تقريب النُّشْر: (ص ١١٢).

(٥) بدائع البرهان: (ص ١٠٠).

(٦) ذكر المنصوري له ستة أوجهٍ: ثلاثة من الشَّاطِئِيَّةِ والرَّابِعُ مُحْتَمَلٌ مِنْهَا فَتَكُونُ الْأَرْبَعَةُ كُلُّهَا جَائِزَةً  
وَهِيَ: حَذْفُ الْأَلْفِ مَعَ الْفَتْحِ وَالتَّقْلِيلِ، وَالْإِبْدَالُ مَعَ الْفَتْحِ وَالتَّقْلِيلِ. يَنْظُرُ: تَحْرِيرَاتُ  
الْمَنْصُورِيِّ: (ص ١٦٩).

في الثَّانِيَةِ، وهي إبدائها ألفاً مع المدِّ والتَّوَسُّطِ والقصرِ، وتسهيلها بينها<sup>(١)</sup> وبين الياءِ بالرَّوْمِ مع المدِّ والقصرِ، صارت خمسةَ عشرَ وجهاً.

قال ابنُ الجزريِّ: «لكن يَمْتَنِعُ منها وجهان في بَيْنَ بين وهما: مدُّ الأوَّلِ وقصرُ الثَّانِي، وقصرُ الأوَّلِ ومدُّ الثَّانِي، فترجعُ إلى ثلاثةَ عشرَ وجهاً»<sup>(٢)</sup>.

قوله: ﴿فِيمَا نَقَضِهِمْ مَيْتَقَهُمْ﴾ إلى ﴿إِلَّا قَلِيلاً﴾ (١٥٥)، قرأته خلادٍ بأربعةِ أوجهٍ على كُلِّ مَنْ قرأتُ عليه<sup>(٣)</sup>.

قال رَجَمَهُ اللهُ: قوله: ﴿فِيمَا نَقَضِهِمْ مَيْتَقَهُمْ وَكُفِّرِهِمْ بِبَابِ اللَّهِ﴾ الآية، خلادٍ وجهان: تركُ السكِّتِ مع وجهِ الإدغامِ، والسكِّتُ مع الإظهارِ.

### [سُورَةُ الْمَائِدَةِ]

قال رَجَمَهُ اللهُ: سورةُ المائدة. انتهى<sup>(٤)</sup>.

قوله تعالى: ﴿يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمْ أَنْ تَضَلُّوا﴾ (١٧٦) إلى ﴿إِلَّا مَا يَتْلُو عَلَيْكُمْ﴾ (١)، يأتي فيه للأزرقِ على توسطِ ﴿شَيْءٍ﴾ ﴿بِسْمَلَةٍ﴾ مع قصرِ البدلِ والفتحِ، ومع توسطِ البدلِ والتَّخْفِيفِ<sup>(٥)</sup>، ومع طولِ البدلِ والفتحِ والتَّخْفِيفِ.

(١) في (ب): «بينها».

(٢) النَّشْرُ: (ص ٣٦١).

(٣) وهي: التحقيق والسكِّت في (الأنبياء) مع الإظهار والإدغام في: (بل طبع)، لقول الشاطبي:

وبل في النسا خلادهم بخلافه. رقم (٢٧٢). ينظر: البدائع: (ص ١٢٧)، الروض النضير:

(ص ١٥٣).

(٤) سقطت من (د).

(٥) في (ب): «والنقل» وهو خطأ من الناسخ.



والسكتُ بين السورتين مع القصرِ والفتحِ، ومع التوسطِ والطولِ كلاهما مع الفتحِ والتقليلِ.

والوصلُ بين السورتين مع القصرِ والفتحِ، ومع التوسطِ والتقليلِ ومع الطولِ والفتحِ والتقليلِ، وعلى طولِ ﴿شَيْءٌ﴾ البسملَةُ والسكتُ والوصلُ بين السورتين<sup>(١)</sup> كلُّها مع طولِ البدلِ والفتحِ والتقليلِ، تسعةٌ منها من ظاهِرِ الشَّاطِيبِيةِ، وهي... الخ.

قوله: ﴿أَبْتَوُا اللَّهَ﴾ (١٨) ونحوها - مما وقعت الهمزةُ فيها متطرفةً مضمومةً مصورةً واواً قبلها ألفٌ غير مرسومةٍ وبعدَ الواوِ ألفٌ مرسومةٌ زائدةٌ لمعنى بخلافٍ في بعضها<sup>(٢)</sup> اللاتي أشارَ إليها أبو عبدِ اللهِ الخِرَّازُ<sup>(٣)</sup>،<sup>(٤)</sup> نزِيلُ فاسِ المحروسةِ في مَورِدِ الظَّمَانِ بقوله:

«فَضَّلْ وَفِي [بَعْضٍ]<sup>(٥)</sup> الَّذِي تَطَّرَفَا فِي الرَّفْعِ وَاوَأُتْمَ زَادُوا أَلْفَا»  
ثم قالَ بعدَ عدِّها:

«وَلَيْسَ قَبْلَ الْوَاوِ فِيهِنَّ أَلْفٌ»<sup>(٦)</sup>

(١) من قوله: «مع القصر...» إلى «السورتين» سقطت من (ب).

(٢) في (د): «موضعها».

(٣) في (ب): «الخِرَازي».

(٤) هو الإمام المرقئ: أبو عبد الله محمد بن محمد بن إبراهيم الشريشي، المشهور بالخِرَاز، كان بارعاً في مقراً نافع، متقناً للرسم والضبط، من مصنفاته: شرح العقيلة، شرح الدرر اللوامع، مورد الظمان، (ت: ٧١٨هـ). ينظر: غاية النهاية: (٢/٢٣٧)، دليل الحيران: (١/١٩).

(٥) هكذا في (ب، ج، د)، وأمَّا في (أ) فكتبت: «البعض»، وما أثبتته أولى للوزن.

(٦) ينظر: مورد الظمان: رقم البيت (٣١٠، ٣٢٢).

- فيها حمزة وفقاً اثنا عشر وجهاً<sup>(١)</sup>.

أولها<sup>(٢)</sup>: ﴿أَبْتُوا اللَّهَ﴾ (١٨) في العقود بخلاف عن الشيخين أبي عمرو وأبي داود الأندلسيين، و﴿جَزَّوْأُ﴾ الأولان في العقود ﴿وَذَلِكَ جَزَّوْأُ الظَّالِمِينَ﴾ (٢٩) ﴿إِنَّمَا جَزَّوْأُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ (٣٣)، ﴿وَجَزَّوْأُ سَنِيَّةً سَنِيَّةً مِثْلَهَا﴾ (٤٠) في الشورى، ﴿وَذَلِكَ جَزَّوْأُ الظَّالِمِينَ﴾ (١٧) في الحشر بخلاف عن أبي عمرو فقط، و﴿فَلَهُ جَزَاءُ الْحَسَنَى﴾ في الكهف (٨)، ﴿وَذَلِكَ جَزَاءُ مَنْ تَزَكَّى﴾ (٧٦) في طه، و﴿ذَلِكَ جَزَاءُ الْمُحْسِنِينَ﴾ (٣٥) في الزمر (٣٤، ٣٥)، الثلاثة بخلاف عن الشيخين<sup>(٣)</sup>.

﴿وَأَبْتُوا مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ في الأنعام (٥) والشعراء (٦) على خلاف في الأخير لأبي داود<sup>(٤)</sup>.

﴿شُرَكَوْأُ لَقَدْ تَقَطَّعَ﴾ في الأنعام (٩٤)، و﴿شُرَكَوْأُ شَرَعُوا﴾ في الشورى (٢١).

﴿أَوْ أَنْ تَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ﴾ (٨٧) في هود.

(١) وهي خمسة القياس (الإبدال مع ثلاثة المد، والتسهيل مع القصر والمد) إضافة إلى سبعة الرسم (إبدالها واو ساكنة مع ثلاثة المد، وكذلك مع الإشمام، والروم مع القصر).

(٢) أي المواضع المختلف فيها.

(٣) يعني: أبا عمرو وأبا داود، ينظر: المقنع لأبي عمرو: (ص ٤١٠)، مختصر التبيين لأبي داود: (ص ٤٤٠).

(٤) وذكر فيه ستة أوجه، ينظر: مختصر التبيين: (ص ٤٤٢).

﴿ وَبَرَّزُوا لِلَّهِ جَمِيعًا فَقَالَ الضُّعَفَاءُ ﴿ في إبراهيم (٢١)، و﴿ فَيَقُولُ الضُّعَفَاءُ لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا ﴿ في المؤمن (٤٧).

و﴿ عَلَّمُوا بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴿ في الشعراء (١٩٧)، و﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴿ في فاطر (٢٨)، و﴿ إِنَّكَ هَذَا لَمَوْءٌ أَبْتَلْتُوا الْعُمِينَ ﴿ المقروء بالالف واللام في والصفات (١٠٦).

﴿ وَمَا دَعَا الضُّعَفَاءُ الضُّعَفَاءَ إِلَّا فِي ضَلَالٍ ﴿ في الطول<sup>(١)</sup> (غانر: ٥٠).

﴿ وَءَاتَيْنَاهُمْ مِنَ الْآيَاتِ مَا فِيهِ بَلَاءٌ مُبِينٌ ﴿ في الدخان (٣٣).

و﴿ إِنَّا بَرَأْنَاكُمْ ﴿ في الممتحنة (٤)؛ إلا أن معرفة رسم هذه الأشياء متوقفة على معرفة رسم المصحف. ومعرفة الرسم متأكدة في حقّ القراء<sup>(٢)</sup>؛ لأن من لم يعرف رسم المصحف العثماني لا يعرف وقف حمزة على الهمزة.

قوله [تعالى]<sup>(٣)</sup>: ﴿ وَأَجَبْتُوهُمْ ﴿ (١٨)، فيه لحمزة اثنا عشر وجهاً وقفاً، أربعة مجمع عليها، وثمانية مختلف فيها. فالأربعة المجمع عليها: تحقيق الأولى وتسهيلها؛ لأنها متوسطة بزائد، وكلّ منهما مع تسهيل الثانية مع المدّ والقصر؛ لأنه حرف مدّ قبل همز مغنّ، وكلها مع الوقف بالسكون.

(١) من قوله: «المقروء» إلى «الطول» سقط من (ب). وفي (ج): «ذي الطول».

(٢) في (ج، د): «القراءة». وكذا وقع الخلاف في غيرها من المواضع. وكلاهما جمع صحيح للقارئ.

(٣) سقطت من (أ).

والثانية المختلف فيها: هذه الأربعة مع الوقف بالروم والإشمام؛ إذ لا تأتي إلا على مذهب من يميزهما<sup>(١)</sup> في هاء الضمير. وما سوى هذه الاثني عشر لا يصح ولا تجوز القراءة به. واتباع الرسم فيه حاصل بين بين. وإلى هذا أشار بعضهم بقوله:

أجباؤه<sup>(٢)</sup> من بعد وأول حمزة      لدى وقفه ثنتان زادت على عشر  
فوجهان في الأولى فحقت وسهلن      وثانية<sup>(٣)</sup> سهل مع المد والقصر  
فيها<sup>(٤)</sup> أربع مضروبة في ثلاثة      سكون وإشمام وروم أخت القصر<sup>(٥)</sup>

انتهى.

ومما يتأكد في حق القراءة أيضاً أن يعرفوا ما كتبت بالتاء من هاء التانيث ك ﴿نَعَمْتَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ إِذْ هَمَّ﴾ (١١) هنا، ليقف عليها اختباراً<sup>(٦)</sup> بالهاء المرموز<sup>(٧)</sup> له في قول الإمام الشاطبي (بحق رضا)، وهي المذكورة في مورد الظمان للإمام الخزاز، ونصه:

(١) في (ب): «يميزهما».

(٢) في (ب): «وأجباؤه».

(٣) في (د): «فيها». وهو الموافق لما في غيث النفع للصفاسي: (ص ٥٤٧).

(٤) في (ب): «وثانيه».

(٥) الآيات من نظم الإمام: أبي الحسن علي بن سالم الصفاسي (ت ١١١٨هـ)، ينظر: غيث النفع:

(ص ٥٤٧). والكلام المتقدم بنصه موجود في غيث النفع ٥٤٧.

(٦) في (ج): «اختياراً».

(٧) في (ج، د): «للمرموز».

مِنْ هَاءِ تَأْنِيثٍ وَخُطَّ بِالتَّاءِ (١)  
سُورَةَ الْاَعْرَافِ وَنَصُّ الزُّخْرِفِ  
وَالرُّومِ كُلُّ يَاتَّفَاقِ رُسَمَا  
لَابْنِ نَجَاحٍ وَبِهَاءِ شُهُرَتِ

«وَهَاكَ مَا الظَّاهِرِ أَضَفْنَا  
وَرَحْمَةً بِالتَّاءِ فِي الْبِكْرِ وَفِي  
مَعَا وَفِي هُوَذَا أَنْتَ وَمَرِيهَا  
كَذَا بِمَا رَحْمَةً اَيْضاً ذُكِرَتْ  
ثُمَّ قَالَ:

وَوَاحِدٌ مِنْهَا اٰخِيْرًا (٢) الْبَقَرَةَ  
وَمَعَ اِذْ هَمَّ بِنَصِّ الْمَائِدَةَ  
لَا اَوْلاً وَفَاطِرٌ وَلَقَمَانِ  
وَوَاحِدٌ فِي الطُّوْرِ لَيْسَ اَكْثَرًا  
عَنِ ابْنِ قَيْسٍ وَعَطَاءٍ وَحَكَمِ

«فَضَّلُ وَنَعَمْتُ بِالتَّاءِ عَشْرَةَ  
وَأَلْ عِمْرَانَ تُعَدُّ وَاحِدَةً  
ثُمَّ بِاِبْرَاهِيْمَ اَيْضاً حَرْفَانِ  
ثُمَّ ثَلَاثُ النَّحْلِ اَعْنِي الْاَحْرَا  
نِعْمَةً رَبِّي عَنْ سُلَيْمَانَ رُسَمِ  
ثُمَّ قَالَ:

وَقَبْلُ فِي الْاَنْفَالِ ثُمَّ غَافِرِ  
مِنْهَا اَبْنَتْ وَفِي الدُّخَانِ شَجَرَتْ  
عَيْنِ كَذَا بَقِيَّتُ وَفِطْرَتْ  
فِي النُّوْرِ قُلُ وَالْمُزْنُ فِيهَا جَنَّتُ

«فَضَّلُ وَسُنَّتُ ثَلَاثُ فَاطِرِ  
ثُمَّ قَالَ:  
«فَضَّلُ وَاحْرَفُ كَذَاكَ (٣) رُسَمَتْ  
وَامْرَأَتْ سَبَعْتُهَا وَقُفِّرَتْ  
ثُمَّ فَتَجْعَلُ لَعْنَتْ وَلَعْنَتْ

(١) سقطت من (ب).

(٢) سقطت من (ب) ومكانها بياض.

(٣) في (أ): «كذا».

وَمَعْصِيَتٍ مَعَاً وَفِي الْأَغْرَافِ كَلِمَتٌ جَاءَتْ عَلَى خِلَافٍ  
فَرَجَّحَ التَّنْزِيلُ<sup>(١)</sup> فِيهَا الْهَاءَ وَمُقْنِعٌ حَكَاهُمَا سَوَاءً<sup>(٢)</sup>  
واعلم أن بعض الكلمات تختلف فيها بين الأفراد والجمع؛ فتكتب بالتاء مطلقاً  
على اختلاف في اثنين منها:

أولها: ﴿كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ بالأنعام (١١٥)، فيوقف عليها للكسائي بالهاء  
مع الإمالة.

ثانيها وثالثها: ﴿كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ كلاهما بيونس (٣٣، ٩٦) على اختلاف في الثاني  
منها، كما قال في الإعلان<sup>(٣)</sup>، ونصه:

«كَلِمَتُ الثَّانِي بِيُوسُفٍ هُمَا بِالتَّاءِ وَفِي الْعِرَاقِ بِالْهَاءِ أَرْتُسِمَا<sup>(٤)</sup>»<sup>(٥)</sup>  
فيوقف عليها بالهاء ل(حق رضا).

رابعها وخامسها: ﴿ءَايَاتُ لِّلسَّابِقِينَ﴾ بيوسف (٧)، و﴿ءَايَاتُ مِّن رَّبِّهِ﴾  
بالعنكبوت (٥٠)، فيوقف عليها بالهاء لابن كثير.

(١) هكذا في (ب، ج، د)، وفي (أ): «فرجحت تنزيل» والمثبت أقرب للصواب.

(٢) ينظر: مورد الظمان: رقم البيت: (٤٣٤) وما بعده.

(٣) هو كتاب الإعلان بتكميل مورد الظمان وهو نظم وله شرح اسمه تنبيه الخلان وكلاهما لأبي  
محمد عبد الواحد بن أحمد بن عاشر الأنصاري الأندلسي الفاسي، (ت: ١٠٤٠هـ)، ينظر:  
الأعلام: (١٧٥/٤)، معجم المؤلفين: (٢٣/١).

(٤) في (ب): «ارتما». وفي (ج): «ارسا»، وفي (د): «ارسمتها». والمثبت هو الموافق لما في تنبيه  
الخلان.

(٥) ينظر: الإعلان بتكميل مورد الظمان لابن عاشر: (رقم البيت ٢٢).

سادسها وسابعها: ﴿عَبَّيْتِ﴾ (يوسف: ١٥، ١٠)، فيوقف عليها بالهاء (لحق رضا).

ثامنها: ﴿فِي الْعُرْفَتِ ءَامِنُونَ﴾ (سبا: ٣٧)، فيوقف [عليها]<sup>(١)</sup> بالتاء لحمزة.

تاسعها: ﴿فَهُمْ عَلَى بَيْنَتٍ مِّنْهُ﴾ (فاطر: ٤٠)، فيوقف عليها بالهاء (لحق).

عاشرها: ﴿كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ (غافر: ٦) في الطول على اختلاف بين المصاحف فيها،

إلا أن القياس يقتضي كتبها بالتاء فيوقف عليها بالهاء (لحق رضا).

حادي عشرها: ﴿مِنْ ثَمَرَاتٍ مِّنْ أَكْمَامِهَآ﴾ (فصلت: ٤٧)، فيوقف عليها بالهاء

(لحق رضا).

ثاني عشرها: ﴿بِمَحَلَّتْ صُفْرًا﴾ (المرسلات: ٣٣)، فيوقف عليها بالهاء (لرضا) مع

الإمالة.

قَالَ رَجَمَهُ اللَّهُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يُورِي﴾ و﴿فَأُورِي﴾ (المائدة: ٣١)، للثوري عن

الكسائي بالفتح. انتهى.

قَالَ فِي التَّيْسِيرِ: «وَرَوَى الْفَارِسِيُّ»<sup>(٢)</sup> عَنْ أَبِي طَاهِرٍ عَنْ أَبِي عَثْمَانَ سَعِيدِ بْنِ عَثْمَانَ<sup>(٣)</sup>

الضريير عن أبي عمر<sup>(٤)</sup> عن الكسائي أَنَّهُ أَمَالَ ﴿يُورِي﴾ و﴿فَأُورِي﴾ فِي الْحَرْفَيْنِ فِي

(١) سقطت من (أ).

(٢) في (ب): «الفاسي». وفي (ج، د): «وروى لي الفارسي».

(٣) في التيسير «عبد الرحيم» بدلا عن «عثمان».

(٤) في (د): «عمرو».

المائدة، ولم يروه غيره عنه، وبذلك أخذ أبو طاهر من هذا الطريق، وقرأت من طريق ابن مجاهد بالفتح، وهو طريق الكتاب<sup>(١)</sup>. انتهى<sup>(٢)</sup>.

لأن إمالة ﴿يُورِي﴾ و﴿فَأُورِي﴾، لا تصح إلا مع عدم الغنة في الياء.  
قوله: ﴿وَقَفَيْنَا عَلَى آثَرِهِمْ بَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ﴾ إلى ﴿التَّوْرَةَ﴾ (٤٦)، المأخوذ به لقالون ثمانية أوجه في هذه الآية<sup>(٣)</sup>، وفي قوله: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَسْتُمْ عَلَى شَيْءٍ حَتَّى تُقِيمُوا التَّوْرَةَ﴾ (٦٨).

قال رحمه الله: قوله: ﴿وَقَفَيْنَا عَلَى آثَرِهِمْ بَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ﴾، لقالون الخمسة المتقدمة: على القصر وجهان: الإسكان مع التقليل، والصلة مع الفتح، وعلى المد ثلاثة: الإسكان مع الفتح والتقليل، والصلة مع التقليل فقط، وكذلك قوله: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَسْتُمْ عَلَى شَيْءٍ حَتَّى تُقِيمُوا التَّوْرَةَ﴾.

(١) نص العبارة في التيسير (ص ١٨٢): «وبذلك أخذ من هذه الطريق وقد قرأتهما من طريق ابن مجاهد بالفتح».

(٢) وذكر الشاطبي الوجهين بقوله: «يواري أواري في العقود بخلفه». رقم (٣٢٩). ونص على الأخذ بها تلميذه السخاوي في فتح الوصيد: (٤٦١/٢)، وينظر: للاستزادة: إبراز المعاني: (ص ٢٥٤). وبحث الدكتور سامي عبد الشكور المسمى: «مازاده الإمام الشاطبي في حرز الأمان على التيسير» (ص ٦٢).

(٣) وهي: قصر وتوسط المد، وعلى كل منها إسكان وصلة، وعلى كل من الإسكان والصلة فتح وتقليل في التوراة.



وَأَمَّا ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْهِمْ مِنْ رَبِّهِمْ ﴾ (٦٦)، فله على الإسكان ثلاثة أوجه: التقليل مع القصر والمد، والفتح مع المد فقط، وعلى الصلة وجهان: الفتح مع القصر، والتقليل مع المد. انتهى.  
والمأخوذ به له الثانية المتقدمة.

قوله: ﴿ وَالصَّالِحُونَ ﴾ (٦٩)، فيه حمزة وقفاً ثلاثة أوجه ظاهرة<sup>(١)</sup>.

(١) هي: الإبدال والتسهيل والحذف، مثل كلمة: (مستهزءون).

## [سُورَةُ الْأَنْعَامِ]

قوله: ﴿مِنْ نَبَائِي﴾ (٣٤)، فيه لحمزة وقفاً: إبدالُ الهمزة حرفَ مدٍّ، سواء كان الألفُ صورة الهمزة أو الياء. وتسهيلُها كالياء مع الرَّومِ كذلك، والكلُّ على القياسِ. وعلى الرَّسمِ: إسكانُ الياء<sup>(١)</sup>؛ على أنَّ الألفَ زائدةٌ، ويجوز رومُها إلا أنَّ الزائدَ منهما تلزمه الدَّارَةُ مِنْ فَوْقِهِ؛ علامةٌ على زيادته، كما قال في ذيلِ الخِرَّازِ<sup>(٢)</sup>:

«فَدَارَةٌ تَلْزَمُ<sup>(٣)</sup> ذَا الْمَزِيدَا عَلَامَةٌ مِنْ فَوْقِهِ أَنْ زِيدَا»<sup>(٤)</sup>  
انتهى.

وكذا يقالُ في كلِّ زائدٍ لمعنى في كلِّ القرآنِ.  
قالَ رَجَمَهُ اللهُ: سورة الأنعام. انتهى.

فائدة:

إذا وقفتَ على ﴿أَرَأَيْتَ﴾ في روايةِ البديلِ لورشٍ فإنَّك تمدُّ الألفَ مدًّا مُشْبِعًا، والياءَ بالتَّوسِطِ<sup>(٥)</sup>، فتَقَطَّنْ له؛ فإنه قلٌّ مَنْ يجد له خِبرَةً<sup>(٦)</sup>، وأشار إليه شيخُ شيخنا ابنُ القاضي بهذا اللَّغْزِ:

(١) سقطت من (ب).

(٢) مطبوع باسم: الطراز في شرح ضبط الخراز.

(٣) في (ب) «تلزمه».

(٤) ينظر: الطراز في شرح ضبط الخراز للإمام التنسي: (ص ٤٠٦)، إلا أنَّه قال: «من فوقه علامة».

(٥) لأن المقصود تمكين حرف المد، ولعله ليرقل بالقصر حتى لا يظن أنَّه كالقصر في اللين الموصول

«أَلَا فَاسْأَلُوا أَهْلَ الدَّرَايَةِ وَالذِّكْرِ  
فَمَا كَلِمَةٌ فِي الْوَصْلِ طُوْنٌ لِيُوْرِشَنَا  
وَقَالَ يَتَوَسَّطُ بِغَيْرٍ<sup>(١)</sup> إِطَالَةَ  
وَذَا عَجَبٌ فِي الْوَصْلِ أَشْبَعَ مَدَّهُ  
وَهَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ فِي الْوَقْفِ قَدْ يُرَى<sup>(٢)</sup>  
وَقَالُوْنَ فِي وَصْلِ بَقْصَرٍ<sup>(٣)</sup> يُرَى لَهُ  
عَنْ اسْرَارِ أَحْكَامِ السَّلَاوَةِ لِلْمِصْرِ<sup>(٤)</sup>  
عَلَى الْمَذْهَبِ الْمَشْهُورِ قَالَ أَبُو عَمْرٍو<sup>(٥)</sup>  
بِغَيْرِ تَرَاحٍ فِي الْوَقْفِ بِهِ نُقِرَ<sup>(٦)</sup>  
وَفِي الْوَقْفِ طُوْنٌ قُلٌّ وَوُسْطَى<sup>(٧)</sup> مَعَا قَادِرٍ  
وَقِيلَ ثَلَاثٌ فِي الْأَخِيرِ مَدَى<sup>(٨)</sup> السَّهْرِ  
وَفِي ضِدِّهِ تَجْرِي الْوُجُوْهُ كَمَا تَجْرِي

الجواب:

رَأَيْتَ<sup>(١٠)</sup> فِي الْاسْتِفْهَامِ إِنْ سُوَأَلَكُم

لِيُوْرِشَ عَلَى الْمَشْهُورِ قَالَ أَبُو عَمْرٍو<sup>(١١)</sup>

وهو عدم المدراسا، وسيأتي رأي ابن الجزري آخر المسألة.

(١) ما تقدم موجود بنصه في الفجر الساطع: (٤/ ١٢٠).

(٢) في الفجر الساطع «بُعِيد»، وهو أظهر.

(٣) في الفجر الساطع «بدا».

(٤) في الفجر الساطع: «يقصر».

(٥) في (ج): «للحصر». وتحتل من (أ). والمثبت الموافق لما في الفجر الساطع.

(٦) الواو سقطت من (أ)، وكذلك في الفجر الساطع (٤/ ١٢٠) بلا واو.

(٧) في (ب) «نُقِرَ»، وفي الفجر الساطع «في الوقوف به نُقِرَ» وهي أقرب لوزن البيت. وفي (د):

«وبه».

(٨) في الفجر الساطع «ووسط».

(٩) بالألف في (ب)، وفي (أ، ج، د): «مد»، والمثبت الموافق لما في الفجر الساطع.

(١٠) في (ب): «أرأيت».

(١١) الواو سقطت من (أ)، وفي الفجر الساطع هكذا:

والمقروء به في المغرب الإبدال فقط، مع أن صاحب (التيسير) لم يذكر فيه إلا التسهيل فقط، ونصه قال: «نافع ﴿أَرَاءَ يَتَكَمَّ﴾ و﴿أَرَاءَ يَتَشَدَّ﴾ و﴿أَفَرَاءَ يَتَّ﴾ وشبهه، إذا كان قبل الرَّاءِ همزةً بتسهيلِ الهمزة التي بعد الرَّاءِ»<sup>(١)</sup>. انتهى<sup>(٢)</sup>.

قوله: ﴿حَيْرَانَ﴾ (٧١)، لورشٍ بالترقيقِ فقط للمغاربة مع أن التريقَ خروجٌ عن طرقِ الكتابِ<sup>(٣)</sup>.

قوله: ﴿رَاءَا كَوَكَبَا﴾ (٧٦)، قرأته للسُّوسِيَّ على المغاربة بالوجهين في الرَّاءِ<sup>(٤)</sup> مع أن إمالة الرَّاءِ ليست من طرقِ الكتابِ، قال في (التيسير): «وأبو عمرو بإمالة الهمزة فقط.

«أرايت بالاستفهام فإن سؤالكم ... لورشٍ على المشهور في القف والمر»

ينظر: السؤال وجوابه في الفجر الساطع: (١٢١/٤).

(١) التيسير ٢٧٥ بمعناه.

(٢) والحاصل أن لورشٍ التسهيل والإبدال كما نص في الشاطبية، ولكن ترك الإبدال أولاً في حالة الوقف حتى لا تجتمع ثلاثة سواكن. ينظر: النشر: (٣٠٤).

(٣) قال الشاطبي: «وحيران بالتفخيم بعض تقبلاً» رقم ٣٤٧، وأمّا نص الداني في التيسير فبترقيقها ولم يذكر خلافاً. (ص ١٩٢)، وذكر الوجهين في جامع البيان (ص ٥٠٠)، وذكر ابن الجزري في الطيبة الوجهين فقال «وخلف حيران». بيت رقم (٣٣٤)، وكذا المنصوري في تحريراته: (ص ١٨٢).

(٤) المراد بالوجهين: فتح الرَّاءِ مع إمالة الهمزة، وإمالتها مع كحزمة. ومما يؤيد ما قرأ به المؤلف على المغاربة أن الوجهين نص عليها الداني في التيسير، ونص عليها كذلك الشاطبي بقوله: وفي الرَّاءِ يمتلا بخلف. رقم (٦٤٦). ويُنهها السخاوي بقوله: «وإنما قال: يمتلا؛ لأنه لم يوضح ذلك في التيسير لأنه قال...» فتح الوصيد: (٨٨٧)، ولا شك أن السخاوي أعلم بمراد شيخه من غيره من المحررين، وهو مذهب من يأخذ بظاهر الشاطبية كما قال الخليلي. وللإستزادة.

وقد روى عن أبي شعيب مثل حمزة<sup>(١)</sup>، يعني: من طريق أبي بكر القرشي عنه، وليست في هذا الكتاب.

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿رَأَى كَوْكَبًا﴾، لِلسُّوسِيِّ بِفَتْحِ الرَّاءِ. انْتَهَى.

قَوْلُهُ: ﴿رَأَى الْقَمَرَ﴾ (٧٧)، قَالَ فِي (التَّيْسِيرِ): «وقد روى خلف عن يحيى عن أبي بكر، وغير واحد عن أبي شعيب بإمالة فتحه الرَّاءِ والهمزة في ذلك<sup>(٢)</sup> كالأولِ أيضاً. قَالَ أَبُو عمرو: وقد قرأتُ بذلك في روايتهما<sup>(٣)</sup> - يعني من غير طريق هذا الكتاب<sup>(٤)</sup> -، وروى أبو حمدون وأبو عبد الرحمن عن اليزيدي بإمالة فتحه الهمزة في ذلك كالأولِ<sup>(٥)</sup>، وكلُّ صحيحٍ معمولٌ به<sup>(٦)</sup>». انْتَهَى.

وَبِمَا ذُكِرَ مِنْ إِمَالَةِ فَتْحِ الرَّاءِ وَالْهَمْزَةِ مَعِ أَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ طَرِيقِ الْكِتَابِ، قَرَأْتُ لِلسُّوسِيِّ وَأَبِي بَكْرٍ<sup>(١)</sup> عَلَى الْمَغَارِيَةِ مَعَ زِيَادَةِ إِمَالَةِ فَتْحِ الرَّاءِ فَقَطْ لِأَبِي بَكْرٍ، الَّتِي هِيَ

ينظر: النشر: (٣٩٩)، مازاده التيسير على الشاطبية للدكتور سامي ٦٤، وذهب الإسقاطي وغيره إلى موافقة الإزميري بفتح الراء فقط. وكذا ذكر ابن الجزري في (نشره) بأنه لا يصح من طريق الشاطبية ولا من طريق (الطبية) وإن حكاها بقليل آخر (الطبية). ينظر: أجوبة المسائل: (ص ٩٨)، حل المشكلات: (ص ١١٣)، مختصر بلوغ الأمانة: (ص ٢٣٦).

(١) التيسير: (ص ٢٧٧).

(٢) في التيسير (ص ٢٧٨): «ذلك كله».

(٣) في التيسير: «روايتيهما».

(٤) الجملة - .... - من كلام المؤلف وليست في التيسير.

(٥) في التيسير: «كالأول أيضاً».

(٦) التيسير: (ص ٢٧٨).

من طريق الكتاب، وروى عن اليزيدي من غير طريق السُّوسِيِّ والدورِيِّ إمالة الرَّاءِ وفتحةَ الهمزة، وهي طريقُ ابنِ سعدانِ وابنِ جبير<sup>(١)</sup>، [ذكره الدَّانِي]<sup>(٢)</sup> في (الموضح)<sup>(٣)</sup>.

فتحصَّلَ للسُّوسِيِّ ثلاثةٌ أوجهٍ، والرَّابِعُ فتحُها، وبه قرأ الدَّانِي على ابنِ غَلْبُونِ<sup>(٤)</sup>. قالَ رَحِمَهُ اللهُ: قوله: ﴿رَأَى الْقَمَرَ﴾، له أيضاً بفتحِ الرَّاءِ والهمزة جميعاً، ولأبي بكرٍ فتحُ<sup>(٥)</sup> الهمزة فقط. انتهى.

قوله: ﴿فِيهِ هَدَيْتُهُمْ أَقْتَدَةَ﴾ (٩٠)، الآية قرأته على كلِّ مَنْ قرأته عليه بالوجهين لابنِ ذكوان، قالَ في (التَّيسِيرِ): «ابن ذكوان ﴿فِيهِ هَدَيْتُهُمْ أَقْتَدَةَ﴾ بكسرِ الهاءِ وصلتها بياء»<sup>(٦)</sup> انتهى، فظهر من نصِّ التَّيسِيرِ أنَّ الاختلاسَ الذي ذكره الشَّاطِبِيُّ

(١) يعني: شعبة.

(٢) يعني: محمد بن سعدان، وأحمد بن جبير. ينظر: فتح الوصيد: (ص ٨٨٦).

(٣) كذا في (ج، د، ه، ي)، وسقطت كلمة: (ذكره) من (أ)، وفي (ب): (الداني ذكره)، والصواب ما أثبتته.

(٤) ينظر: الموضح للداني: (ص ١٦٦).

(٥) وهو الظاهر من الشَّاطِبِيِّ لقوله:

وقيل السكون الرا أمل في صفايد ... بخلف وقل في الهمز خلف يقي صلا. بيت رقم (٦٤٨). وهذه المسألة كالتى قبلها فمن أخذ بظاهر الشاطبية قرأ بها كالغاربة، ومن نظر لطرفها لم يقرأ بها. وليس هو من طريق الشاطبية ولا النشر وإن حكاها ابن الجزري بقليل آخر الباب في الطيبة. ينظر: أجوبة المسائل: (ص ٩٩)، غيث النفع: (ص ٥٨٠).

(٦) هكذا في (ب، ج، د)، وفي (أ): «فتحة».

(٧) التَّيسِيرِ للداني: (ص ٢٧٩).

خروج عن طريق الكتاب، ولذا قال رحمه الله: «وَمُدَّ بِخُلْفِ مَاجٍ». انتهى<sup>(١)</sup>.

قال رحمه الله: قوله: ﴿فَيَهْدِنَهُمْ أَقْسَدَةَ﴾ الآية، لابن ذكوان بإشباع كسرة الهاء.

انتهى.

قوله: ﴿شُرْكُوا﴾ (٩٤)، لدى<sup>(٢)</sup> الوقف عليه لحمزة اثنا عشر وجهاً: بإبدالِ الهمزة ألفاً مع الثلاثة، وتسهيلها كالواو، ومع روم حركتها مع المد والقصر فهذه خمسة على التخفيف القياسي<sup>(٣)</sup>.

وعلى الرسم تأتي سبعة: إبدال الهمزة واوا ساكنة، ويجوز رومها وإشمامها، ويأتي على كل من السكون والإشمام الثلاثة، وعلى الروم القصر فقط، فهذه السبعة مع الخمسة المتقدمة اثنا عشر.

قوله: ﴿قُلْ أَلَدَّكَرَيْنَ﴾ إلى ﴿صَدَقَيْنَ﴾ (١٤٣)، فيه لورش ستة أوجه: على كل من الإبدال والتسهيل ثلاثة في ﴿تَيْبُونِي﴾، وبها قرأت من طريق نافع، وبالإبدال فقط والتوسط من طريق (الشاطبية) على المغاربة.

(١) قال الشاطبي: واقتده حذف هائه... شفاء وبالتحريك بالكسر كفلا.

..... ومد بخلف ماج. بيت رقم (٦٥٢).

وأشار الشاطبي إلى الخلاف بقوله «ماج» أي: اضطرب، والمشهور عنه هو المد فقط وهو طريق الحرز وقد نص عليه المنصوري وغيره؛ لأن الاختلاس من طريق الرمي وهو ليس من طريق التيسير. ينظر: تحريرات المنصوري: (ص ١٨٢)، حل المشكلات: (ص ١١٦)، النشر: (ص ٤٦٨).

(٢) سقطت من (ب، د).

(٣) في (د): «والقياس».

قَالَ رَجَمَهُ اللَّهُ: قَوْلُهُ: ﴿قُلْ مَا لَدَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَرِ الْأُنثِيَّيْنَ﴾ الآية، لورشٍ خمسة أوجه: الإبدال مع الثلاثة في ﴿نَيْتُونِي﴾، والتسهيل مع التوسط والطول. انتهى. وفي بدايعه<sup>(١)</sup> ستة أوجه.

قَالَ المنصوريُّ نزيل قسطنطينة وبها توفي: «يَمْتَنَعُ مع وجه التَّسْهِيلِ القصر؛ لأنَّ رِوَاةَ القصرِ فيه، وهم: صاحبُ (التَّذَكُّرَةِ) و(التَّبَصُّرَةِ) وابنُ بليمة كلُّهم أصحابُ بدل»<sup>(٢)</sup>. انتهى.

قَالَ بعض مشايخي: «وَلَا وَجْهٌ لِمَنْعِهِ»<sup>(٣)</sup>.

قَوْلُهُ: ﴿وَمَحْيَايَ﴾ (١٦٢)، فيه لورشٍ وجهان، إلا أنَّ وجهَ الفتحِ غيرُ مأخوذٍ به عند المغاربة من طرق السبعة؛ لِضَعْفِهِ، كما أشار إليه العالمُ العلامةُ ابنُ غازي الفاسيُّ رَجَمَهُ اللَّهُ في (تفصيلِ عقدِ الدررِ) بقوله: «لَكِنَّ يُوسُفَ لَهُ يَفْتَحَهُ وَجْهٌ يَضْعُفُ»<sup>(٤)</sup>. انتهى.

وَلَا تَجْرِي فِيهِ أوجهٌ سكونِ الوقفِ مع وجهِ الإسكانِ<sup>(٥)</sup>؛ لِأَنَّهُ مِنَ المَسْتَثْنِيَّاتِ<sup>(٦)</sup>.

(١) أي: بدائع البرهان: (ص ١٤٧).

(٢) تحريات المنصوري: (ص ١٨٨).

(٣) هذا نص عبارة شيخه الإزميري في البدائع: (ص ١٤٧).

(٤) ينظر: كتاب قراءة نافع، منظومة تفصيل عقد الدر لابن غازي: (١/١١٦٥).

(٥) فلا يصح مع الإسكان في المد إلا الإشباع؛ للزوم السكون عند من يسكن، وأما المحركُ فله الثلاثة وبقا. ينظر: حل المشكلات: (ص ١١٧).

(٦) ذكر المنصوري فيه أربعة أوجه للأزرق: إسكان الياء مع الفتح والتقليل، وفتح الياء معها كذلك. ينظر: تحريات المنصوري: (ص ١٩١)، وتبعه الإزميري في بدائعه: (ص ١٤٩).



## [سُورَةُ الْأَعْرَافِ]

قَالَ رَجَمَهُ اللَّهُ: سُورَةُ الْأَعْرَافِ. قَوْلُهُ: ﴿لِيُذِي لَمَّا مَا يُرَى عَنْهُمَا مِنْ سَوَاءٍ تِهْمَا وَقَالَ مَا نَهْنَكُمَا﴾ الآية (٢٠)، لورشٍ ستة أوجه: القصر<sup>(١)</sup> مع الفتح، وتوسط البدل مع الفتح والتقليل، ومده كذلك، وتوسيطهما<sup>(٢)</sup> مع التقليل. انتهى.

ويأتي فيه من ظاهر (الشاطبية) توسط المثبت والمُعَيَّر مع قصر الواو والتقليل والترقيق، ولكنه مُنْقَطِعُ السَّنْدِ؛ لأنَّ سَنَدَ الشَّاطِبِيِّ مِنْ<sup>(٣)</sup> طريق الأزرقٍ ينتهي إلى الدَّانِيٍّ وليس له قصرُ الواوِ إلا من قراءته على ابنِ غلبون ولا يجيءُ الفتح، خلافاً لِمَنْ قَرَأَ بِهِ.

وليس فيه للمغاربة إلا توسط الواوِ والهمزة مع التقليل؛ إلا من عشرٍ نافعٍ فله تسعة أوجه، وقد أشار الشيخُ سيِّدُ محمد بنُ يوسف<sup>(٤)</sup> -رَجَمَهُ اللَّهُ- إلى الرواية بقوله:

(١) أي: في البدل في كلمة: (سوءاتها)

(٢) أي: توسط اللين والبدل في كلمة: (سوءاتها).

(٣) في (ب): «فيه» بدلا من: «من». وفي (ج): «في».

(٤) ينصرف الاسم إلى أحد علمين: الأول: الإمام: محمد بن يوسف التملي السُّوسِي المراكشي من رجال مشيخة الإقراء بفاس، ومن شيوخ ابن القاضي، (توفي ١٠٤٨هـ)، الثاني: الإمام: محمد بن يوسف الترغي (توفي ١٠٠٩هـ) وهو من شيوخ التملي، والذي ترجح عندي أنه الأول لأنه ذكر له عدة مؤلفات في هذا العلم: كالقصيد اللامية واستدراكات على تفصيل الدرر، ورسائل أخرى، أما الترغي فلم يذكر له سوى عنايته بوقف القرآن للبهطي. ينظر (قراءة نافع ١٥٠٠، ١٣٥٧)، القراء والقراءات بالمغرب لسعيد اعراب: (ص ٨٥-٨٧).

«وَوَسَطْنَ الْوَاوِ مِنْ سَوَاتٍ تَوْسُطَ طُولِ وَقَصْرَاتٍ فِي<sup>(١)</sup> هَمْزِهِ، وَالْوَاوُ بِالِإِشْبَاعِ أَيْضاً مَعَ الثَّلَاثِ لَا نَزَاعَ فِي هَمْزِهِ، وَالْوَاوُ بِالْقَصْرِ وَرَدَّ أَيْضاً مَعَ الثَّلَاثِ ذِي تَسَعٍ فَقَدْ<sup>(٢)</sup>» انتهى.

والصحيح من طريق (السبعة) أربعة أوجه إذا فُقد المأل، وهي: قصر الواو مع الثلاثة في الهمزة، والرابع التوسط فيها. وقد نظم المحقق<sup>(٣)</sup> الأربعة فقال:

«وَسَوَّاتٌ قَصْرُ الْوَاوِ وَالْهَمْزُ ثَلَاثٌ<sup>(٤)</sup> وَوَسَطُهَا فَالْكُلُّ أَرْبَعَةٌ فَادِرٍ<sup>(٥)</sup>»

قوله: ﴿وَزَادَكُمْ فِي الْخَلْقِ بَصْطَةً﴾ (٦٩)، قرأته بالفتح والإمالة في ﴿وَزَادَكُمْ﴾ لابن ذكوان على كل من قرأت عليه، كل منهما مع الصادِّ والسَّينِ في ﴿بَصْطَةً﴾ مع أنَّ السَّينَ لا يجيء إلا مع الإمالة في ﴿وَزَادَكُمْ﴾، وتقدم أنه ليس من طرق الكتاب.

(١) سقطت من (ب).

(٢) لم أعر على هذه الأبيات في شيء من الكتب.

(٣) يعني ابن الجزري.

(٤) هكذا في (ب، د)، وفي (أ، ج): «ثلاثين».

(٥) ينظر: النَّسْر: (ص ٢٦١)، إلا أنه قال «ثلاثا»، ونقلها ابن القاضي في الفجر الساطع: (٢/٢٥٩)، إلا أنه قال: «ثالثا». وإنما امتنع الطول في كلمة (سوات) لأن رواية الإشباع في مد اللين مجمعون على استثنائها، فعلى هذا يكون الخلاف فيها دائراً بين القصر والتوسط فحسب. ينظر: أجوبة المسائل المشكلات: (ص ١٠١).

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَقَوْلُهُ: ﴿وَزَادَكُمْ فِي الْخَلْقِ بَسْطَةً﴾، لابن ذكوان بالصَّادِ. انتهى<sup>(١)</sup>.

قَوْلُهُ: ﴿مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْعِظَةً﴾ إِلَى ﴿شَيْءٍ﴾ (١٤٥)، تَوْسُطُ الْأَوَّلِ لِلْأَزْرَقِ يَأْتِي عَلَيْهِ تَوْسُطُ الثَّانِي وَطَوْلُهُ؛ لِسُكُونِ الْوَقْفِ، وَالطُّوْلُ يَأْتِي عَلَيْهِ الطُّوْلُ.

قَوْلُهُ: ﴿وَأَكْتَبْنَا لَنَا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةً﴾ إِلَى ﴿شَيْءٍ﴾ (١٥٦) و﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتُوتَ﴾ إِلَى ﴿شَيْءٍ﴾ (يس: ١٢) و﴿إِنَّمَا النَّجْوَى مِنَ الشَّيْطَانِ﴾ إِلَى ﴿شَيْئًا﴾ (المجادلة ١٠)، فِيهَا لِلْأَزْرَقِ سَبْعَةٌ أَوْجِهٌ<sup>(٢)</sup>.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿وَنُوحًا إِذْ نَادَى مِنْ قَبْلِ﴾ إِلَى ﴿قَوْمَ سَوَاءٍ﴾ (الأنبياء: ٧٧)، لَا يَأْتِي فِيهِ لَهُ إِلَّا سِتَّةٌ أَوْجِهٌ: ثَلَاثَةٌ عَلَى فَتْحِ الْمَالِ<sup>(٣)</sup>، وَهِيَ: الْقَصْرُ فِي الْبَدَلِ مَعَ تَوْسُطِ اللَّيْنِ، وَمَعَ الطُّوْلِ فِي الْبَدَلِ [التَّوَسُّطُ]<sup>(٤)</sup> وَالطُّوْلُ فِي اللَّيْنِ، وَثَلَاثَةٌ عَلَى التَّقْلِيلِ: أَحَدُهَا: تَوْسُطُ الْبَدَلِ وَاللَّيْنِ<sup>(٥)</sup>.

(١) قَالَ الشَّاطِبِيُّ: وَفِي الْخَلْقِ بَسْطَةٌ ... وَقُلْ فِيهَا الْوَجْهَانِ قَوْلًا مَوْصُلًا. رَقْم (٥١٥).

وَذَكَرَ ابْنُ الْجَزَرِيِّ الْوَجْهَيْنِ فِي الطَّيْبَةِ فَقَالَ:

«وَخَلْفَ عَنْ قَوِي زَيْنٍ مِنْ بَصْرٍ ... كِبْسُطَةُ الْخَلْقِ». بَيْتِ رَقْم (٥٠٢).

(٢) وَهِيَ: الْفَتْحُ مَعَ الْقَصْرِ فِي الْبَدَلِ وَعَلَيْهِ التَّوَسُّطُ فِي اللَّيْنِ، وَالْفَتْحُ مَعَ الطُّوْلِ فِي الْبَدَلِ وَعَلَيْهِ الطُّوْلُ وَالتَّوَسُّطُ فِي اللَّيْنِ، وَالْفَتْحُ مَعَ التَّوَسُّطِ وَعَلَيْهِ التَّوَسُّطُ، وَالتَّقْلِيلُ مَعَ التَّوَسُّطِ وَعَلَيْهِ التَّوَسُّطُ، وَالتَّقْلِيلُ مَعَ الطُّوْلِ فِي الْبَدَلِ وَعَلَيْهِ الطُّوْلُ وَالتَّوَسُّطُ فِي اللَّيْنِ. وَقَدْ سَبَقَ نَظِيرُهَا.

(٣) سَقَطَتْ مِنْ (ب).

(٤) فِي جَمِيعِ النُّسخِ الْمَعْتَمَدَةِ زِيَادَةُ «وَ» وَالتَّوَسُّطُ، وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّ الْوَائِدَ زَائِدَةٌ، فَتَكُونُ الْجُمْلَةُ: «وَمَعَ الطُّوْلِ فِي الْبَدَلِ التَّوَسُّطُ وَالتَّوَسُّطُ فِي اللَّيْنِ»، كَمَا فِي نَسْخَةِ مَكَّةِ الْمَكْرَمَةِ.

(٥) وَالْوَجْهَانِ الْآخَرَانِ: الطُّوْلُ فِي الْبَدَلِ مَعَ التَّوَسُّطِ وَالتَّوَسُّطُ فِي اللَّيْنِ، كَمَا فِي نَسْخَةِ مَكَّةِ الْمَكْرَمَةِ.

قوله: ﴿بِعَذَابٍ بَیْسٍ﴾ (١٦٥)، قرأته على كل من قرأت عليه لأبي بكر بالوجهين، إلا أن ﴿بَیْسٍ﴾ [مثل] <sup>(١)</sup> رئيس قد صَعَفَه في (التيسير) <sup>(٢)</sup>.  
قال رحمه الله: قوله: ﴿بِعَذَابٍ بَیْسٍ﴾، لأبي بكر بتقديم الياء [مثل] <sup>(٣)</sup> خَيْعَل <sup>(٤)</sup>.  
انتهى.

قوله: ﴿وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ إِذْ أَنَا إِلَّا﴾ (١٨٨)، فيه لقالون ستة أوجه: ثلاثة مع وجه التسهيل، وثلاثة مع وجه الإبدال <sup>(٥)</sup>.

قال رحمه الله: قوله: ﴿وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ إِذْ أَنَا إِلَّا﴾، لقالون ثلاثة أوجه: التسهيل وعليه حذف الألف وإثباتها مع القصر، والإبدال مع إثبات الألف ومدّها. انتهى.

وإذا وقفت على ﴿السُّوءُ﴾ لهشام وحزرة فيأتي لكل واحدٍ منها خمسة أوجه: ثلاثة مع الإدغام، [واثنان] <sup>(٦)</sup> مع التخفيف بالنقل، وهما: السُّكُونُ والرَّوْمُ، ولا يجوز الإشمام مع النقل لعدم سكون الواو إثر ضمّة، فافهم، قاله شيخُ شيخنا ابنُ القاضي رحمه الله!.

(١) سقطت من (أ).

(٢) رواه بصيغة التضعيف في التيسير: (ص ٢٩٥).

(٣) سقطت من (أ).

(٤) في (ج): «عَيْتُول».

(٥) المقصود أن فيها التسهيل والإبدال وعلى كلٍ منهما حذف الألف وإثباتها مع القصر والتوسط.

(٦) هكذا في (ب، ج، د)، وفي (أ): «والاثنان».

(٧) لم أعر عليه.

قوله: ﴿ثُمَّ كِيدُونَ﴾ (١٩٥)، الحُلُوَانِي له الإثباتُ في الحالين، قَالَ في (التَّيسِيرِ):  
«وَأُثْبِتُ ابْنَ عَامِرٍ فِي رَوَايَةِ هِشَامِ الْبَاءِ فِي الْحَالِينَ فِي قَوْلِهِ: ﴿ثُمَّ كِيدُونَ﴾ فِي  
الْأَعْرَافِ»<sup>(١)</sup>. انتهى.

وَالدَّاجُونِي له الإثباتُ وصلًا والحذفُ وقفًا؛ إلا أَنَّهُ ليس مِن طَرِقِ الْكِتَابِ<sup>(٢)</sup>.

قَالَ رَجَمَهُ اللَّهُ: وَقَوْلُهُ: ﴿ثُمَّ كِيدُونَ﴾، هِشَامٌ بِإِثْبَاتِ الْبَاءِ فِي الْحَالِينَ. انتهى.

### [سُورَةُ الْأَنْفَالِ]

قَالَ رَجَمَهُ اللَّهُ: وَقَوْلُهُ فِي سُورَةِ الْأَنْفَالِ: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ (٤١) الْآيَةَ،  
لُورِشٍ سَبْعَةُ أَوْجِهٍ: تَوْسُطُ حَرْفِي اللَّيْنِ مَعَ فَتْحِ ﴿الْقُرْآنِ وَالْيَتَمَى﴾ وَقَصْرِ الْبَدَلِ،  
وَتَوْسِيطُ الثَّلَاثَةِ مَعَ [وَجْهِي]<sup>(٣)</sup> الْفَتْحِ وَالتَّقْلِيلِ، وَمِثْلُهُ مَعَ مَدِّ الْبَدَلِ فَقَطْ، وَمَعَ مَدِّ  
الثَّلَاثَةِ كَذَلِكَ. انتهى.

(١) نص عبارة الداني في التَّيسِيرِ: «ثم كيدون فلا» أثبتتها في الحالين هشام بخلاف عنه. انتهى. قال  
الصفاقسي: هذا لا دليل فيه؛ لأن الداني كثيراً ما يذكر الخلاف على سبيل الحكاية، وإن كان هو  
لا يأخذ به وليس من طريقه، وهذا منه، ويدل على ذلك قوله في المفردات بعد أن ذكر الخلاف  
له: «وبالإثبات في الوصل والوقف آخذ». ينظر: التَّيسِيرِ: (ص ٢٢١)، مفردة ابن عامر: (ص  
١٣٧)، غيث النفع: (ص ٦٥٠).

(٢) لأن إسناده الدَّانِي فِي التَّيسِيرِ عَنِ الْحُلُوَانِي وليس عن الداجوني. وهذا خلاف ما ذكره الشاطبي،  
حيث قال: «وتثبت في الحالين دراً لوامعا بخلف». رقم ٤٢١، وقال أيضا: «وكيدون في  
الأعراف حجج ليحملا بخلف». رقم (٤٣٢). وهو خروج عن طريقه. ينظر: النشر:  
(ص ١١٧)، غيث النفع: (ص ٦٤٩)، حل المشكلات: (ص ١١٩).

(٣) هكذا في (ب، ج، د)، وفي (أ): «وجه» وما أثبتته أصح.

## [سُورَةُ التَّوْبَةِ]

قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ<sup>(١)</sup> يَكُلُّ شَيْءًا عَلِيمٌ﴾ (الأنفال: ٧٥) ﴿بِرَأْيِ﴾<sup>(٢)</sup> (١)، فيه حمزة الوقف والوصل فقط.

قوله: ﴿آيَةَ الْكُفْرِ﴾ (١٢)، فيه هشام الفصل وعدمه، قال في (التيسير): «وأدخل هشام من قراءتي على أبي الفتح بينها ألفاً». انتهى<sup>(٣)</sup>.

قال رحمه الله: وقوله في سورة التوبة: ﴿فَقَلِيلًا آيَةَ الْكُفْرِ﴾، هشام بترك الفصل<sup>(٤)</sup>.

## [سُورَةُ يُونُسَ]

قال رحمه الله: سورة يونس. انتهى.

قوله: ﴿مَنْ يَلْقَأْهُ تَفْسِي﴾<sup>(٥)</sup> (١٥)، فيه حمزة وقفاً تسعة أوجه<sup>(٦)</sup>، وهذا على القول بأن الهمزة مضمورة الياء<sup>(٧)</sup>، وأما على القول بزيادة الياء على ما درج عليه في المورد<sup>(٨)</sup> في أحد الوجهين فليس له إلا خمسة أوجه.

(١) هكذا في (ب)، وفي (أ، ج، د): «والله بكل...» وهو خطأ ظاهر.

(٢) التيسير: (ص ٣٠٢)، وهذا يقتضي أن يكون قد قرأ من طريق ابن مجاهد بعدم الإدخال فصار له وجهان: الإدخال وعدمه، وتبعه الشاطبي فقال: «وأتمه بالخلف قد مد وحده». رقم (١٩٩).

(٣) في (ب): «الهمزة».

(٤) وهي خمسة القياس، وأربعة على الرسم. ينظر: البدور الزاهرة لعبد الفتاح القاضي: (ص ١٧٨).

(٥) في (ب، ج، د): «ياء».

(٦) ينظر: مورد الظمان: (رقم البيت ٣٥١)، قطوف البستان: (ص ٢٠٤)، قال الخراز: «فصل وياء

قوله تعالى: ﴿ءَأَمْنُمُ بِمَاءِ الْكَنْ وَقَدْ﴾ (٥١)، لقالون اثنا عشر وجهاً: ستة منها على وجه الإسكان مع القصر، وهي: مدُّ (ءال) وقصرُ (لان)، وقصرُهما، والتَّسهيلُ<sup>(١)</sup>، ومثل ذلك كله مع المدِّ<sup>(٢)</sup>، وعلى وجه الصلوة كذلك<sup>(٣)</sup>.

ولورشٍ أربعة عشر وجهاً:

الأوّل: قصرُ ﴿ءَأَمْنُمُ﴾ [مع تسهيل (ءال) وقصر (لان)]<sup>(٤)</sup>.  
الثاني: قصرُ الثلاثة.

الثالث: توسيطُ ﴿ءَأَمْنُمُ﴾ مع مدِّ (ءال) وتوسيطِ (لان).  
الرابع: توسيطُ الأوّل مع مدِّ الوسطِ وقصرِ الثاني.  
الخامس: توسيطُ الثلاثة.

السادس: توسيطُ الأوّلين مع قصرِ الأخير<sup>(٥)</sup>.

زيد من تلقاء ي، وهذا إشارة منه إلى اتفاق الشيوخ في زيادة الياء فيه.

(١) يعني: في (ءأل).

(٢) أي المد المنفصل.

(٣) مسألة (الآن) من المسائل المشكّلة في التحريرات عند الأزرق عن ورش لاسيما إذا ما رُكبت مع غيرها من الكلمات المماثلة في الحكم، ومن أفردها بالتصنيف الإمام ابن الجزري في رسالته: الإعلان، والإمام الرميلي (١١٣٠هـ) في كتابه الدرر الحسان في حل مشكلات (النن). ينظر: مجلة الدراسات القرآنية: العدد الثامن.

(٤) في (أ، ب، ج، د، هـ، ي): قصر (ءامتم) مع قصر (ءال) و (لان) ولعل الصواب ما أثبتته، لأن هذا الوجه هو الثاني. وهو المذكور في البدائع للإزميري وتمرين الطلبة للمؤلف، ونسخة مكتبة مكة للمؤلف. وأمّا في نسخة (و) فكتب الوجه الأول كباقي النسخ المعتمدة؛ لكن الوجه الثاني: قصر (ءامتم) مع مد (ءال) وقصر (لان).

السَّابِعُ: تَوْسُطُ الْأَوَّلِ مَعَ قَصْرِ الْأَخِيرِينَ<sup>(١)</sup>.

الثَّامِنُ وَالثَّاسِعُ: التَّسْهِيلُ مَعَ تَوْسِيطِ (لَان) وَقَصْرِهِ.

العَاشِرُ: مَدُّ ﴿ءَأَمْنُمْ﴾ مَعَ مَدِّ (ءَال) وَ(لَان).

الحَادِي عَشْرُ: مَدُّ الْأَوَّلِينَ مَعَ قَصْرِ الْأَخِيرِ.

الثَّانِي عَشْرُ: مَدُّ الْأَوَّلِ مَعَ قَصْرِ الْأَخِيرِينَ.

الثَّلَاثُ عَشْرُ وَالرَّابِعُ عَشْرُ: التَّسْهِيلُ مَعَ مَدِّ (لَان) وَقَصْرِهِ. انْتَهَى.

زَادَ فِي (الْبَدَائِعِ)<sup>(٢)</sup> لَهُ: عَلَى قَصْرِ ﴿ءَأَمْنُمْ﴾ مَدُّ (ءَال)<sup>(٣)</sup> فَقَطْ مِنَ (الشَّاطِبِيَّةِ).

انْتَهَى.

وَإِذَا جُمِعَتْ ﴿ءَأَلْتَنَ﴾ [فَقَطْ]<sup>(٤)</sup> فَلَهُ سِتَّةُ أَوْجِهٍ: الْأَوَّلُ: مَدُّ الْأَوَّلِ عَلَى لَزُومِ الْبَدَلِ

- وَأَخَذْنَا فِيهِ بِالطَّوِيلِ أَوْ جَوَازِهِ، وَلَمْ نَعْتَدْ بِعَارِضِ النُّقْلِ، فَهُوَ كـ ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ - وَمَدُّ

الثَّانِي عَلَى عَدَمِ الْإِعْتِدَادِ بِالْعَارِضِ.

الثَّانِي: مَدُّ الْأَوَّلِ وَتَوْسُطُ الثَّانِي لِمَا تَقَدَّمَ فِيهَا.

الثَّلَاثُ: مَدُّ الْأَوَّلِ وَقَصْرُ الثَّانِي.

الرَّابِعُ: تَوْسُطُ الْأَوَّلِ وَتَوْسُطُ الثَّانِي.

(١) فِي (ب): «الْأَخِيرِينَ».

(٢) الْوَجْهَ السَّابِعَ سَقَطَ كَامِلًا مِنْ ب.

(٣) بَدَائِعُ الْبِرْهَانَ: (ص ١٧٥).

(٤) فِي (ب): «لَان» بِدَلَاغٍ: «ءَال»، وَهُوَ خِلَافُ مَا فِي الْبَدَائِعِ.

(٥) سَقَطَتْ مِنْ (أ).



الخامس: توسطُ الأوَّلِ وقصرُ الثَّاني.

السَّادس: قصرُهما معاً، فتحصَّلَ من هذا أنَّ المدَّ في الأوَّلِ يأتي عليه في الثَّاني  
الثلاثة، والتَّوسطُ فيه يأتي عليه في الثَّاني القصرُ والتَّوسطُ، والقصرُ في الأوَّلِ لا يأتي  
عليه في الثَّاني إلا القصرُ<sup>(١)</sup>.

(١) نظم هذه الأوجه ابن الجزري بقوله:

لِلأَزْرَقِي فِي الْآنَ سِتَّةُ أَوْجِهٍ... عَلَى وَجْهِ إِبْدَالِ لَدَى وَضَلِيلِهِ تَجْرِي

فَمُدٌّ وَتَلْتُ ثَانِيًا ثُمَّ وَسَطُنٌ... بِهِ وَيَقْصُرُ ثُمَّ بِالْقَصْرِ مَعَ قَصْرِ. ينظر: النشر: (١/٣٥٩).

وأما الثلاثة الآتية على التسهيل فكلها جائزة، وقد نظم ذلك ابن أسد<sup>(١)</sup> فقال:

«وَفِي وَجْهِ تَسْهِيلٍ ثَلَاثَةٌ أَوْجِيهِ بِثَانٍ فَقَطَّ مَعَ قَصْرِ أَوَّلِهِ فَادِرٍ»<sup>(٢)</sup>

وإذا جمعت ﴿ءَأَلْتَنَنَّ وَقَدْ عَصَيْتَ﴾ (٩١) إلى ﴿ءَأَيَّةُ﴾ (٩٢)، فلك على وجه قصر (ءال) و(لان) مع الإبدال ثلاثة أوجه في ﴿ءَأَيَّةُ﴾، وعلى طول الأول وقصر الثاني ثلاثة أيضاً، وعلى توسط الأول وقصر الثاني وتوسطه وطول الأول وتوسط الثاني توسط ﴿ءَأَيَّةُ﴾، وعلى مدهما مد ﴿ءَأَيَّةُ﴾، ومع التسهيل وقصر (لان) ثلاثة أوجه في ﴿ءَأَيَّةُ﴾، ومع توسط (لان) توسط ﴿ءَأَيَّةُ﴾، ومع طول (لان) طول ﴿ءَأَيَّةُ﴾، فهي خمسة عشر وجهاً بزيادة طول (ءال) مع قصر (لان) و﴿ءَأَيَّةُ﴾ من (الشاطبية) على ما في (البدائع).

وإذا وقفت على ﴿ءَأَلْتَنَنَّ﴾ مع تركيبها مع ﴿ءَأَمْنَمُ﴾ فالقصر<sup>(٣)</sup> في ﴿ءَأَمْنَمُ﴾ عليه ستة في ﴿ءَأَلْتَنَنَّ﴾: ثلاثة في (لان) على قصر (ءال)، وثلاثة على مدها.

(١) هو أحمد بن أسد بن عبد الواحد الأميوطي ويعرف بابن أسد، إمام مقرئ فقيه، ولد بالإسكندرية سنة ٨٠٨هـ، وأخذ عن ابن الجزري وغيره، وله شرح على الشاطبية، وألف في علوم أخرى، توفي سنة ٨٧٢هـ. ينظر: الضوء اللامع: (٢٢٧/١)، معجم المؤلفين: (١/١٦٢)، هداية القارئ: (٧٨٧/٢).

(٢) ذكر هذا البيت عنه الصفاقسي في غيث النفع: (ص ٦٩٧)، وذكره الرميلي ثراً عنه في الدرر الحسان. ينظر: مجلة الدراسات القرآنية: العدد الثامن: (ص ٧٧).

(٣) هكذا في جميع النسخ؛ إلا (أ) فكتبت: «في القصر» ولعله خطأ من الناسخ.

والتَّوسُّطُ فِي ﴿ءَامَنْتُمْ﴾ عَلَيْهِ تِسْعَةٌ<sup>(١)</sup> فِي ﴿ءَأْتَنْتَ﴾؛ حَاصِلَةٌ مِنْ ضَرْبِ ثَلَاثَةٍ فِي (لَانَ) عَلَى كُلِّ مِنْ قَصْرِ (ءَالِ) وَتَوْسِيطِهَا وَمَدِّهَا.

وَالْمَدُّ فِي ﴿ءَامَنْتُمْ﴾ عَلَيْهِ سِتَّةٌ فِي ﴿ءَأْتَنْتَ﴾: ثَلَاثَةٌ فِي (لَانَ) عَلَى قَصْرِ (ءَالِ)، وَثَلَاثَةٌ عَلَى مَدِّهَا، فَالْجُمْلَةُ أَحَدٌ وَعِشْرُونَ عَلَى وَجْهِ الْبَدْلِ.

وَيَمْتَنِعُ التَّسْهِيلُ عَلَى قَصْرِ ﴿ءَامَنْتُمْ﴾.

وَعَلَى كُلِّ مِنْ تَوْسِيطِهَا وَمَدِّهَا ثَلَاثَةٌ فِي (لَانَ) فَهِيَ سِتَّةٌ، وَأَجَازُهُ<sup>(٢)</sup> بَعْضُهُمْ، وَهُوَ الْمَعْتَمَدُ، وَعَلَيْهِ فَتْرَتِي<sup>(٣)</sup> الْوَجُوهُ إِلَى تِسْعَةٍ<sup>(٤)</sup>.

وَإِذَا لَمْ تَرْكَبْ وَوَقَفَ<sup>(٥)</sup> عَلَيْهَا فَيَأْتِي اثْنَا عَشَرَ وَجْهًا<sup>(٦)</sup>. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَإِذَا وَقَفْتَ عَلَى ﴿بِهِءَأْتَنْتَ﴾ لِحَمْزَةٍ فَلَهُ خَمْسَةٌ أَوْجِهٍ:

أُولَاهَا وَثَانِيهَا: التَّحْقِيقُ فِي الْمَدِّ مَعَ الْإِبْدَالِ وَالنَّقْلِ مَعَ الْقَصْرِ وَالْمَدِّ<sup>(٧)</sup>.

(١) فِي (ب): «سِتَّةٌ» وَهُوَ خَطَأٌ؛ لِأَنَّ الْأَوْجُهَ الْمَذْكُورَةَ تِسْعَةٌ.

(٢) يَعْنِي قَصْرَ (ءَامَنْتُمْ) مَعَ التَّسْهِيلِ (ءَأَلِ) وَعَلَيْهِ ثَلَاثَةُ الْعَارِضِ.

(٣) فِي (ب، د): «فَتْرَتِي» فِي الْمَوْضِعَيْنِ. وَسَيَأْتِي الثَّانِي.

(٤) فَتْصِيحُ الْوَجُوهِ ثَلَاثِينَ وَجْهًا، وَوَافِقُهُ الْخَلِيجِيُّ: (ص ١٢٥)، وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ الْقَاضِي فِي

الْبَدُورِ: (ص ١٧٨)، وَجَعَلَهَا سَبْعَةً وَعِشْرِينَ.

(٥) فِي (أ): «وَقَفَ» بِوَاوٍ وَاحِدَةٍ.

(٦) وَهِيَ: الْقَصْرُ وَالتَّوَسُّطُ وَالتَّطْوِيلُ وَالتَّسْهِيلُ وَعَلَى كُلِّ ثَلَاثَةِ الْعَارِضِ. وَوَافِقُهُ الْخَلِيجِيُّ فِي حَلِّ

الْمَشْكَلَاتِ: (ص ١٢٥)، وَخَالَفَهُ الْقَاضِي فِي الْبَدُورِ الزَّاهِرَةِ: (ص ١٧٨)، حَيْثُ حَذَفَ الْإِبْدَالَ

مَعَ التَّوَسُّطِ وَعَلَيْهِ الثَّلَاثَةُ.

(٧) أُبَيٌّ فِي: (ءَالِ).

ثالثها: الإبدال مع السَّكْتِ، رابعها: التَّسْهِيلُ مع النَّقْلِ، خامسها: التَّسْهِيلُ مع السَّكْتِ، وإذا اعتبرتْ سكونَ الوقفِ العارضِ فيأتي على كُلِّ مِنَ الخَمْسَةِ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهٌ؛ فترقى الوجوه إلى خَمْسَةَ عَشَرَ وَجْهًا.

قوله: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ﴾ (٥٠) إلى ﴿ءَاللهُ أَدْرَكَ لَكُمْ﴾ (٥٩)، يأتي للأزرق على كُلِّ مِنَ التَّسْهِيلِ وَالْإِبْدَالِ فِي ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾ وَجِهَانِ فِي ﴿ءَاللهُ﴾. قاله الشَّيْخُ عَلِيُّ بْنُ سُلَيْمَانَ الْمَنْصُورِيُّ<sup>(١)</sup>، نزيل قسطنطينة.

وقال صاحبُ (العمدة)<sup>(٢)</sup> و(البدايع)<sup>(٣)</sup>: ويختصُّ إبدالُ ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾ بإبدالِ<sup>(٤)</sup> ﴿ءَاللهُ﴾.

قوله: ﴿يَدِ السِّحْرِ﴾ (٨١): ك﴿ءَالَّذِكْرَيْنِ﴾ (الأنعام: ١٤٣) لأبي عمرو.

قوله: ﴿وَلَا نُنَبِّئُكَ﴾ (٨٩)، تقدّم أنّ سكونَ التاءِ وفتحَ الباءِ وتشدِيدَ النونِ ليس من طرقِ الكتابِ، قال في (التيسير): «ابن ذكوان بتخفيفِ النونِ، والباقون [بتشديدها ولا خلافَ في تشديدِ التاءِ]»<sup>(٥)</sup> (٦).

(١) تحريات المنصوري: (ص ٢٠٧).

(٢) في (ب): «المعتمدة». والمقصود بـ«العمدة»: عمدة العرفان في أوجه القرآن للأزميري وقد شرحه في بدائع البرهان.

(٣) بدائع البرهان: (ص ١٧٨).

(٤) في (ب): «إبدال آل».

(٥) هكذا في (ب، ج، د)، وأمّا في (أ) فكتبت: «والباقون بتشديدها ولا خلاف في تشديدها».

(٦) التيسير: (ص ٣١١)، وقد عبّر عنه الشاطبي بـ«ماج» أي: اضطرب؛ دلالة على عدم الأخذ به.

قوله: ﴿أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ﴾ (٩٠)، فيه للأزرق وقفاً: على كلِّ من القصرِ والتَّوسُطِ والطُّولِ في ﴿آمَنَتْ﴾ ثلاثةٌ في ﴿إِسْرَائِيلَ﴾ لسكونِ الوقفِ. قاله الشَّيْخُ عَلِيُّ الْمَنْصُورِيُّ<sup>(١)</sup>.

### [سُورَةُ هُودٍ]

قوله تعالى: ﴿قَالَ يَغْوِرُ أَرْءَيْتُمْ﴾ إلى ﴿وَأَنْتَنِي﴾ (٢٨)، يختصُّ إبدالُ ﴿أَرْءَيْتُمْ﴾ وتوسطُ البدلِ بوجهِ التَّقْلِيلِ في ﴿وَأَنْتَنِي﴾ للأزرق، فله تسعةٌ أوجهٍ، كما في (عمدة المؤلفِ وبدائعهِ)<sup>(٢)</sup>.

قوله: ﴿يَوْمِئِذٍ﴾ و﴿جِنْدِي﴾، لا رومَ فيها وقفاً بخلافِ ﴿هَتُولَاءِ﴾ و﴿مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [و﴿غَوَاشٍ﴾]<sup>(٣)</sup> (٤).

قال ابنُ الجزري: «وانفرد ابنُ مجاهدٍ عن ابنِ ذكوان بتخفيف التاء الثانية ساكنةً وفتح الباء مع تشديد التّون، وكذا روى سلامة بن وهران أداءً عن ابنِ ذكوان، قال الدّاني: وذلك غلطٌ من أصحابِ ابنِ مجاهدٍ، ومن سلامة لأنَّ جميعَ الشّاميين رَووا ذلك عن ابنِ ذكوان عن الأخفش سماعاً وأداءً بتخفيف التّون وتشديد التّاء، وكذا نصّ عليه في كتابه، وكذلك روى الدّاجوني عن أصحابه عن ابنِ ذكوان وهشامٍ، جميعاً. النشر: (٢٨٦/٢). وكلام الدّاني في جامع البيان: (٣١٠/٢).

(١) تحريات المنصورى: (ص ٢١٣).

(٢) ينظر: بدائع البرهان: (ص ١٨٢)، عمدة العرفان: (ص ٣١). ومعلوم أن القصر مع التقليل ممتنع كما عند المؤلف والإزميري.

(٣) هكذا في (ب، ج، د)، وفي (أ): «ونحو».

(٤) قال ابنُ الجزري: «لأن كسرة الذال إنها عرضت عند لحاق التّونين فإذا زال التّونين في الوقف

قوله: ﴿وَمِنْ وَرَاءَ إِسْحَقَ يَعْقُوبَ﴾ (٧١) قَالَتْ يَنْوَلَّتِي ۙ أَلِدُ ﴿ (٧٢)، فيه للأزرق بحسبِ التركيبِ ثمانية أوجهٍ، يمتنعُ [منها]<sup>(١)</sup> وجهٌ واحدٌ وهو: إبدالُ ﴿وَرَاءَ إِسْحَقَ﴾ مع تَقْلِيلِ ﴿يَنْوَلَّتِي﴾ وتَسْهِيلِ ﴿أَلِدُ﴾.

وإذا وصلَ إلى قوله: ﴿لَشَيْءٌ عَجِيبٌ﴾ فله بحسبِ التركيبِ ستة عشرَ وجهاً، يصحُّ منها اثنا عشرَ وجهاً:

الأوَّلُ إلى السَّابعِ: تَسْهِيلُ ﴿وَرَاءَ إِسْحَقَ﴾ مع فَتْحِ ﴿يَنْوَلَّتِي﴾ وتَسْهِيلِ ﴿أَلِدُ﴾ وتوسيطِ ﴿شَيْءٌ﴾، ومع طولِ ﴿شَيْءٌ﴾، ومع إبدالِ ﴿أَلِدُ﴾ وتوسطِ ﴿شَيْءٌ﴾، ومع طولِ ﴿شَيْءٌ﴾، ومع تَقْلِيلِ ﴿يَنْوَلَّتِي﴾ وتَسْهِيلِ ﴿أَلِدُ﴾ وتوسطِ ﴿شَيْءٌ﴾، ومع طولِ ﴿شَيْءٌ﴾، ومع إبدالِ ﴿أَلِدُ﴾ وتوسطِ ﴿شَيْءٌ﴾.

والثَّامنُ إلى الثَّاني عشرِ: الإبدالُ في ﴿وَرَاءَ إِسْحَقَ﴾ مع فَتْحِ ﴿يَنْوَلَّتِي﴾ وتَسْهِيلِ ﴿أَلِدُ﴾ وتوسطِ ﴿شَيْءٌ﴾، ومع طولِ ﴿شَيْءٌ﴾، ومع إبدالِ ﴿أَلِدُ﴾ وتوسطِ ﴿شَيْءٌ﴾، ومع طولِ ﴿شَيْءٌ﴾، ومع تَقْلِيلِ ﴿يَنْوَلَّتِي﴾ وإبدالِ ﴿أَلِدُ﴾ وتوسطِ ﴿شَيْءٌ﴾.

ويمتنعُ منها على تَقْلِيلِ ﴿يَنْوَلَّتِي﴾ أربعةُ أوجهٍ: الأوَّلُ: تَسْهِيلُ ﴿وَرَاءَ إِسْحَقَ﴾ مع الإبدالِ في ﴿أَلِدُ﴾ وطولِ ﴿شَيْءٌ﴾، والثَّاني: إبدالُ الهمزةِ فيهما مع طولِ ﴿شَيْءٌ﴾، والثَّالثُ والرَّابعُ إبدالُ ﴿وَرَاءَ إِسْحَقَ﴾ وتَسْهِيلِ ﴿أَلِدُ﴾ مع الوجهينِ في

رجعت اللذال إلى أصلها من السكون... ٥. النشر: (ص ٤٥٣).

(١) هكذا في (ب، ج، د)، وفي (أ): «فيها».

﴿شَيْءٌ﴾.

قال رَجَمَهُ اللهُ: قوله في سورة هود: ﴿قَالَتْ يَنْوَلِّيَنِي ۖ أَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ﴾ (٧٢) الآية،  
 لورشِ ستَّةِ أوجهٍ: فتحُ ﴿يَنْوَلِّيَنِي﴾ مع وجهِ التَّسْهِيلِ، وعليه تَوسُطُ ﴿شَيْءٌ﴾ ومُدَّة،  
 ومع وجهِ البَدَلِ [كذلك، والتَّقْلِيلِ مع وجهِ التَّسْهِيلِ وعليه مُدَّةُ ﴿شَيْءٌ﴾ فقط. زاد في  
 بدايعه: تَوسُطُ ﴿شَيْءٌ﴾ ومع وجهِ البَدَلِ<sup>(١)</sup> وعليه تَوسُطُ ﴿شَيْءٌ﴾ فقط. انتهى.  
 وإذا وَقَفَ على ﴿أَلِدُ﴾ فله أربَعَةُ أوجهٍ<sup>(٢)</sup>.

قوله: ﴿أَرَهْطِي ۖ أَعَزُّ﴾ (٩٢)، اختلف فيه عن هشامٍ فقطعَ الجمهورُ له بالفتح، وبه  
 قرأ الدَّانِيُّ على شيخِهِ أبي الفتح، ولم يذكره في (التَّيْسِيرِ) مع<sup>(٣)</sup> أَنَّهُ مِنْ طَرِيقِهِ<sup>(٤)</sup>.

(١) ما بين المعكوفين كله سقط من (أ).

(٢) وهي: الفتح والتَّقليل مع التَّسهيل والإبدال.

(٣) سقطت من (ب).

(٤) وتبعه على ذلك الشاطبي حيث قال: «أرهطي سما مولى»، أي: بالإسكان. وقال في مفردة ابن  
 عامر (ص ٣٦٥): «بإسكان الياء، وفي ذلك خلاف عنه وبالإسكان آخذه»، وقال الداني في جامع  
 البيان (ص ٣٢٦): «وقد روى لي أبو الفتح عن قراءته في رواية هشام عن ابن عامر فتحها،  
 وعلى الإسكان العمل في روايته»، وقال ابنُ الجزري بعد ذكر الخلاف فيه: «وهو اختيار الدَّانِي  
 وقال: إِنَّهُ هو الذي عليه العمل»، أي: الإسكان، ثم قال: «والوجهان صحيحان والفتح أكثر  
 وأشهر». النَّشْرُ: (ص ٤٨٥). لكن الذي عليه العمل من طريق الشاطبية هو اتباع قول  
 الشاطبي.

## [سُورَةُ يُوسُفَ]

قَالَ رَجَمَهُ اللَّهُ: سورة يوسف، قوله تعالى: ﴿لَا تَأْمَنَّا﴾ (١١)، لجميع القراء وجهان:

الإخفاء والإدغام مع الإشمام. انتهى.

فيشير إلى ضمِّ التَّوْنِ المدغمة بعد الاستكمال، وقال قوم: قبله، وإلى هذا أشار

السَّيِّحُ عَلِيٌّ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ الْمَغْرِبِيُّ<sup>(١)</sup> بقوله:

رَوَاهُ بَعْضُهُمْ مَعَ الْإِشْمَامِ

«فِي نُونٍ تَأْمَنَّا وَإِلَا إِدْغَامِ

أَيَّنَ مَحَلَّهُ مِنْ الْإِدْغَامِ

لَكِنَّ سَرَى<sup>(٢)</sup> الْخَلَافُ فِي الْإِشْمَامِ

وَهُوَ الَّذِي يَسْهَلُ عِنْدَ التَّلِّ

قَالَ أَنْاسٌ بَعْدَ الْاِسْتِكْمَالِ

وَذَا فِي الْاِسْتِعْمَالِ قُلَّ عَسِيرٌ<sup>(٤)</sup>

وَقَالَ قَوْمٌ قَبْلَهُ يُشِيرُ<sup>(٣)</sup>

انتهى.

وهذا الإشمام كالإشمام في المرفوع.

(١) أبو محمد علي بن عبد الجبار الصبحيني المغربي، ولم أجد ترجمته كاملة. ينظر: قراءة نافع:

(١١٠٦/١)، القراء والقراءات بالمغرب: (٦٣، ٨٣).

(٢) في (د): «يرى».

(٣) سقط هذا الشطر والذي قبله كذلك، وكذا السين في «أناس» من (ج).

(٤) ينظر: قراءة نافع- أرجوزة ابن عبد الجبار في الإشمام وأحكام مالك لا تأمنا: (١/١١٠٨)،

الفجر الساطع: (٤/١١٧)



وأما الإخفاء فحقيقته: أن تُضعفَ الصوتَ بحركة التَّوْنِ بحيثُ أنك لا تأتي إلا ببعضها، وبه رواية المغاربة فقط.

قال رَجَمَهُ اللهُ: قوله تعالى: ﴿نَزَّعَ وَنَلَعَبَ﴾ (١٢)، لقبيلٍ بحذفِ الياءِ. انتهى.  
وهو الموافق لما في (التيسير)، وإثباتها خروجٌ عن طرقِ الكتاب<sup>(١)</sup>، وبالوجهين قرأتُ على كلِّ مَنْ قرأتُ عليه<sup>(٢)</sup>.

قوله: ﴿كَبُشْرَى﴾ (١٩)، أوجه أبي عمرو ثلاثة:  
الأوَّلُ: الفتحُ. قال في (التيسير): «وبذلك يأخذُ عامَّةُ أهلِ الأداءِ في مذهبِ أبي عمرو. وهو قولُ ابنِ مجاهدٍ، وبه قرأتُ، وبه وردَ النَّصُّ عنه من طريقِ السُّوسي وغيره»<sup>(٣)</sup>. انتهى.

ثانيها: الإمالةُ، وهي روايةُ المغاربةِ. ثالثها: التَّقْلِيلُ<sup>(٤)</sup>.

(١) التيسير: (ص ٣٢٠).

(٢) ذكر الشاطبي الوجهين فقال: «وفي نرتعي خلف زكا» رقم (٤٤١)، وكذا ابن الجزري قال: «ويرتعي بقي يوسف زن خلفا» رقم ٤٠٩ وقال في النَّشر: «والوجهان جميعا صحيحان عن قبل، وهما في التيسير، والشاطبية، وإن كان الإثبات ليس من طريقهما». النَّشر: (ص ٥٠١).

(٣) التيسير: (ص ٣٢١)، ونصه: «وبذلك قرأ عامة أهل الأداء في مذهب أبي عمرو وهو قول ابن مجاهد وبه قرأتُ وبذلك ورد النص عنه من طريق أبي شعيب السُّوسي عن البيهقي وغيره».

(٤) قال الشاطبي:

وبشراي حذف الياء ثبت وميلا

شفاء وقلل جهيزا وكلاهما عن ابن العلاء والفتح عنه تفضلا. رقم (٧٧٥).

وقال ابنُ الجزري: «وذكر الثلاثة الأوجه أبو القاسم الشاطبي ومن تبعه وبها قرأتُ غير أن الفتح أصح رواية والإمالة أقيس على أصله والله أعلم» النَّشر: (ص ٣٩٥)، ووافقهم الحسيني

قَالَ رَجَمَهُ اللَّهُ: قَوْلُهُ: ﴿هَيَّتْ لَكَ﴾ (٢٣)، هَشَامٌ بَفَتْحِ التَّاءِ. انْتَهَى.

قَالَ فِي (التَّيْسِيرِ): «وَقَدْ رُوِيَ عَنْهُ صَمُّ التَّاءِ»<sup>(١)</sup>. انْتَهَى.

فَضَعَفَهُ بِصِيغَةِ الْمَجْهُولِ لِخُرُوجِهِ عَنِ طَرِيقِ الْكِتَابِ<sup>(٢)</sup>.

قَوْلُهُ: ﴿أَبَاءَ آيٍ﴾ (٣٨)، أَوْجُهُ الْأَزْرَقِ ثَلَاثَةٌ وَقَفَاءٌ، وَإِلَى ذَلِكَ أَشَارَ الْعَالِمُ الشَّيْخُ

مَسْعُودُ بْنُ مُحَمَّدٍ جُمُوعُ<sup>(٣)</sup> الْفَاسِيَّ<sup>(٤)</sup> رَجَمَهُ اللَّهُ بِقَوْلِهِ:

«دُعَائِي وَأَبَائِي كَذَلِكَ تَبَوَّأَ»<sup>(٥)</sup> لَدَا الْوَقْفِ ثَلَاثُنَ لِأَزْرَقِ الْمِصْرِيِّ<sup>(٦)</sup>»<sup>(٧)</sup>

وَأَمَّا ﴿وَتَقَبَّلَ دُعَاءَ﴾ (٤٠)، وَصَلًا، فَقَالَ ابْنُ الْجَزْرِيِّ: «لَمْ أَجِدْ نَصًّا وَالْقِيَاسُ

فِي تَحْرِيرَاتِهِ: (ص ٢٨٧). وَهَذِهِ لَفْتَةٌ نَفِيسَةٌ مِنْ ابْنِ الْجَزْرِيِّ فِي وَصْفِ مَنْهَجِ الشَّاطِبِيِّ.

(١) التَّيْسِيرِ: (ص ٣٢١).

(٢) قَالَ الشَّاطِبِيُّ: وَهِيَ بِكسْرِ أَصْلٍ كَفُوْ وَهَمْزُهُ لِسَانٌ وَضُمُّ التَّاءِ لَوْا خَلْفَهُ دَلَا. رَقْم (٧٧٧).

وَقَالَ ابْنُ الْجَزْرِيِّ بَعْدَ ذِكْرِ الْخِلَافِ لِهَشَامٍ: «وَلِذَلِكَ جَمَعَ الشَّاطِبِيُّ بَيْنَ هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ عَنْ هَشَامٍ

فِي قِصِيدَتِهِ فَخَرَجَ بِذَلِكَ عَنِ طَرِيقِ الْكِتَابِ لِتَحْرِيِ الصَّوَابِ». النُّشْرُ: (ص ٥٧٧).

(٣) فِي (ب): «الْمَجْمُوعُ» وَلَعَلَّهُ خَطَأٌ مِنَ النَّاسِخِ لِأَنَّهُ أَثْبَتَهَا فِي مَوْضِعٍ آخَرَ بِنَحْوِ مَا فِي النُّسخَةِ (أ)

كَمَا سَيَأْتِي.

(٤) هُوَ: مَسْعُودُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ جُمُوعِ السَّجْلَمَاسِيِّ، مَقْرَأٌ فِيهِ مَحْدَثٌ، لَهُ شَرْحٌ عَلَى الدُّرْرِ اللُّوَامِعِ،

وَآخِرٌ عَلَى تَفْصِيلِ عَقْدِ الدُّرْرِ، وَكِلَاهُمَا مَخْطُوطٌ (تُوفِيَ سَنَةَ ١١١٩ هـ). يَنْظُرُ: مَعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ:

(٢٢٩/١٢).

(٥) هَكَذَا فِي (ب، د)، وَفِي (أ، ج) هَكَذَا: «كَذَلِكَ تَبَوَّأُوا»، وَمَا أَثْبَتَهُ أَقْرَبُ لَوْزَنِ الْبَيْتِ.

(٦) فِي (ب): «الْمِصْرِيِّ» بِيَاءٍ.

(٧) لَمْ أَعْثِرْ عَلَى شَيْءٍ مِنْ كِتَابِهِ. وَلَا مَنْقُولًا عَنْهُ.

يقتضي جريان الثلاث؛ لأن حذف حرف [المدّ] (١) عارض حالة الوقف اتباعاً للرسم، فكان ك﴿مِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ﴾، وكذلك أخذته أداءً عن الشيوخ في ﴿دُعَاءَ﴾ إبراهيم (٢).

قَالَ رَجَمَهُ اللَّهُ: قَوْلُهُ: ﴿بِالسُّوَىٰ إِلَّا﴾ (٥٣)، لِقَالُونَ وَ الْبَرِّيُّ: الْإِدْغَامُ وَ التَّسْهِيلُ وَ جِهَان. انْتَهَى.

قَالَ شَيْخُ شَيْخِنَا ابْنُ الْقَاضِي: «وَهَذَا الْإِدْغَامُ فِي حُرْفِي الْأَحْزَابِ وَ [حَرْفِ] (٣) الصَّدِيقِ؛ بَلْ وَ كَذَا بَابُ اجْتِمَاعِ الهمزتين إنَّما هو في الوصلِ خاصَّةً، وَ الوقفُ بالهمزِ من غيرِ خلافٍ عندَ أحدٍ من القراء» إلى أن قال: «قلت مشيراً إلى ذلك هذه الأبيات:

مَعَالِدَى الْأَحْزَابِ يَا صَفِيَّ	وَ السُّوَىٰ فِي الصَّدِيقِ، وَ النَّبِيِّ
فَاقْرَأْ بِهِ وَرَدَّ قَوْلَ مَنْ جَحَدَ	بِالْهَمْزِ فِي الْوَقْفِ لِقَالُونَ وَرَدَّ
شَكْلًا لِفَقْدِ مُدْغَمٍ فِيهِ جَلَا	وَ لَا تَضَعُ فِي ضَبْطِهَا شَدًّا وَ لَا
شَكْلًا وَ شَدًّا مُطْلَقًا فَرَّقَ سَمًا	وَ جُودُهُ لَدَى النَّبِيِّ (٤) حَتْمًا

انْتَهَى.

(١) سقطت من (أ).

(٢) الكلام بمعناه في النشر: (ص ٢٥٩)، والمقصود أن ورثا يثبت الياء في الوصلِ فهي عنده بمنزلة الأصلية وحذف حرف المد عارض وفقاً اتباعاً للرسم فلذا أجريت فيها أحكام البدل الثلاثة. والله أعلم.

(٣) كتبت في كلا النسختين (حرفي)، والصواب ما أثبتته؛ لأن الذي في سورة الصديق (يوسف) موضع واحد فقط، وهذا هو الموافق لما في الفجر الساطع: (٣٨٧/٢).

(٤) هكذا في الفجر الساطع وهو الظاهر من نسخة أ، وأمّا في (ب) فكتبت «النسي».

وكذا تسهيل ﴿بِالسَّوَاءِ إِلَّا﴾ لهما إنما هو في الوصلِ خاصَّةً، والوقفُ بالهمزِ من غيرِ خلافٍ، قال ابنُ القاضي:

وَمَا سَهَّلُوهُ أَوْ أَبَدَلُوهُ<sup>(١)</sup> بِوَصْلِهِمْ فَحَقَّقَهُ<sup>(٢)</sup> وَقَفًا ثُمَّ بَدَأَ بِبَلَا امْتِرَا

انتهى. نقل من الفجر الساطع لشيخ شيخنا ابن القاضي<sup>(٣)</sup> رَحِمَهُ اللهُ<sup>(٤)</sup>.

قال [رَحِمَهُ اللهُ]<sup>(٥)</sup>: وقوله: ﴿فَلَمَّا أَسْتَيْسُوا﴾ (٥٣) و﴿أَسْتَيْسَ﴾ (١١٠)، للبرزي

بالقلب والإبدال. انتهى.

قال في (التيسير): «البرزيُّ من قراءتي على ابن خواستي<sup>(٦)</sup> الفارسيِّ عن النقاشِ

عن أبي<sup>(٧)</sup> ربيعة عنه، ﴿فَلَمَّا أَسْتَيْسُوا﴾، ﴿وَلَا تَأْتِسُوا مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِنَّهُ لَا يَأْتِسُ﴾ (٨٧)

و﴿حَتَّىٰ إِذَا أَسْتَيْسَ الرُّسُلُ﴾، وفي الرعدِ ﴿أَفَلَمْ يَأْتِسِ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ (٣١) بالألفِ

وفتح الياءِ من غيرِ همزٍ في الخمسة. والباقون بالهمزِ وإسكانِ الياءِ من غيرِ ألفٍ<sup>(٨)</sup>.

(١) في (ج): «وما سهلوا او». وفي (د): «وما سهلوا وأبدلوه».

(٢) في (ب): «محققة».

(٣) سقطت كلمة «القاضي» من ب.

(٤) الفجر الساطع: (٣٨٧/٢).

(٥) سقطت من (أ).

(٦) في (أ) تحتل «خواشي» «خواستي». وفي (ب، ج، د): «حواش». والمثبت الصواب. كما في

التيسير: (ص ٣٢٣) وغاية النهاية: (١/٣٩٢) إذ هو: عبد العزيز بن جعفر بن محمد بن

خواستي بضم الخاء المعجمة وسكون السين المهملة أبو القاسم الفارسي ثم البغدادي يعرف

بأبي غسان. (ت: ٤١٢).

(٧) سقطت من (ب).

(٨) التيسير: (ص ٣٢٣).

فظهر من نصّ (التيسير) أنّ الوجه الثاني [الذي] <sup>(١)</sup> ذكره الشاطبي من الزيادات <sup>(٢)</sup>.  
 قوله: ﴿يَتَأَسَفُنِي﴾ (٨٤)، قرأته على المغاربة لدوري أبي عمرو بالتقليل  
 كـ [أخواته] <sup>(٣)</sup>. والمفهوم من (التيسير) الفتح <sup>(٤)</sup>، قال ابن القاصح <sup>(٥)</sup>: «ولم يذكر في  
 (التيسير) الإمالة، وذكرها الشاطبي» <sup>(٦)</sup>، وصرح في الطيبة بالخلاف فيه وفي أخواته <sup>(٧)</sup>.  
 أخواته <sup>(٨)</sup>.

(١) سقطت من (أ).

(٢) قال الشاطبي: «ويأس معا واستياس استياسوا وتيا... أسوا اقلب عن البرّي بخلف وأبدلا». وأبدلا». رقم (٧٨٢).

وقال ابن الجزري: وباب يياس اقلب ابدل خلف هب. رقم (٢٢٥)، فلا مانع من القراءة به على قاعدة المؤلف فيما خرج عن التيسير وذكر في الطيبة.

(٣) هكذا في (ب، ج)، وفي (أ، د): «كالمغاربة» وما أثبتته هو الأقرب.

(٤) التيسير: (ص ١٧٩).

(٥) في (د): «ابن القاضي».

(٦) سراج القارئ لابن القاصح: (ص ١٢٧)، ونصه: «ولم يذكر فيه إمالة (أسفى) ونبه الناظم عليه عليه بتأخيرها ووصفها بالارتفاع لتقدمها في التلاوة وليست رمزا في: العلا».

(٧) قال ابن الجزري في الطيبة (آيات رقم ٢٩٨-٣٠٠):

... وكيف فعل مع رؤوس الآي حد

خلف سوى ذي الرا وأنى ويلتى... يا حسرتى الخلف طوى قيل متى

بلى عسى وأسفى عنه نقل... وعن جماعة له دنيا أممل.

## [ سُورَةُ الرَّعْدِ ]

قال رَحِمَهُ اللهُ: قوله في سورة الرعد: ﴿أَذَا﴾ ﴿أَذَا﴾ ﴿أَذَا﴾ (٥): الاستفهام في الأول والخبر في الثاني لنافع والكسائي. وعكسه لابن عامر. والاستفهام فيها لمن بقي. وكذلك في سورة الإسراء والمؤمنون والسجدة والصفات، وهشام بالفصل في هذا الباب. انتهى<sup>(١)</sup>.

﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ إلى ﴿مَتَابِ﴾ (٢٩): أوجه الأزرق وقفاً تسعة<sup>(٢)</sup> أو سبعة<sup>(٣)</sup>، وأوجه الوقف بالروم خمسة فتأمل<sup>(٤)</sup>.

(١) قال الشاطبي: «وما كرر استفهامه نحو أذنا... أننا فذوا استفهام الكل أو لا

سوى نافع في النمل والشام مخبر... سوى النازعات... إلى أن قال:

«وهو في الثاني أتى راشدا ولا»، ثم قال: «وهم على أصولهم وامتد لوا حافظ بلا». أبيات رقم (٧٨٩-٧٩٣).

(٢) وهي قصر البدل مع فتح «طوبى» مع الثلاثة في البدل الموقوف عليه، وتوسط البدل مع الفتح والتقليل في «طوبى» وعلى كل منهما التوسط والطول، وطول البدل مع الفتح والتقليل وعلى كل منهما الطول.

(٣) وذلك بحذف التوسط في البدل مع الفتح في «طوبى» مع توسط وطول في البدل الموقوف عليه، وهذا القول المعبر عند كثير من المحققين، أي أن الفتح في ذات الياء يأتي معه قصر وطول، والتقليل يأتي عليه التوسط والطول، وأمّا الفتح مع التوسط فليس من طريق الحرز بل من النشر كما في حل المشكلات: (ص ٨٢)، والمؤلف يخالف في هذا كما هو واضح من منهجه.

(٤) لأنه يعامل معاملة الموصول فيسوي بين البدلين؛ لأن الروم له حكم الموصول.

قوله: ﴿ أَلَمْ يَأْتِنِيسَ الذِّبَرَ ءَامْتَوَا ﴾ (٣١): أوجه الأزرق أربعة: توسط ﴿يَأْتِنِيسَ﴾ يأتي عليه ثلاثة في البدل، والطول يأتي عليه الطول.

### [سُورَةُ إِبْرَاهِيمَ]

قال رحمه الله: قوله في سورة إبراهيم: ﴿فَأَجْعَلِ أَفْتِدَةَ مِرِّكَ النَّاسِ﴾ (٣٧)، هشام بالياء. انتهى.

قال في (التيسير): «هشام من قراءتي على أبي الفتح ﴿أَفْتِدَةَ مِرِّكَ النَّاسِ﴾ بالياء<sup>(١)</sup> بعد الهمزة، وكذلك نص عليه الخلواني<sup>(٢)</sup>. انتهى. فظهر من نصه أن الوجة الثاني الذي ذكره الشاطبي من الزيادات<sup>(٣)</sup>.

قوله: ﴿وَمَا يَخْفَى عَلَى اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ﴾ (٣٨) إلى ﴿يَقُومُ الْحِسَابُ﴾ (٤١): أوجه ورش سبعة<sup>(٤)</sup>.

(١) في (ب، ج، د): «بياء»، وهو الموافق لما في التيسير.

(٢) التيسير: (ص ٣٣١)، وزاد فيه: «عنه، وبه آخذ».

(٣) قال الشاطبي: «وأفتيدة بالياء بخلف له ولا». رقم (٨٠٠).

(٤) وهي: الفتح في (يخفي) مع التوسط في (شي) وعليه الثلاثة في (دعاءي)، والفتح مع الطول وعليه الطول، والتقليل مع التوسط وعليه توسط وطول، والتقليل مع الطول وعليه الطول.

## [سُورَةُ الْحَجْرِ]

قَالَ رَجَمَهُ اللَّهُ: قَوْلُهُ فِي سُورَةِ الْحَجْرِ: ﴿فَلَمَّا جَاءَ آءَالَ لُوطٍ﴾ (٦١)، يُخْتَصُّ وَجْهُ  
الإبدالِ لورشٍ وقنبلٍ بالقصرِ والمدِّ<sup>(١)</sup>، ونظيره قَوْلُهُ فِي الْقَمَرِ: ﴿وَلَقَدْ جَاءَ آءَالَ فِرْعَوْنَ﴾  
(القمر ٤١). انتهى.

ولا مانع من التوسطِ رَغِيًّا للجانبين كما المغاربة.

وإذا جمعت لورشٍ من قوله: ﴿إِلَّآءَ آءَالَ لُوطٍ﴾ (٥٩) إلى ﴿جَاءَ آءَالَ لُوطٍ﴾<sup>(٢)</sup>  
فيأتي على قصرٍ ﴿إِلَّآءَ آءَالَ﴾: تسهيلٌ ﴿جَاءَ آءَالَ﴾ مع القصرِ، وإبداله مع القصرِ والمدِّ،  
وعلى توسطٍ ﴿إِلَّآءَ آءَالَ﴾ تسهيلٌ ﴿جَاءَ آءَالَ﴾ مع التوسطِ، وإبداله مع القصرِ والمدِّ،  
وعلى مدِّ ﴿إِلَّآءَ آءَالَ﴾ تسهيلٌ ﴿جَاءَ آءَالَ﴾ مع المدِّ، وإبداله مع القصرِ والمدِّ فهي  
تسعة أوجه.

وأما: ﴿وَلَقَدْ جَاءَ آءَالَ فِرْعَوْنَ النَّذْرُ﴾ (القمر ٤١) إلى ﴿يَتَايَنَتَا﴾ (القمر ٤٢) فتأتي أوجهه  
في سورته.

(١) في (أ، د) زيادة كلمة «يختص»؛ لكنها لم تنقط في (أ). والمقصود أن لورشٍ التسهيل مع ثلاثة  
البدل وله الإبدال، لكن على وجه الإبدال في (ءال) يجتمع ساكنان، فإما أن يحذف أحدهما  
فيكون المد حركتين، لأن اللام بعده متحركة، وإمّا أن يزداد في المد فيفصل بينهما بألف فيمد  
ست حركات حينئذ. و زاد المؤلف التوسط رَغِيًّا للجانبين. وأمّا (جاء أهل): فالمد حال الإبدال  
ست حركات لا غير. إضافة إلى التسهيل.

(٢) سقطت «جاء آءال لوط» من (ج).



وإذا وصلت إلى ﴿ وَجَاءَ أَهْلُ ﴾ (٦٧) فيأتي له على قصر ﴿ إِلَاءَ آلٍ ﴾ تسهيل الهمزة الثانية فيهما، أي: في ﴿ جَاءَ ءَالٍ ﴾ و﴿ وَجَاءَ أَهْلُ ﴾ مع قصر البدل في ﴿ جَاءَ ءَالٍ ﴾. وإبدال ﴿ جَاءَ ءَالٍ ﴾ و﴿ وَجَاءَ أَهْلُ ﴾ مع مدهما. ومع قصر الأوّل ومدّ الثاني.

وعلى التّوسط في ﴿ إِلَاءَ آلٍ لُوطٍ ﴾ تسهيل الثانية فيهما مع توسط البدل في ﴿ جَاءَ ءَالٍ ﴾، وإبدال ﴿ وَجَاءَ أَهْلُ ﴾ فقط، والإبدال فيهما مع مدهما، ومع قصر الأوّل ومدّ الثاني<sup>(١)</sup>.

وعلى الطّول في ﴿ إِلَاءَ آلٍ لُوطٍ ﴾ تسهيل الثانية فيهما مع الطّول في المغيّر، وإبدال ﴿ وَجَاءَ أَهْلُ ﴾ فقط، والإبدال فيهما مع مدهما، ومع قصر الأوّل ومدّ الثاني.

وإذا ابتدأت من: ﴿ جَاءَ ءَالٍ لُوطٍ ﴾ إلى قوله: ﴿ وَجَاءَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ ﴾ (٦٧) فالتسهيل في ﴿ جَاءَ ءَالٍ ﴾ مع القصر يأتي عليه تسهيل ﴿ وَجَاءَ أَهْلُ ﴾، ومع توسطه وطوله يأتي على كليهما تسهيل ﴿ وَجَاءَ أَهْلُ ﴾ وإبداله، والإبدال في ﴿ جَاءَ ءَالٍ ﴾ مدّاً وقصراً يأتي عليه إبدال ﴿ وَجَاءَ أَهْلُ ﴾.

وفيه لقبيل ثلاثة أوجه: التسهيل فيهما وإبدال الأوّل مع المدّ والقصر وإبدال الثاني.

وفي ﴿ جَاءَ ءَالٍ لُوطٍ ﴾ للشوسيّ وجهان: الإظهار والإدغام.

(١) من قوله «وعلى التّوسط...» إلى هنا سقطت من (ج).

## [سُورَةُ النَّحْلِ]

قوله: ﴿شُرَكَاءَ ع﴾ (٢٧)، لا يُقْرَأُ لِلْبُرِّيِّ بِتَرْكِ الْهَمْزَةِ لِأَنَّ طَرِيقَ الشَّاطِئِيَّةِ لِقَوْلِهِ فِيهَا: الْخُلْفُ فِي الْهَمْزِ هَلْهَلَا<sup>(١)</sup>، وَلَا مِنْ طَرِيقِ (الطَّيْبِيَّةِ) لِأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْهَا لِشَدُوذِهَا، وَقَرَأَ بِهَا الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ كَمَا فِي (الإفَادَةُ الْمُقْنَعَةُ فِي قِرَاءَةِ الْأَثْمَةِ الْأَرْبَعَةِ)<sup>(٢)</sup>.

قوله: ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ﴾ إِلَى ﴿الْأَعْلَى﴾ (٦٠)، فِيهِ لِلْأَزْرَقِ سِتَّةُ أَوْجِهٍ: أَحَدُهَا: تَوْسُطُ الْبَدَلِ وَاللَّيْنِ مَعَ تَقْلِيلِ ﴿الْأَعْلَى﴾ فَقَطْ<sup>(٣)</sup>.

وَإِذَا وَقَفْتَ عَلَى ﴿السَّوَاءِ﴾ فَيَأْتِي عَلَى كُلِّ مِنْ قَصْرِ الْبَدَلِ وَتَوْسُطِهِ تَوْسُطُ اللَّيْنِ، وَعَلَى طَوْلِ الْبَدَلِ وَجِهَانِ فِي اللَّيْنِ.

قوله: ﴿رَبَائِي﴾ (٩٠)، فِيهِ لِحْمَزَةُ ثَمَانِيَّةَ عَشَرَ وَجْهًا: إِدْبَالُ الْهَمْزَةِ مَعَ الْمَدِّ وَالتَّوَسُّطِ وَالْقَصْرِ، وَالتَّسْهِيلِ مَعَ الْمَدِّ وَالْقَصْرِ، وَإِسْكَانِ الْيَاءِ مَعَ الثَّلَاثَةِ، وَرُومِ حَرَكَتَيْهَا مَعَ الْقَصْرِ، فَهَذِهِ تِسْعَةٌ تَأْتِي مَعَ كُلِّ مِنْ تَسْهِيلِ الْهَمْزَةِ الْأُولَى وَتَحْقِيقِهَا؛ لِتَوْسُطِهَا بِزَائِدٍ.

(١) قال الشاطبي: «وفي شركاي الخلف في الهمز هلهلا» رقم (٨٠٨).

(٢) ينظر: شرح الإفادة المقنعة للمؤلف: (لوح ١٠٠).

(٣) وهي، قصر (الآخرة) مع توسط (السوء) مع فتح (الأعلى)، توسطها مع التقليل، الطول في (الآخرة) مع التوسط والطول في (السوء) وعلى كل منها الفتح والتقليل في (الأعلى). وقوله: مع تقليل (الأعلى) فقط، لإخراج الفتح عند بعضهم.

ويوافقهُ هشامٌ في تسعةٍ منها، وهذا على القولِ بأنَّ الياءَ صورةٌ للمهمزةِ فيها، وأمَّا على القولِ بزيادتها لمعنى فليسَ له إلا عشرةٌ أوجهٍ، وهشامٌ خمسةٌ أوجهٍ<sup>(١)</sup>.

### [سُورَةُ الْإِسْرَاءِ]

قوله: ﴿الْأَقْصَا﴾ (الإسراء: ١)، فيه للأزرقِ وقفاً وجهان<sup>(٢)</sup>.

قوله تعالى<sup>(٣)</sup>: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾ إلى ﴿قَالَ أَرَأَيْتَكَ﴾ (٦٠)،  
 (٦٢)، فيه للأزرقِ تسعةٌ أوجهٍ: قصرُ ﴿لِآدَمَ﴾ وتوسطُه وطولُه، يأتي على كلِّ منها ثلاثةٌ أوجهٍ في ﴿أَسْجُدُ﴾ و﴿أَرَأَيْتَكَ﴾: تسهيلُها، وإبدالُ الأوَّلِ مع وجهين في الثاني، كلُّها من (السَّاطِبة).

قالَ رَجَمَهُ اللهُ: قوله في الإسراء: ﴿وَنَنَا بِحَانِيَةٍ﴾ (الإسراء: ٨٣)، وجهُ إمالته عن السُّوسِيِّ ضعيفٌ، وكذلك حرفُ فصلت<sup>(٤)</sup>. انتهى.

قالَ في (التَّيسِيرِ): «وقد رُوِيَ عن أبي شعيبٍ مثلُ ذلك»<sup>(٥)</sup>. انتهى.  
 يعني: بالإمالةِ فضَعَّفَها بصيغةِ المجهولِ<sup>(٦)</sup>.

(١) وأوجه حمزة هي: الخمسة القياسية الأولى، مع تحقيق المهمزة الأولى، ثم مع تسهيلها. ويوافقهُ هشام في الخمسة التي مع التحقيق فقط.

(٢) هما: التَّقليلُ والفتح.

(٣) سقطت من (ب).

(٤) أي: قوله تعالى: (أعرض ونا) (٥١).

(٥) التَّيسِيرِ: (ص ٣٤٤).

(٦) ووافقهُ في ترك الإمالة، وأنَّ ذكر الداني للإمالة إنما هو على سبيل الحكاية فقط لا الأخذ:

## [سُورَةُ الْكَهْفِ]

قوله: ﴿كَلِمَاتٌ﴾ (٣٣)، لا إمالة فيه لأحدٍ مِنَ السَّبْعَةِ وَقَفَاءً؛ نعم فيه الفتح والتَّخْفِيفُ<sup>(١)</sup> وَقَفَاءً مِنْ عَشْرِ نَافِعٍ فَقَطْ<sup>(٢)</sup>.

وإليه أشار الشَّيْخُ المَحْدُثُ مَسْعُودُ جُمُوعَ رَحِمَهُ اللهُ بِقَوْلِهِ:

«كَلِمَاتُ الدَّيِّ الوَقْفِ وَأَوْ كَلِمَاتُهَا بِالْفَتْحِ وَالتَّخْفِيفِ قُلُّهُ فِيهِمَا<sup>(٣)</sup>  
لِلأَرْزَقِ المِصْرِيِّ ثُمَّ مَنْ بَقِيَ بِالْفَتْحِ لَا غَيْرَ فَذَا قَدْ اقْتَفَيْ<sup>(٤)</sup>»

الحسيني في تحريراته: (ص ٢٣٧)، والخليجي كذلك: (ص ١٣٧). والشاطبي أعلم بمراد الداني من غيره، ولذا ذكر فيها الوجهين بقوله: «تناشرع يمن باختلاف». رقم (٣١٢)، وتبعه الشراح بإثباتها، قال الفاسي: «وأشار بظاهر اللفظ إلى أن إضجاعه طريق يمن لصحة نقله وظهور حجته»، وقال الموصلي: «مدح الإمامة بأنه محل يمن وبركة»، وخالف في ذلك المحررون المتأخرون. ينظر: فتح الوصيد: (ص ٤٣٧)، زيادات الشاطبية على التيسير للدكتور سامي: (ص ٨٦)، اللالكى الفريدة للفاسي: (٤٠٧/١). شرح شعلة على الشاطبية (كنز المعاني): (ص ١٦٨).

(١) سقطت من (ب).

(٢) رجح ابن الجزري الفتح فيها للجميع، وقال: «والقراء وأهل الأداء على الأول»، يعني أن ألفها للثنية وليست للثانيث، ثم قال: «والوجهان جيدان ولكني إلى الفتح أجنح...». ينظر: النشر: (ص ٤٢٣)، حل المشكلات: (ص ١٣٨)، البدور الزاهرة: (ص ٢٤٠).

(٣) في (ب): «كلنا لدى الوقف او كلاهما قله فيها».

(٤) لم أقف على البيتين.

﴿ وَأَمَّا ﴾ ﴿ وَحَيَّ ﴾ (الرحمن ٥٤) و﴿ أَقْصَا ﴾ (القصص: ٢٠، يس: ٢٠) و﴿ طَلَقًا الْمَاءَ ﴾

(الحاقة ١١) وقفاً، فأشار إليها شيخُ شيوخنا ابنُ القاضي رَجَمَهَا اللهُ تعالى بقوله:

جَنَّا وَالْأَقْصَا مَعَ طَغَى الْمَاءِ رُقُقَتْ فِي وَفِيهِمْ كَلْتًا يَفْتَحُ شُهِرَتْ<sup>(١)</sup>

وقال غيره:

«تَرَاءَ جَنَّا أَقْصَا طَغَى الْمَاءِ كُلَّهَا تُمَالُ لِيُورْشِ حَالَةَ الْوَقْفِ فَأَعْقَلَا»<sup>(٢)</sup>

انتهى.

ويجري له فيها ما يجري في ذواتِ الباءِ مِنْ طَرِيقِ (السَّبْعَةِ).

قَالَ رَجَمَهُ اللهُ: قَوْلُهُ فِي الْكَهْفِ: ﴿ قَالَ مَا أَتَوْني ﴾ (٩٦)، لأبي بكر بوصلِ الممزة.

والابتداءُ بها مكسورة. انتهى<sup>(٣)</sup>.

والمأخوذُ به وجهان.

### [ سُورَةُ مَرْيَمَ ]

قَالَ رَجَمَهُ اللهُ: سُورَةُ مَرْيَمَ: قَوْلُهُ: ﴿ كَهَيْعَتِ ﴾ (١)، لِلسُّوسِيِّ بِفَتْحِ الْبَاءِ.

انتهى.

(١) الفجر الساطع: (٣/٣٠٩).

(٢) الأبيات لأبي عبد الله محمد بن علي الجزولي الأنسوي (١٠٠٩هـ)، ينظر: قراءة نافع:

(١٣٦٥/١).

(٣) قال الشاطبي: «... والثاني فشا صف بخلفه... ولا كسر وابدأ فيها الباء مبدلاً

وزد قبل همز الوصل والغير فيها... بقطعها والمد بدءاً وموصلاً. بيت

رقم (٨٥٦)، وما بعده.

قَالَ فِي (التَّيْسِيرِ): «وَكَذَا قَرَأْتُ فِي رِوَايَةِ أَبِي شَعِيبٍ عَنِ فَارِسِ بْنِ أَحْمَدَ عَنِ قِرَاءَتِهِ» إِلَى أَنْ قَالَ «وَأَبُو عَمْرٍو بِإِمَالَةِ الْهَاءِ وَفَتْحِ الْيَاءِ». انْتَهَى.

يعني: قرأ في رواية أبي شعيب عن فارس بإمالة الهاء والياء جميعاً، ثم قال: «ونافع: الهاء والياء [بينَ بين]»<sup>(١)</sup> «<sup>(٢)</sup>». انتهى.

ولم يذكر الفتح لقالون مع أنه من طريق الكتاب.

قوله: ﴿لَا هَبَّ لَكَ﴾ (١٩)، المأخوذُ به لقالون وجهان<sup>(٣)</sup>، قال في (التَّيْسِيرِ): «وَكَذَا» روى الخُلَوَانِيُّ عن قالون<sup>(٤)</sup> «<sup>(٥)</sup>». انتهى.

يعني: بالإبدال مع أن [الإبدال]<sup>(٦)</sup> ليس من طريق الكتاب [لأنه]<sup>(٧)</sup> للحُلَوَانِيُّ.

(١) كذا في (ب)، وهو الموافق لما في التَّيْسِيرِ، وسقطنا من (أ، ج، د).

(٢) التَّيْسِيرِ: (ص ٣٥٦)، وتبعه على ذلك الشاطبي فقال: «بينَ بين ونافع لدى مريم ها يا». وأمَّا إمالة الياء للسُّوسِيّ فقال فيها: «وكم صحبة يا كاف والخلف ياسر. رقم (٧٣٩)». وقال ابنُ الجزري: «يا عين صحبة كسا والخلف قل لثالث» رقم (٣١٨). قال المنصوري: «وإمالة الياء للسُّوسِيّ ليست من طريق الشَّاطِبِيَّة ولا التَّيْسِيرِ ولا الطَّيْبِيَّة»، وقد ذكر الدَّانِي الإمالة في الجامع ولكنها من غير طريق التَّيْسِيرِ ثم ذكرها في التَّيْسِيرِ دون ذكر الطريق فأوهم أنها من طريق الكتاب وليس كذلك وتبعه عليه الشاطبي. ينظر: النَّشْرُ: (ص ٤١٥)، تحريات المنصوري: (ص ٢٣٨).

(٣) قال الشاطبي: «وهز أهب باليا جرى حلو بحره ... بخلف». رقم (٨٦٢).

(٤) في (ب): «وكذلك».

(٥) التَّيْسِيرِ: (ص ٣٥٧).

(٦) هكذا في (ب، ج، د). وأمَّا في (أ) فكتبت «الابتداء»، ولعله خطأ من الناسخ.

(٧) سقطت من (أ).

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: قَوْلُهُ: ﴿لَا هَبَّ لَكَ﴾، لِقَالُونَ بِالْهَمْزَةِ. انْتَهَى.

قَوْلُهُ: ﴿لَقَدْ جِئْتَ﴾ (٢٧)، فِيهِ لِلسُّوسِيِّ وَجِهَانُ: الْإِظْهَارُ وَالْإِدْغَامُ، قَالَ فِي

(التَّيْسِيرِ): «وَأَقْرَأَنِي أَبُو الْفَتْحِ ﴿لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا قَرِيبًا﴾ بِالْإِدْغَامِ لِقُوَّةِ الْكُسْرَةِ، وَقَرَأْتُهُ

أَيْضًا بِالْإِظْهَارِ لِأَنَّهُ مَنْقُوصُ الْعَيْنِ»<sup>(١)</sup>. انْتَهَى.

وَبِالْإِدْغَامِ فَقَطَّ قَرَأْتُهُ عَلَى الْمَغَارِبَةِ.

(١) التَّيْسِيرِ: (ص ١٣٨)، وَتَبِعَهُ الشَّاطِبِيُّ فَقَالَ: «وَفِي جِئْتَ شَيْئًا أَظْهَرُوا لِخَطَابِهِ

وَنَقْصَانِهِ وَالْكَسْرَ الْإِدْغَامَ سَهْلًا». بَيْتٌ رَقْمٌ (١٤٨).

## [ سُورَةُ طه ]

قَالَ رَجَمَهُ اللَّهُ: سُورَةُ طه: مَا فِي هَذِهِ السُّورَةِ مِنْ رُؤُوسِ الْآيِ فِي أُخُوَاتِهَا الْعَشْرِ  
مَقْلَلٌ لُورَشٍ.

قَالَ رَجَمَهُ اللَّهُ: ﴿لِتُجْزَى﴾ (١٥) و﴿قَالَ لَهُمُ مُوسَى﴾ (٦١) و﴿إِلَى مُوسَى﴾ (٧٧)  
و﴿وَالِلَّهِ مُوسَى﴾ (٨٨) و﴿وَعَصَى﴾ (١٢١) و﴿الَّذِي أَعْطَى﴾ (٥٠) و﴿حَشْرَتِي أَعْمَى﴾  
(١٢٥)، لَيْسَتْ مِنْ رُؤُوسِ الْآيِ. انْتَهَى.

ذَكَرَ سَبْعَةَ وَبَقِيَ سِتَّةٌ. وَقَدْ أَشَارَ شَيْخُ شَيْخِنَا إِلَى الْكُلِّ بِاعْتِبَارِ أَبِي عَمْرٍو فِي  
ضَمْنِهِ وَرُشٍّ - وَمَعْلُومٌ أَنَّ وَرَشًا [لَهُ] <sup>(١)</sup> فِي غَيْرِ رُؤُوسِ الْآيِ وَجِهَانٍ - بِقَوْلِهِ:

وَهَاكَ مَا يُفْتَحُ لِلْبَصْرِ  
مُتَبَسِّبًا بِالْآيِ يَأْصَفِي  
مُجْزَى وَأَعْطَى فَتَوَلَّى بِالْفَا  
أَلْقَى بِقَيْدِ السَّامِرِيِّ يَلْقَا  
يُقْضَى تَعَالَى <sup>(٢)</sup> وَعَصَى وَأَعْمَى  
وَقَبَّلَ وَيَلْكُمْ وَغَضِبَانَ وَرَدَّ  
وَفَنَسَى كَحَشْوِهَا تَجَّ فَقَدْ <sup>(٣)</sup>

قَالَ رَجَمَهُ اللَّهُ: قَوْلُهُ: ﴿وَمَنْ يَأْتِيهِمْ مُؤْمِنًا﴾ (٧٥)، لَا خِلَافَ عَنْ هِشَامٍ فِي إِشْبَاعِ  
كَسْرَةِ الْهَاءِ كَمَا تَوْهَمَ بَعْضُهُمْ. انْتَهَى <sup>(٤)</sup>.

(١) سقطت من (أ).

(٢) في (ب): «معاً» بدلا من «تعالى» والصواب ما أثبتته.

(٣) لم أعر على الأبيات.

(٤) وسبب ذلك التوهم أن الشاطبي قال: «وفي الكل قصر الهاء بان لسانه ... بخلف..»



قال في (التيسير) بعد أن ذكر من له الخلاف بين الاختلاس والإشباع والإسكان:  
«والباقون بإشباعها»<sup>(١)</sup>. انتهى، ومن جملة المشبعين هشام.

قوله: ﴿وَمِنْ آتَائِي﴾ (١٣٠)، لحمزة سبعة وعشرون وجهاً وفقاً لكلها صحيحة؛  
ففيه البدل مع المد والتوسط والقصر، والتسهيل مع المد والقصر، وبدل الهمزة  
ياء ساكنة مع الثلاثة، وروم الحركة مع القصر، فهذه تسعة مضرورة في النقل والسكت  
وعديمه، وهذا كله على القول بأن الياء صورة للهمزة. وأما على القول بأنها زائدة -  
وهو المعتمد ولها وجه في كتب الرسم - فله خمسة عشر وجهاً، وأوجه هشام بارزة.

### [ سُورَةُ الْأَنْبِيَاءِ ]

قوله: ﴿بَلْ مَنَعْنَا هَؤُلَاءَ﴾<sup>(٢)</sup> إلى ﴿الْعُرْمُ﴾<sup>(٣)</sup>: الماخوذ به للأزرق ستة  
أوجه<sup>(٣)</sup>.

رقم (١٦٣).

فظاهر العبارة يوهم أن لفظ «ياته» المتقدم داخل في الخلاف، ولم يذكر أحد من العلماء أن له  
القصر فيه، والشاطبي إنما أراد الألفاظ الستة من يؤده... يتقه، ولعله اعتمد على الشهرة في ذلك  
من عدم إدخال ياته فيها. ينظر: إبراز المعاني: (ص ١٢٦)، حل المشكلات: (ص ١٤١)، مختصر  
بلوغ الأمانة: (ص ١٦٧)، بحث زيادات الشاطبية على التيسير: (ص ٣٨).

(١) التيسير: (ص ٣٦٤).

(٢) في (أ، ب، ج): «بل متعت» وكذا في الموضع الثاني في (ج). وهو خطأ ظاهر.

(٣) وهي ثلاثة البدل في (آبانهم) مع تغليظ اللام وترقيقه في (طال).

قَالَ رَجَمَهُ اللَّهُ: قَوْلُهُ فِي سُورَةِ الْأَنْبِيَاءِ: ﴿بَلْ مَنَعْنَا هَؤُلَاءِ وَءَابَاءَهُمْ حَتَّى طَالَ عَلَيْهِمُ الْعُمُرُ﴾، لورشِ خَمْسَةَ أَوْجِهِ، قَصْرُ الْبَدَلِ مَعَ تَرْقِيقِ اللَّامِ فَقَطْ، وَتَوَسُّطُهُ مَعَ التَّفْخِيمِ وَالتَّرْقِيقِ، وَمُدَّهُ كَذَلِكَ. انْتَهَى.

قَوْلُهُ: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ﴾ إِلَى ﴿الْمُنْفِقِينَ﴾ (٤٨)، فِيهِ لِلْأُزْرُقِ سَبْعَةُ أَوْجِهِ: قَصْرُ ﴿ءَاتَيْنَا﴾ وَالفَتْحُ فِي ﴿مُوسَى﴾ مَعَ تَفْخِيمِ ﴿ذِكْرًا﴾ وَتَرْقِيقِهِ. ثَالِثُهَا: تَوَسُّطُ ﴿ءَاتَيْنَا﴾ مَعَ التَّقْلِيلِ وَتَفْخِيمِ ﴿ذِكْرًا﴾. رَابِعُهَا: مَدُّ ﴿ءَاتَيْنَا﴾ مَعَ فَتْحِ ﴿مُوسَى﴾ وَتَفْخِيمِ ﴿ذِكْرًا﴾. خَامِسُهَا: مَا ذُكِرَ مَعَ التَّرْقِيقِ. سَادِسُهَا وَسَابِعُهَا: مَدُّ ﴿ءَاتَيْنَا﴾ مَعَ تَقْلِيلِ ﴿مُوسَى﴾ وَتَفْخِيمِ ﴿ذِكْرًا﴾ وَتَرْقِيقِهِ. زَادَ بَعْضُهُمْ ثَامِنًا وَهُوَ تَوَسُّطُ ﴿ءَاتَيْنَا﴾ مَعَ الفَتْحِ فِي ذَاتِ الْبَاءِ وَتَفْخِيمِ ﴿ذِكْرًا﴾ وَبِهِ أَخَذْتُ. انْتَهَى.

### [سُورَةُ الْحَجِّ]

قَوْلُهُ: ﴿وَلَوْلُوا﴾<sup>(١)</sup> (٢٣)، فِيهِ لِحَمْزَةٍ وَقَفًا ثَلَاثَةٌ أَوْجِهِ:  
 الْأَوَّلُ: إِبْدَالُ الْهَمْزَةِ وَأَوَّاسَاكِنَةٌ بَعْدَ تَقْدِيرِ إِسْكَانِهَا، وَفِيهِ مُوَافَقَةُ الرَّسْمِ.  
 الثَّانِي: تَسْهِيلُهَا بَيْنَ الْهَمْزَةِ وَالْيَاءِ مَعَ الرَّوْمِ، وَحُكِّي تَسْهِيلُهَا بَيْنَ الْهَمْزَةِ وَالْوَاوِ، وَهُوَ الْوَجْهُ الْمَعْضُلُ.  
 وَيَجُوزُ إِبْدَالُهَا وَأَوَّاسَاكِنَةٌ مَكْسُورَةً.

(١) هَكَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ بِأَلْفِ التَّنْوِينِ. وَهُوَ مُوَافِقٌ لِرَسْمِ الْمُصْحَفِ، وَقِرَاءَةُ حَمْزَةٍ وَمِنْ مَعَهُ (لَوْلُوا) بِهَمْزَةٍ مَكْسُورَةٍ، فَلِذَلِكَ أَتَتْ فِيهَا هَذِهِ الْأَوْجُهُ، وَقُرَأَ نَافِعٌ وَعَاصِمٌ بِالنُّصْبِ: (وَلَوْلُوا). قَالَ الشَّاطِبِيُّ: «وَمَعَ فَاظِرٍ أَنْصَبَ لَوْلُوا نَظْمَ أَلْفَةٍ» رَقْمٌ (٨٩٥).

فإن وقفت بالسكون فهو كالأول لفظاً وإن اختلفا تقديراً، وإن وقفت بالروم<sup>(١)</sup> فهو الوجه الثالث، وهشام مثله<sup>(٢)</sup>.

قال رحمه الله: قوله في سورة الحج: ﴿فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾ (٣٦)، لابن ذكوان بالإظهار. انتهى.

وبه أخذت فقط على المغاربة، والإدغام ليس من طرق الكتاب، ولذا قال الشاطبي: «يفتلا»<sup>(٣)</sup>.

### [سورة المؤمنون]

قوله: ﴿تَتَرَأَى﴾ (٤٤) المقروء به على المغاربة الإمالة.

قال رحمه الله: قوله في سورة المؤمنون<sup>(٤)</sup>: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرًا﴾، لأبي عمرو بالفتح. انتهى<sup>(٥)</sup>.

(١) أي بإبدالها مع الروم.

(٢) نص على هذه الأوجه: ابن الجزري في النشر: (٣٤٩، ٣٥٠). ولا خلاف في إبدال الأولى منها.

(٣) قال الشاطبي: «وفي وجبت خلف ابن ذكوان يفتلا» بيت (٢٦٩)، وردّ ابن الجزري هذا الوجه

بقوله: «لا وجبت وإن نقل». رقم (٢٦١)، ووافقته الخليجي في حل المشكلات: (ص ١٤٢).

(٤) في (ج، د): «المؤمنين».

(٥) ورجحه المنصوري والخليجي، ينظر: حل المشكلات: (١٤٣).

## [سُورَةُ النُّورِ]

قوله: ﴿عَلَى الْغَيَاةِ إِنْ أَرَدْنَا﴾ (٣٣)، لورشٍ عدمُ الاعتدادِ، وعليه الإشباعُ كـ ﴿هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ﴾ (البقرة: ٣١)، والاعتدادُ وعليه القصرُ كـ ﴿السَّمَاءُ إِلَهُ﴾ (الزخرف: ٨٤).

قال ابنُ أجروم<sup>(١)</sup> في [فوائده]<sup>(٢)</sup>: «إِنْ حُرِّكَ مَا قَبْلَ الْهَمْزَةِ [الثَّانِيَةَ]<sup>(٣)</sup> بِعَارِضٍ نَحْوِ ﴿الْغَيَاةِ إِنْ أَرَدْنَا﴾ فَمَنْ اعْتَدَّ<sup>(٤)</sup> جَوَّزَ الثَّلَاثَةَ<sup>(٥)</sup>، وَمَنْ لَمْ يَعْتَدَّ أَشْبَعُ لَا غَيْرَ<sup>(٦)</sup>». انتهى، والتَّوَسُّطُ رِوَايَةٌ الْمَغَارِيَّةُ.

(١) في (ب): «ابن الجروم». والمقصود هو: أبو عبد الله محمد بن محمد بن داود الصنهاجي نحوي لغوي مقرئ، ولد ٦٧٢ هـ، ألف: الأجرومية في النحو، وفرائد المعاني في شرح الشَّاطِيبِيَّةِ وأرجوزة في قراءة نافع (ت: ٧٢٣ هـ). ينظر: قراءة نافع: (١/٣٧٥)، الأعلام: (٧/٣٣).

(٢) هكذا تبدو في جميع النسخ، والصواب - والله أعلم - «فرائده» نسبة إلى كتابه: فرائد المعاني؛ إلا أن يكون له كتاب في الفوائد لا أعلمه.

(٣) سقطت من (أ).

(٤) في (ب، د): «اعتد به».

(٥) وهي القصر والتَّوَسُّطُ والطُّولُ، فتصحح من قبيل البدل، فإذا جمعت مع التسهيل وإبدالها ياء مكسورة أصبحت خمسة، والذي عليه العمل أربعة: التسهيل وإبدالها ياء مكسورة، وإبدالها حرف مد مع القصر - نظرا لتحرك ما بعده - أو إبدالها مع الطُّولِ على عدم الاعتداد بالعارض، ينظر: البدائع: (٢٤٩)، حل المشكلات: (ص ١٤٤).

(٦) فرائد المعاني لابن أجروم: (٦٨٦، ٦٨٧)، والكلام بمعناه، وذكره صاحب قراءة نافع: (١٦٥٠).

وإذا جمعت له من ﴿وَالَّذِينَ يَبْنُغُونَ الْكِنَابَ﴾ إلى ﴿عَلَى الْيَعْلَانَ إِذْ أَرَدْنَ﴾؛ فيأتي له على قصر البدل مع الفتح ثلاثة أوجه في ﴿الْيَعْلَانَ إِذْ أَرَدْنَ﴾ من (الشَّاطِيبِيَّةِ)، وعلى توسطه مع الفتح تسهيلُ الثَّانِيَةِ بَيْنَ بَيْنَ وإبدالها ياءً مكسورةً، كلاهما من تلخيصِ ابنِ بَلِيْمَةَ. ومع التَّقْلِيلِ ثلاثةُ أوجهٍ من (الشَّاطِيبِيَّةِ)، وعلى طولهِ الفتحُ والتَّقْلِيلُ كلاهما مع الثلاثة<sup>(١)</sup>.

وفيه لقبيل: تسهيلُ الثَّانِيَةِ، وإبدالها طولاً.

قَالَ رَجَمَهُ اللهُ: وقوله في سورة النُّورِ: ﴿مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ﴾، لابنِ ذَكْوَانَ بالفتح. انتهى.

وقال في (بدايعه): «ومع إمالة ﴿إِكْرَاهِهِنَّ﴾ من (الوجيز) و(التجريد)<sup>(٢)</sup> و(التيسير) و(الشَّاطِيبِيَّةِ)<sup>(٣)</sup>». انتهى<sup>(٤)</sup>.

(١) بدائع البرهان: (ص ٢٤٩).

(٢) في (ب): «والتجويد».

(٣) بدائع البرهان: (ص ٢٤٩).

(٤) وذكر الشاطبي الوجيهن، فقال: «حمارك والمحراب إكراههن وال... حمار وفي الإكرام عمران

مثلا... وكل بخلف لابن ذكوان» رقم (٣٣٢).

## [سُورَةُ الشُّعْرَاءِ]

قوله: ﴿فَلَمَّا تَرَأَى﴾ (٦١)، فيه لورشٍ وقفاً<sup>(١)</sup> خمسةٌ أوجهٍ، وقال بعضهم أربعة<sup>(٢)</sup>. وفيه لحمزةٌ أربعةٌ أوجهٌ<sup>(٣)</sup> وقفاً؛ إلا أن معرفتها متوقفةٌ على كيفية رسمها، هل المرسومُ الألفُ الزائدة؟ - وله وجهٌ -<sup>(٤)</sup> أم المنقلبةُ عن لامِ الكلمة؟ - وله وجهٌ -؛ لأنَّ أصلها ﴿تَرَأَى﴾ على وزنِ تَفَاعَلَ، والمختارُ من القولين أنَّ المرسومَ في المصحفِ العثمانيِّ الألفُ المنقلبةُ عن لامِ الكلمة، كما أشارَ إلى ذلك الإمامُ المحققُ في هذا الفنِّ أبو عبد الله محمد بن محمد بن إبراهيم الأموي<sup>(٥)</sup> الشَّريشي - نسبةً إلى شريشٍ مدينةً بالأندلسِ أعادها الله للإسلام - الشهيرُ بالخرَّازِ - نزيلُ فاسِ المحروسةِ وبها توفي - بقوله في (موردِ الظَّمانِ):

«وَرَسَمُ الْاَوْلى اِخْتِيَرِ فِي جَاءِ اَنَا      وَفِي تَرَاءِ عَكْسُ هَذَا بَأَنَا»<sup>(٦)</sup>

فإذا علمتَ هذا فيجبيُّ فيه على القولِ المختارِ وجهان:

- 
- (١) سقطت من (ب).  
 (٢) والمقصود: أوجه البدل مع ذات الياء، وهي أربعة. والمؤلف يذكر أحياناً التوسط مع الفتح وهو خامسها، وأكثرهم لا يأخذ به. ينظر: أجوبة المسائل المشكلات: (ص ٦٧)، حل المشكلات: (ص ١٤٥).  
 (٣) سقطت من (ب).  
 (٤) في (ج): «إلا أن معرفتها متوقفة على كيفية رسمها المرسوم الألف الزائد أم المنقلبة..».  
 (٥) في (د): «الأموي».  
 (٦) ينظر: مورد الظمان: (رقم البيت ٢٤١).

أولهما: تسهيل الهمزة بينها وبين الألف مائلة؛ عملاً بقول الإمام الشاطبي: «سوى أنه من بعد ما ألف جراً» الخ<sup>(١)</sup>.

وفي الألف قبلها الملحقة بالحمراء من قبيل الضبط وجهان؛ عملاً بقوله: «وإن حَزَفُ مَدَّ» الخ<sup>(٢)</sup>، قال المنصوري: «وحزفة بين بين بالمد والقصر كظائره، ولا يصح غيره، والله أعلم»<sup>(٣)</sup>. انتهى.

ثانيهما: حذف الهمزة على وجه اتباع الرسم فيلتقي ألفان، وعليه حينئذ المد والقصر ك﴿السَّمَاءِ﴾ و﴿أُولِيَاءِ﴾، وهذان القولان إنما يتمشيان على القول برد الألف المنقلبة عن لام الكلمة المحذوفة في الوصل لالتقاء الساكنين.

وأما على القول بعدم رد الألف المحذوفة فإنه يُوقَفُ عليه بألف بعد الرَاءِ مُمَالَةً ممدودة، وذلك مروى عن حمزة على وجه اتباع الرسم، وهو ثالثها.

رابعها: إبدال الهمزة المتطرفة - لكون الألف الزائدة هي المرسومة على غير المختار، كالقول الثالث - ألفاً بعد تقدير سكنها مقربة من الياء على حسب تقريب الفتحة التي في الرَاءِ مِنَ الكسرة فيكون لفظها كلفظ الألف المائلة قبلها فلتتقي معها فُتْمَدُ وتُقَصِّرُ.

(١) قال الشاطبي: سوى أنه من بعد ما ألف جرى... يسهله معها توسط مدخلا. رقم (٢٣٨).

(٢) قال الشاطبي: وإن حرف مد قبل همز مغير... يجوز قصره والمد مازال أعدلا. رقم (٢٠٨).

(٣) إرشاد الطلبة إلى شواهد الطيبة للمنصوري: (ص ١٧٨).

وهشامٌ مثله في هذا الوجه إلا أنه لا إمالة له؛ عملاً بقوله: «وَمِثْلُهُ يَقُولُ هِشَامٌ»<sup>(١)</sup>  
الخ. انتهى ما ذكر باختصار<sup>(٢)</sup>.

قوله: ﴿فِرْقِي﴾ (٦٣)، فيه وجهان وقفاً ووصلاً لكلّ القراء، والترقيق وصلماً  
والتفخيم ووقفاً رواية المغاربة، وإلى ذلك أشار شيخنا شيخنا ابن القاضي بقوله:

«وَالْوَصْلُ فِي فِرْقِي بِتَرْقِيقِ شَهْرٍ وَالْوَقْفُ بِالتَّفْخِيمِ لِلْكَوْنِ ذِكْرٌ  
نَصَّ عَلَيْهِ الدَّانِي فِي الْإِبَانَةِ حُجَّتُهُ السُّكُونُ خُذْ بَرَهَانَهُ»<sup>(٣)</sup>

قوله: ﴿وَمَا أَنَا بِطَارِدِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ إلى ﴿مُتِّينٌ﴾ (١١٤، ١١٥): فيه لقولون أربعة أوجه:

قصر<sup>(٤)</sup> الأوّل يأتي عليه حذف ألف ﴿أَنَا إِلَّا﴾ وقصره، ومدّ الأوّل يأتي عليه الحذف  
والمدّ.

(١) قال الشاطبي: «ومثله يقول هشام ما تطرف منزلاً». رقم (٢٤٢).

(٢) قال ابن الجزري: «وهذا وجه لا يصح ولا يجوز؛ لاختلاف لفظه وفساد المعنى به...». النشر:  
(ص ٣٥٥).

(٣) الفجر الساطع: (٣/٣٨٦). وفي (د): «بالإبانة».

(٤) سقطت من (ب).



### [ سُورَةُ النَّملِ ]

قَالَ رَجَمَهُ اللهُ: وَقَوْلُهُ فِي النَّملِ: ﴿أَذَا﴾ ﴿أَيْتَا﴾ (٦٧): الْخبرُ فِي الْأَوَّلِ وَالاسْتفهامُ فِي الثَّانِي لِنَافِعِ، وَعَكْسُهُ مَعَ زِيَادَةِ التَّوْنِ فِي الْخبرِ لِابْنِ عَامِرٍ وَالْكَسائِمِيِّ، وَالاسْتفهامُ فِيهَا لِمَنْ بَقِيَ. انْتَهَى<sup>(١)</sup>.

### [ سُورَةُ الْقَصَصِ ]

قَوْلُهُ: ﴿هَتَّيْنِ﴾ (٢٧)، تَجَوُّزُ فِيهِ الثَّلَاثَةُ وَقَفَا لِمَنْ خَفَّفَ وَشَدَّدَ، وَكَذَا تَجَوُّزُ الثَّلَاثَةَ وَصَلًا لِمَنْ شَدَّدَ، وَالْقَصْرُ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ<sup>(٢)</sup>.

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَوْلَمْ يَكْفُرُوا بِمَا أَوْفَى مُوسَى﴾ إِلَى ﴿كَفِرُونَ﴾ (٤٨)، الْمَنْعُ مِنْ أَوْجِهِ الْأَزْرَقِ وَاحِدٌ وَهُوَ تَوْسُطُ الْبَدَلِ مَعَ الْفَتْحِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَأْتِي إِلَّا مَعَ تَفْخِيمِ (سَاحِرَانِ) مِنْ تَلْخِيسِ ابْنِ بَلِيْمَةَ، وَتَفْخِيمُهُ لَيْسَ مِنْ طَرِيقِ (الشَّاطِئِيَّةِ). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ رَجَمَهُ اللهُ: وَقَوْلُهُ فِي الْقَصَصِ: ﴿عِنْدِي أَوْلَمٌ﴾ (٧٨)، عَنْ ابْنِ كَثِيرٍ بِالْإِسْكَانِ لِلْبَزِيٍّ وَبِالْفَتْحِ لِقَبِيلِ. انْتَهَى.

(١) قَالَ الشَّاطِئِي: «وَمَا كَرَّرَ اسْتِفْهَامَهُ نَحْوَ أَتَذَا... أَتَذَا اسْتِفْهَامُ الْكُلِّ أَوَّلًا

سَوَى نَافِعِ فِي النَّملِ....»

ثُمَّ قَالَ: «وَهُوَ فِي النَّملِ كَنْ رِضًا... وَزَادَهُ نُونًا إِنَّا اعْتَلَى» رَقْم (٧٨٩)، وَمَا بَعْدَهُ.

(٢) وَهُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ ابْنُ الْجَزَرِيِّ فِي النَّشْرِ: (ص ٢٦٢)، وَتَبِعَهُ عَامَّةُ أَصْحَابِ التَّحْرِيرَاتِ؛ لِأَنَّهُ

حَرْفُ لَيْنٍ.

وهما من طريق الكتاب، وأما الفتح للبيزي والإسكان لقبيل فليسا من طرق الكتاب<sup>(١)</sup>.

### [سُورَةُ الْعَنْكَبُوتِ]

قَالَ رَجَمَهُ اللَّهُ: سُورَةُ الْعَنْكَبُوتِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿الَّذِي أَحْسَبَ النَّاسُ﴾ (١، ٢)، فِي الْوَصْلِ بِالْمَدِّ وَالْقَصْرِ لُورِشٍ خَاصَّةً. انْتَهَى<sup>(٢)</sup>.

قَالَ رَجَمَهُ اللَّهُ: وَقَوْلُهُ: ﴿إِنَّكُمْ﴾<sup>(٣)</sup>، ﴿أَيُّكُمْ﴾ (٢٨، ٢٩)، الْخَبْرُ فِي الْأَوَّلِ وَالِاسْتِفْهَامُ فِي الثَّانِي لِنَافِعِ وَابْنِ كَثِيرٍ وَابْنِ عَامِرٍ وَحَفْصِ. وَالِاسْتِفْهَامُ فِيهِمَا لِمَنْ بَقِيَ. انْتَهَى<sup>(٤)</sup>.

(١) قَالَ ابْنُ الْجَزْرِيِّ: «وَأَطْلَقَ الْخِلَافَ عَنْ ابْنِ كَثِيرٍ أَبُو الْقَاسِمِ الشَّاطِبِيُّ وَالصَّفْرَاوِيُّ، وَغَيْرُهُمَا، وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ عَنْهُ، غَيْرَ أَنَّ الْفَتْحَ عَنِ الْبِزْيِيِّ لَمْ يَكُنْ مِنْ طَرِيقِ الشَّاطِبِيِّ، وَالتَّيْسِيرِ، وَكَذَلِكَ الْإِسْكَانُ عَنْ قَبْلِ. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ». النَّشْرُ: (ص ٤٨٥)، وَذَكَرَ الْوَجْهَيْنِ فِي الطَّيْبَةِ فَقَالَ: «عِنْدِي دُونََا خَلْفٌ» رَقْم (٣٨٢).

(٢) يَنْظُرُ: النَّشْرُ: (ص ٢٦٦).

(٣) سَقَطَتْ مِنْ (ب).

(٤) قَالَ الشَّاطِبِيُّ: «وَدُونَ عِنَادِ عَمِّ فِي الْعَنْكَبُوتِ مَخْرَجًا» رَقْم (٧٩١).

## [سُورَةُ الرُّومِ]

قوله: ﴿الشَّوَابِ﴾ (١٠)، فيه للأزرق وفقاً خمسة أوجه، وقال بعضهم أربعة<sup>(١)</sup>.

قوله: ﴿وَكَذَلِكَ نُخْرِجُكَ﴾ (١٩)، ابنُ ذكوانَ بفتحِ التَّاءِ وضمِّ الرَّاءِ، قالَ في التَّيسِيرِ: «وكذلك قالَ النقاشُ عن الأَخْفَشِ هنا خاصَّةً، وبذلك قرأَ على عبد العزيز الفارسي؛ فلا ينبغي أن يُؤخَذَ<sup>(٢)</sup> من طريقِ هذا الكتابِ غيرُه»<sup>(٣)</sup>. انتهى.

قوله: ﴿بِلِقَائِ رَبِّهِمْ﴾ (٨) و﴿وَلِقَائِ الْآخِرَةِ﴾ (الروم ١٦)، فيه لحمزةً وفقاً تسعةً

(١) سبق نظيره مراراً.

(٢) في (ب): «ياخذ».

(٣) التَّيسِيرِ: (ص ٤٠٩) بمعناه. ولم يأخذ بهذا الوجه الخليلي، وعبد الفتاح القاضي، كما في حل المشكلات: (ص ١٤٨)، والبدور الزاهرة: (ص ٣٠٨). وهذا خلاف قول الشاطبي فإنه ذكر له فيه الوجهين بقوله:

«..... تخرجون بفتحة ... وضم وأولى الروم شافيه مثلاً ... بخلف مضى في الروم». رقم (٦٨٢).

وأثبتها السخاوي في شرحه: (ص ٩٢٣)، وأبو شامة في شرحه: (ص ٤٨٧)، والفاسي في شرحه: (ص ٤٣٤). وقال ابنُ الجزري عن وجه فتح التاء وضم الراء: «وبذلك قرأ اللداني على شيخه عبد العزيز الفارسي عن النقاش كما ذكره في المفردات ولم يصرح به في التَّيسِيرِ هكذا ولا ينبغي أن يُؤخَذَ من التَّيسِيرِ بسواه، والله أعلم، وروى عن ابن ذكوان سائر الرواة من سائر الطرق حرف الروم بضم التاء وفتح الراء». النشر: (ص ٥٥٩).

فالوجهان ثابتان عن اللداني، بل إن أكثر الرواة على ضم التاء وفتح الراء وإن لم يذكرهما معا في التَّيسِيرِ. والله أعلم. ينظر: المفردات: (ص ٣١٩).

أوجه<sup>(١)</sup>، وهذا على القول بأن الياء صورة للهمزة على قول الغازي بن قيس<sup>(٢)</sup> فقط، وأما [على القول]<sup>(٣)</sup> بزيادة الياء فليس له إلا خمسة أوجه.

### [سُورَةُ الْأَحْزَابِ]

قَالَ رَجَمَهُ اللَّهُ: وَقَوْلُهُ فِي سُورَةِ الْأَحْزَابِ: ﴿الَّتِي تَطْهَرُونَ﴾ (٤)، لورش والبرزي وأبي عمرو إذا سهلوا<sup>(٥)</sup> بالمد والقصر. انتهى.

ومع الوقف بالروم كذلك، قَالَ المنصوري: ﴿وَالَّتِي﴾ للمسهل إذا وقف عليه بالروم فلا فرق بينه وبين الوصل، أو بالسكون فيياء ساكنة؛ قاله الداني وغيره، وعلى وجه إبدالها ياء وصلًا ووقفًا يمدُّ لالتقاء الساكنين<sup>(٦)</sup>.

وإذا جمعت لأبي عمرو من ﴿مُنْتَظِرُونَ﴾ (السجدة: ٣٠) إلى ﴿الَّتِي﴾، فله على قصر المنفصل: المد والقصر في ﴿الَّتِي﴾، كلاهما مع بينَ بين، وعلى مد المنفصل مدُّ ﴿الَّتِي﴾ مع بينَ بين.

وفيه لحمزة وجهان على القياس ووجهان على الرسم:

(١) وهي خمسة القياس وأربعة على الرسم (إبدالها ياء ساكنة مع ثلاثة العارض، والإبدال ياء بالروم مع القصر). فإن لم تكن الياء صورة للهمزة فليس فيها سوى الخمسة القياسية.

(٢) هو الإمام المقرئ أبو محمد الغازي بن قيس الأندلسي، سمع من مالك بن أنس وقرأ على نافع، من أهل قرطبة (ت: ١٩٩هـ). ينظر: تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي: (١/٣٨٧)، سير أعلام النبلاء للذهبي: (٩/٣٢٣).

(٣) سقطت من (أ، ب).

(٤) في (ب، ج، د): «سهلا».

(٥) إرشاد الطلبة إلى شواهد الطيبة: (ص ١٩٦).

أولها: تسهيلُ الهمزة كالياءِ بين ألفٍ وياءٍ.

ثانيها: تسهيلُها كالياءِ على أنَّها مصوَّرةٌ ياءً، ومعلومٌ أنَّ له المدَّ والقصرَ في الألفِ

قبلها.

ثالثها: حذفُ الهمزة وإسكانُ الياءِ [على<sup>(١)</sup>] أنَّها صورةُ الطرفِ.

رابعها: [بياء<sup>(٢)</sup>] ساكنةٌ بعدَ الألفِ، ويجوزُ رومُها.

ويوافقُه هشامٌ في هذا الأخيرِ سكوناً وروماً، والله تعالى أعلم.

قوله: ﴿الَّتِي آتَيْتَ﴾ إلى ﴿لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ﴾ (٥٠)، فيه لورشٌ على كلِّ من قصرِ

﴿الَّتِي آتَيْتَ﴾ وتوسطه وطوله ثلاثة أوجهٍ في ﴿لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ﴾: أحدها: تسهيلُ

الثانية<sup>(٣)</sup>.

قوله: ﴿يَكْتَابُهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ﴾ إلى ﴿إِنَّهُ﴾ (٥٣)، فيه للأزرقِ

بحسبِ التركيبِ عشرةٌ أوجهٍ<sup>(٤)</sup>، يمتنعُ منها وجهٌ واحدٌ، وهو توسطُ البدلِ مع

الإبدالِ والفتحِ.

وليس لقالونَ في ﴿الَّتِي﴾ إلا الإدغامُ<sup>(٥)</sup>.

(١) سقطت من (أ).

(٢) هكذا في (ب، ج، د)، وسقطت من (أ).

(٣) والوجهان الآخران هما: إبدالها حرف مد مع المد والقصر.

(٤) وهي خمسة في (ذات الياء مع البدل) مضروبة في وجهي الهمزتين المكسورتين وهما: التسهيل

والإبدال مع القصر.

(٥) وذلك حالة الوصل خاصة، وأما في الوقف فعلى أصله بالهمز. وأراد بالتنبيه هنا أيضاً بيان

ضعف القول بجواز تسهيل الهمزة لقالون كما في النشر. ينظر: التيسير: (ص ٢٢٧)، النشر:

## [سُورَةُ فَاطِرٍ]

قوله: ﴿الْعَلَمَتَا﴾ (٢٨)، فيه حمزة اثنا عشر وجهاً وفقاً<sup>(١)</sup>.

وفي: ﴿السِّيِّ وَلَا﴾ (٤٣)، لحمزة وفقاً للإبدال<sup>(٢)</sup>.

ولهشام ثلاثة أوجه: الأوَّل: كحمزة. والثاني: إبدالها ياءً مكسورة مع رومٍ حركتها. والثالث: تسهيلها بينَ بين مع الروم<sup>(٣)</sup>.

## [سُورَةُ الصَّافَّاتِ]

قوله: ﴿وَالصَّفَّاتِ صَفًّا﴾ (١) وما ذُكِرَ معه: لحمزة أو لخلا<sup>(٤)</sup> لا تجوزُ فيه [الثلاثة

لحمزة لأنَّ إدغامه لازم، أي: ملحقٌ باللازم]<sup>(٥)</sup>.

(ص ٣٨٣).

(١) وهي: خمسة القياس وسبعة الرسم، وتقدم نظيرها.

(٢) كذا قال في النَّشر: (ص ٦١٩)، وذلك لأن حمزة يسكن الهمزة كما قال الشاطبي:

وفي السيئ المخفوض همزاً سكونه ... فشا» بيت رقم (٩٨٥).

(٣) كذا قال في النَّشر: (ص ٦١٩).

(٤) في (ب): «وخلا».

(٥) قال الشاطبي: «وصفا وزجرا ذكرا ادغم حمزة ... وذروا بلا روم بها التافتلا

وخلادهم بالخلف فالملقيات فال ... مغيرات في ذكرا وصباحا فحصل».

بيت رقم (٩٩٣، ٩٩٤). قال الفاسي: «إدغام التاء في الحرف الذي بعدها من غير روم (يعني:

لحمزة)، بخلاف أبي عمرو من الروم في الإدغام الكبير». اللالئ الفريدة: (ص ٣١٩).

### [ سُورَةُ ص ]

قوله: ﴿أَنْزِلَ عَلَيْهِ﴾ (٨)، فيه هشام ثلاثة أوجهٍ من الشاطبية مقروء بها، وكذلك ﴿أُلْقِيَ﴾ (القم: ٢٥)<sup>(١)</sup>.

قال رَجَمَهُ اللهُ: سورة ص، قوله تعالى: ﴿أَنْزِلَ عَلَيْهِ﴾ (٨)، هشام بالتحقيق والتسهيل وكلاهما مع الفصل، وكذلك قوله في القمر ﴿أُلْقِيَ﴾. انتهى، كما في (التيسير)<sup>(٢)</sup>.

وفيه لأبي عمرو: الفصل وعدمه، كلاهما مع التسهيل.

قال رَجَمَهُ اللهُ: قوله: ﴿بِالسُّوقِ﴾ (٣٣)، لقبيل بإسكان الهمزة، وكذلك قوله في الفتح ﴿عَلَى سُوْقِهِ﴾ (الفتح: ٢٩). انتهى.

(١) قال الشاطبي: «وتسهيل أخرى همزتين بكلمة ساء».

وقال: «ومدك قبل الضم لبي حبيبه... بخلفهما برا وجاء ليفصلا

وفي آل عمران وروا هشامهم... كحفص وفي الباقي كقالون واعتلاء». رقم (١٨٣، ٢٠٠).

ونص على جواز الثلاثة لهشام ابن الجزري في النشر عن الشاطبي (٣٧٥/١). وهي التحقيق مع

الإدخال وعدمه، والتسهيل مع الإدخال كقالون.

(٢) (ص ١٥٠).

قَالَ فِي (التَّيْسِيرِ): «عَنْ سَاقِيهَا» (النمل: ٤٤)، وفي ص: «بِالسُّوقِ» وفي الفتح «عَلَى سُوْقِهِ» بالهمزة في الثلاثة<sup>(١)</sup>. انتهى، وقول الشَّاطِبِيِّ: «وَوَجْهٌ يَهْمَزُ بَعْدَهُ الْوَاوُ وَكَلَامٌ»<sup>(٢)</sup>، ليس من طريقه.

قوله: «ذِكْرَى الدَّارِ» (٤٦)، لورشٍ من طرقٍ نافعٍ بالتَّفْخِيمِ وَالتَّرْقِيقِ، عملاً بقولِ صاحبِ (الدَّرِّ):

«وَالْخُلْفُ فِي وَصْلِكَ ذِكْرَى الدَّارِ وَرُقَّقَتْ فِي الْمَذْهَبِ الْمُخْتَارِ»<sup>(٣)</sup>  
انتهى.

وبالتَّرْقِيقِ فقط من طرقِ السبعة.

### [سُورَةُ الزُّمَرِ]

قوله: «رَضِيَهُ لَكُمْ» (٧)، هشامٌ بالاختلاسِ والإسكانِ من (التَّيْسِيرِ)؛ إلا أن الإسكانَ ليس من طريقه؛ لكن يُؤخَذُ به لشهرته كما في (النَّشْرِ)<sup>(٤)</sup>.

(١) (ص ٣٩٥).

(٢) قال الشَّاطِبِيُّ: «مع السوق ساقِيها وسوقِ همزوا زكا ... ووجه همز بعده الواو وكلام» رقم (٩٣٨).

وكذا ذكر ابن الجزري الوجهين، بقوله: «والسوق ساقِيها وسوقِ همز زكا ... سثوق عنه ضم ... رقم (٨٣١). ولا مانع بالقراءة به حينئذ على قاعدة المؤلف في جواز القراءة بها ذكر في الطيبة مع التنبيه أنه ليس من طريقه.

(٣) (الفجر الساطع: ٣/٣١٠).

(٤) وفي (ج): «التَّيْسِيرِ». ينظر: التَّيْسِيرِ: (ص ٤٣٨)، النَّشْرِ: (ص ٢٣٤).



قوله: ﴿فَبَيَّرَ عِبَادَ ٱلَّذِينَ﴾ (١٧، ١٨)، بالحذف للتوسُّيِّ في الحالين، وبه قرأ الدانيُّ على ابنِ غلبون وأبي الفتح غير أنَّه لم يذكره في (التيسير)، والأولى ذكره.

ثانيها: الحذف وفقاً والإثبات وصلأ، أي: إثبات الياء مفتوحةً، وهو الوجه الثاني في (التيسير).

ثالثها: قال في (التيسير): «وانفرد أبو شعيب بفتح الياء وصلأ وإثباتها في الوقف ساكنة»<sup>(١)</sup>.

### [سُورَةُ غَافِرٍ]

قوله: ﴿يَوْمَ التَّلَاقِ﴾ (١٥) و﴿يَوْمَ النَّادِ﴾ (٣٢)، قرأها على المغاربة بالحذف فيها<sup>(٢)</sup>.

(١) التيسير: (ص ٢١٥)، وليس فيه «وصلأ». وينظر: غيث النفع: (ص ١٠٦١)، حل المشكلات: (ص ١٥٢).

(٢) يعني لقالون، وهو قول المنصوري ووافقه الخليلي في حل المشكلات: (ص ١٥٣). وهذا مخالف لقول الشاطبي حيث ذكر فيها الوجهين بقوله: «والتلاق والتناد درا باغيه بالخلف جهلا». رقم (٤٣٥)، وأثبتها السخاوي معا في شرحه ٦٠٥/٢، وأبو شامة في شرحه: (ص ٣٢٣)، والجعبري في كتر المعاني: (١٠٨٣/٣)، وشعلة في شرحه: (ص ٢٢٤)، والقاسي في شرحه: (٥٧٩/١)، وينظر: بحث الدكتور سامي: (ص ١١١). وقال الصفاقسي: «وذكر الداني الخلاف لقالون في حذفها مطلقاً كالجاعة، وإثباتها وصلأ كورش، وتبعه على ذلك الشاطبي وتبعها على ذلك كل من رأته ألف بعدهما، وضعف المحقق (يعني: ابن الجزري) الإثبات، وجعله مما انفرد به فارس بن أحمد....» إلى أن قال: «لكن نقل الخلاف في الطيبة بعد أن قدم القول الصحيح، لأنه ذكر من له زيادة الياء، وبقي قالون في المسكوت عنهم، وهو يدل

قَالَ رَجَمَهُ اللَّهُ: قَوْلُهُ فِي سُورَةِ غَافِرٍ: ﴿يَوْمَ النَّوَالِقِ﴾ و﴿يَوْمَ النَّوَالِقِ﴾: إِبْطَاءُ الْبَاءِ فِيهِمَا  
عَنْ قَالُونَ ضَعِيفٌ. انْتَهَى.

قَالَ فِي (النَّشْرِ): «وَانْفَرَدَ<sup>(١)</sup> أَبُو الْفَتْحِ فَارَسُ بْنُ أَحْمَدَ مِنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى عَبْدِ الْبَاقِيِّ بْنِ  
الْحَسَنِ<sup>(٢)</sup> عَنْ أَصْحَابِهِ عَنْ قَالُونَ بِالْوَجْهِينِ الْحَذْفِ وَالْإِبْطَاءِ<sup>(٣)</sup>، وَتَبِعَهُ فِي ذَلِكَ الدَّانِيُّ  
مِنْ قِرَاءَتِهِ عَلَيْهِ، وَأَثْبَتَهُ فِي (التَّيْسِيرِ) كَذَلِكَ، فَذَكَرَ الْوَجْهِينِ جَمِيعاً عَنْهُ، وَتَبِعَهُ الشَّاطِبِيُّ  
عَلَى ذَلِكَ، وَقَدْ خَالَفَ عَبْدُ الْبَاقِيِّ فِي هَذَيْنِ سَائِرِ النَّاسِ، وَلَا أَعْلَمُهُ وَرَدَّ مِنْ طَرِيقٍ مِنْ  
الطَّرِيقِ عَنْ أَبِي نَشِيطٍ وَلَا الْخُلَوَائِيَّ وَلَا عَنْ قَالُونَ.. الخ»<sup>(٤)</sup>. انْتَهَى.

### [سُورَةُ فَصَّلَتْ]

قَوْلُهُ: ﴿مَحْسَاتٍ﴾ (١٦)، إِمَالَتُهُ لِلْيَيْثِ لَيْسَتْ مِنْ طَرِيقِ الْكِتَابِ<sup>(٥)</sup>.

عَلَى أَنَّهُ وَإِنْ كَانَ ضَعِيفاً لَمْ يَبْلُغْ فِي الضَّعْفِ إِلَى هَجْرِهِ كَلِيّاً. غَيْبُ النِّفْعِ: (ص ١٠٦٩).

(١) سَقَطَتْ مِنْ (ب).

(٢) فِي (ب): «حَسَنٌ».

(٣) فِي النَّشْرِ زِيَادَةٌ: «وَقَفّاً».

(٤) النَّشْرُ: (ص ٥٠٣).

(٥) قَالَ الشَّاطِبِيُّ: «وَإِسْكَانُ نَحْسَاتٍ بِهِ كَسْرُهُ ذِكَا وَقَوْلُ عَمِيلِ السَّيْنِ لِلْيَيْثِ أَخْلَا» ١٠١٥، وَنَقَلَ

السَّخَاوِيُّ كَلَامَ الدَّانِيِّ فِي التَّيْسِيرِ وَهُوَ قَوْلُهُ: «وَرَوَى لِي الْفَارَسِيُّ عَنْ أَبِي طَاهِرٍ عَنْ أَصْحَابِهِ عَنْ

أَبِي الْحَارِثِ إِمَالَةٌ فَتَحَةَ السَّيْنِ»، ثُمَّ قَالَ: «وَلَمْ أَقْرَأْ بِذَلِكَ وَأَحْسَبُهُ وَهْمًا»، وَقَالَ الْفَارَسِيُّ: «رُوي

عَنْهُ إِمَالَتُهَا وَأَنَّهَا رِوَايَةٌ مَهْمَلَةٌ مَتْرُوكَةٌ». وَقَالَ الْمُوصِلِيُّ: «أَخْل: جَعَلَ خَامِلاً، أَيْ مَتْرُوكَ

الذِّكْرِ».

وَقَالَ ابْنُ الْجَزْرِيِّ: «وَمَا حَكَاهُ الْخَافِظُ أَبُو عَمْرٍو عَنْ أَبِي طَاهِرِ بْنِ أَبِي هَاشِمٍ عَنْ أَصْحَابِهِ عَنْ أَبِي

قوله: ﴿الَّذِينَ﴾ (٢٩)، [فيه]<sup>(١)</sup> من الوجوه ما في ﴿هَتَيْنِ﴾ (القصص: ٢٧) لابن

كثير.

### [ سُورَةُ الشُّورَى ]

قوله: ﴿الْآيَاتُ، بِكُلِّ شَيْءٍ مُّحِيْطٌ﴾ (فصلت: ٥٤) ﴿حَدَّ ۝١ عَسَقٌ﴾ (الشورى: ١،

٢)، فيه للأزرق بحسب التركيب اثنا عشر وجهاً، يمتنع منها وجهٌ واحدٌ، وهو طول<sup>(٢)</sup> ﴿شَيْءٍ﴾ مع السكّتِ بين السورتين وتوسطِ «عين».

قوله: ﴿أَوْ مِنْ وَرَائِي﴾ (٥١)، فيها لحمزةٌ وفقاً تسعةً أوجه<sup>(٣)</sup>، وهذا على القولِ بأنَّ

الياء صورةٌ للهمزة، وأمّا على القولِ بزيادتها فليس فيها إلا خمسةٌ أوجه. وعلى زيادتها درجٌ في (المورد)<sup>(٤)</sup>.

### [ سُورَةُ الزُّخْرُفِ ]

قوله: ﴿أَشْهَدُوا﴾<sup>(١)</sup> (١٩)، فيه لقالونَ الفصلُ وعدمه، كلاهما مع التسهيلِ.

الحارث من إمالة فتحة السين - فإنه وهمٌ وغلطٌ لم يكن محتاجاً إليه فإنه لو صحّ لم يكن من طرقة، ولا من طرفنا. ولذا لم يذكره في الطيبة. ينظر: فتح الوصيد: (١٢٢٥/٤)، اللالكى الفريدة: (٣٤٩/٣)، كنز المعاني للموصلي: (ص ٥٠٧)، النشر: (ص ٦٢٩).

(١) سقط من (أ).

(٢) سقطت اللام من (أ).

(٣) وهي خمسة القياس، وأربعة على الرسم. وتقدم نظائرها مراراً.

(٤) قال الخراز: «وباء زيد من تلقاءي» ثم قال: «بأيكم أو من وراءي». ينظر: مورد الظمان: (رقم

البيت ٣٥٣).

## [ سُورَةُ الْأَحْقَافِ ]

قوله: ﴿إِن أَنْبِئُ إِلَّا مَا يُوْحَىٰ إِلَيَّ﴾ إلى ﴿فَتَأْمَنَ وَاسْتَكَرْتُمْ﴾ (٩، ١٠)، يأتي فيه للأزرق على فتح ﴿يُوْحَىٰ﴾ مع تسهيل ﴿أَرْهَ بِنْتٌ﴾ ثلاثة أوجه في ﴿فَتَأْمَنَ﴾، ومع إبداله القصرُ والطُولُ في ﴿فَتَأْمَنَ﴾.

وعلى تقليله مع التسهيل والإبدال التوسطُ والطُولُ في ﴿فَتَأْمَنَ﴾ على كليهما. قوله: ﴿لِنُنذِرَ الَّذِينَ﴾ (١٢)، فيه للبرزي وجهان: التَّاءُ والياءُ؛ إلا أن الياءَ ليست من طرق الكتاب<sup>(١)</sup>.

قوله تعالى: ﴿فَمَا أَعْنَىٰ عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ﴾ إلى ﴿يَسْتَهْزِئُونَ﴾ (٢٦)، يأتي فيه للأزرق على فتح ﴿أَعْنَىٰ﴾ وتوسط ﴿شَىْءٍ﴾ مع قصر ﴿تَأَيَّنَتِ اللَّهُ﴾ ثلاثة أوجه في ﴿يَسْتَهْزِئُونَ﴾، ومع توسط ﴿تَأَيَّنَتِ﴾ وتوسط وطولُ ﴿يَسْتَهْزِئُونَ﴾، ومع طولِ ﴿تَأَيَّنَتِ﴾ طولُهُ، ومع طولِ ﴿شَىْءٍ﴾ و﴿تَأَيَّنَتِ﴾ طولُهُ.

(١) نافع يسكن الشين ويزيد همزة قبله، قال الشاطبي:

«وسكن وزد همزاً كواو أو شهدوا... أميناً وفيه المد بالخلف بللا». رقم (١٠٢٢).

(٢) وواقفه الخليلي في حل المشكلات ١٥٤، وهما مذكوران في الشاطبية في قوله:

«لينذر دم غصنا والاحقاف هم بها... بخلف هدى» رقم (٩٩٢).

وكذا في الطيبة في قوله: «لينذر الخطاب ظل عم... وحرف الاحقاف لهم والخلف هل».

رقم (٨٨١)، وعليه فلا مانع من القراءة به على قاعدة المؤلف فيما ذكر في الشاطبية والطيبة

وليس من طريقه.

وعلى تقليل ﴿أَعْنَى﴾ مع توسط ﴿شَقِيءٌ﴾ و﴿بَيِّنَاتٍ﴾ توسط وطول ﴿يَسْتَهْرِيُونَ﴾، ومع طول ﴿بَيِّنَاتٍ﴾ طوله، ومع طول ﴿شَقِيءٌ﴾ و﴿بَيِّنَاتٍ﴾ طول ﴿يَسْتَهْرِيُونَ﴾.

### [ سُورَةُ مُحَمَّدٍ ]

قوله ﴿مَافَا﴾ (١٦): المأخوذُ به للبيزِّي القصْرُ والمدُّ<sup>(١)</sup>.

قال في (التيسير): «وحدَّثنا محمد بن أحمد بن علي البغدادي قال... إلى أن قال:

«عن البرِّي بإسناده عن ابن كثير قال ﴿مَافَا﴾ بالقصير، وبذلك قرأت في رواية أبي ربيعة عنه على أبي الفتح، وقرأت على الفارسي في روايته بالمدِّ، وكذلك قرأت في رواية الخزاعي عنه، وبه أخذهُ<sup>(٢)</sup>. انتهى.

[ قَالَ رَجَمَهُ اللَّهُ: قوله في القتال: ﴿مَافَا﴾ للبيزِّي بالمدِّ. انتهى. ]<sup>(٣)</sup>.

### [ سُورَةُ النَّجْمِ ]

قال رَجَمَهُ اللَّهُ: سُورَةُ النَّجْمِ قوله تعالى: ﴿ثُمَّ دَنَا﴾ (٨) لا يميله أحدٌ.

(١) وهو الموافق لما في الشَّاطِية والطَّية عن البرِّي لقول الشاطبي: «وفي أنفا خلف هدى» رقم (١٠٣٩)، وقول ابن الجزري: «أنفا خلف هدا» رقم (٩٢٢)، خلافا للخليجي فلا يرى له غير المد من طريق الشَّاطِية. وقال ابن الجزري: «وعلى تقدير أن يكونوا رَووا القصْر فلم يكونوا من طرق التيسير فلا وجه لإدخال هذا الوجه في طرق الشَّاطِية والتيسير». النشر: (ص ٦٣٤)، حل المشكلات: (ص ١٥٥).

(٢) التيسير: (ص ٤٦٢)، وزاد فيه «وغيره» بعد «الخزاعي».

(٣) سقط هذا القول بتمامه من (أ، ب).

قوله: ﴿فَأَوْحَى﴾ (١٠) و﴿إِذْ يَغْنَى﴾ (١٦) و﴿مَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ﴾ (٢٣) و﴿عَنْ مَنْ تَوَكَّى﴾ (٢٩) و﴿أَعْطَى﴾ (٣٤) و﴿أَغْنَى﴾ (٤٨)، ليست برؤوس الآي. انتهى.

وقد [نقل] <sup>(١)</sup> شيخ شيخنا ابن القاضي إذ يقول <sup>(٢)</sup>:

«أَوْحَى بِفَا» <sup>(٣)</sup> يَغْنَى بِإِذْ وَتَهْوَى بِالنَّفْسِ مَقْرُونًا وَمَنْ تَوَكَّى  
أَعْطَى وَأَغْنَى النَّجْمِ سِتٌّ <sup>(٤)</sup> تُعْتَمَدُ مَنِ ابْتَغَى لَدَى الْمَعَارِجِ انْفَرَدٌ <sup>(٥)</sup>  
انتهى.

ولم يتعرض لـ ﴿ابْتَغَى﴾ (٣١) في المعارج.

قوله: (عادةً الأولى) <sup>(٦)</sup>: ابن كثير وابن عامر والكوفيون يقرأون في الوصل (عادةً الأولى) بكسر التَّوِينِ وسكون اللَّامِ وبعدها همزة مضمومة. ويتبدءون <sup>(٧)</sup> بهمزتين بينهما لأم ساكنة، وهم على أصولهم من الفتح والإمالة والسكوت وتركه والنقل لحمزة وقفاً.

(١) هكذا في جميع النسخ عدا نسخة (أ) كتبت: «نقل».

(٢) «إذ يقول» سقطت من (ب).

(٣) في (ب): «به».

(٤) في (ب): «لست» وبه يكون في البيت كسر.

(٥) لم أجدهما.

(٦) لفظ (عادةً الأولى) وقع في كتابته خلاف بين النسخ في جميع المواضع؛ فكُتبت أحياناً حسب الخلاف الوارد فيها وكتبت أحياناً (الأولى) دون النظر لكيفية قراءة القارئ لها، فلذا اعتمدت في كتابتها على حسب خلاف القارئ المذكور دون النظر لكتابة النسخ في المخطوط.

(٧) في (ب): «ويبدلون» وهو خطأ من الناسخ.

وإذا ابتداءً مع النَّقْلِ جازَ له وجهان: إثباتُ همزةِ الوصلِ، وحذفُها كمنظائره من نحو: (الأرض) و(الآخرة) لمن نقلَ، و(بش الاسم) لكلهم<sup>(١)</sup>.

وأنَّ قائلون يقرأُ في الوصلِ (عاداً لُوئِي) بالنَّقْلِ والإدغامِ والهمزةِ في الواوِ. وله في الابتداءِ ثلاثةُ أوجه:

(الُوئِي): بهمزِ الوصلِ والنَّقْلِ.

(لُوئِي): بلا همزٍ<sup>(٢)</sup> والنَّقْلِ، كلاهما مع الهمزِ في الواوِ.

(الأوئِي): كابنِ كثيرٍ.

والأصبهاني<sup>(٣)</sup> يقرأُ في الوصلِ (عاداً لُوئِي) بالنَّقْلِ والإدغامِ. فله في الابتداءِ

وجهان:

(الُوئِي): بهمزِ الوصلِ والنَّقْلِ.

(لُوئِي): بلا همزٍ والنَّقْلِ.

والأزرق يقرأُ (عاداً لُوئِي) في الوصلِ بالنَّقْلِ والإدغامِ والتَّقْلِيلِ مع القصرِ والتَّوسِطِ والمدِّ<sup>(٤)</sup>. وله في الابتداءِ أربعةُ أوجه:

(الُوئِي)<sup>(٥)</sup>: بهمزِ الوصلِ والنَّقْلِ والتَّقْلِيلِ مع القصرِ والتَّوسِطِ والمدِّ.

(لُوئِي): بلا همزٍ مع النَّقْلِ والتَّقْلِيلِ والقصرِ.

(١) والوجهان المذكوران لحمزة هما: (الُوئِي) و(لُوئِي).

(٢) يعني بدون همزة الوصل.

(٣) ذَكَرَهُ للأصبهاني وكذلك لأبي جعفر ويعقوب - كما سيأتي - استطراد خارج عن تحرير الشاطبية.

(٤) أي: في البدل المغير.

(٥) قوله: «أربعة أوجه: الُوئِي» سقطت من (ب).

وأبو عمرو يقرأ في الوصل (عاداً لُولِي) بالنقل والإدغام مع التقليل، وله في الابتداء ثلاثة أوجه:

(الأولى): كابين كثير.

(الُولِي): بهمز الوصل والنقل.

(لُولِي): بلا همز الوصل والنقل.

وأبو جعفر ويعقوب يقرآن (عاداً لُولِي) في الوصل بالنقل والإدغام.

ولهما في الابتداء ثلاثة أوجه:

(الأولى): كابين كثير.

(الُولِي): بالنقل وهمز الوصل.

(لُولِي): بالنقل بلا همز الوصل<sup>(١)</sup>.

### [ سُورَةُ الْقَمَرِ ]

قوله: ﴿جَاءَ آءَالِ فِرْعَوْنَ﴾ إلى ﴿كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾ (٤٢، ٤١)، فيه للأزرق تسعة أوجه: تسهيل ﴿جَاءَ آءَالِ﴾ مع القصر يأتي عليه قصر<sup>(٢)</sup> ﴿بِآيَاتِنَا﴾، ومع توسطه توسط ﴿بِآيَاتِنَا﴾ ومع طوله طول ﴿بِآيَاتِنَا﴾ وإبدائه مدأ وقصراً، يأتي على كليهما ثلاثة أوجه<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر: غيث النفع: (ص ١١٦٥)، البدر الزاهرة للقاظمي (ص ٣٨٦)، تقريب المعاني لسيد

لاشين وخالد الحافظ (ص ٩٦).

(٢) وزاد المنصوري: «التوسط والطول» تحريرات المنصوري: (ص ٢٩٧).

(٣) ينظر: النشر: (ص ٢٩١)، وقال الحسيني: «وجاء آءال أبدلن عند ورشهم

بقصر ومد فيه قل ولقبلا». مختصر بلوغ الأمانة: (ص ٢١٥).



## [ سُورَةُ الرَّحْمَنِ ]

قوله: ﴿لَتَرْيَطُنَّهنَّ إِنْسٌ﴾ إلى قوله: ﴿فَيَأَيءُ الآءِرِيكُمَا تَكْذِبَانِ﴾ (٥٦، ٥٧)، فيه للكسائي من روايته وجهان: ضمُّ الأولى مع كسرِ الثانية، وعكسه، ولكن للدوري على سبيلِ التخيير فقط<sup>(١)</sup>، ولأبي الحارث على سبيلِ التخييرِ والخلف<sup>(٢)</sup>.

قوله: ﴿ذُرَّ الْجَلَلِ وَالْإِكْرَارِ﴾ (٢٧)، المأخوذُ به لابن ذكوان وجهان<sup>(٣)</sup>.

قال رَجَمَهُ اللهُ: قوله: سورة الرحمن: ﴿ذُرَّ الْجَلَلِ وَالْإِكْرَارِ﴾ (٢٧) في الموضعين لابن ذكوان بالفتح<sup>(٤)</sup>.

## [ سُورَةُ الْوَاقِعَةِ ]

قال رَجَمَهُ اللهُ: سورة الواقعة قوله تعالى: ﴿أَيَّدَا﴾ ﴿أَيَّدَا﴾ (٤٧)، الاستفهامُ في الأوَّلِ والخبرُ في الثاني لِنافع والكسائي، والاستفهامُ فيهما لمن بقي. انتهى<sup>(٥)</sup>.

(١) يعني: ضم الأول وكسر الثاني وعكسه.

(٢) يعني: أن أبا الحارث له ضم الأول وكسر الثاني وعكسه، وكذاله ضمها معاً وكسرهما كذلك. وقال ابنُ الجزري: «والوجهان ثابتان من التخيير، وغيره نصاً وأداءً، قرأنا بهما، وبهما نأخذ. قال الإمام أبو عبيد: كان الكسائي يرى في يطمئنضم الضم والكسر، وربما كسر إحداهما وضم الأخرى، انتهى». النشر: (ص ٦٣٩).

(٣) قال الشاطبي: «وفي الإكرام عمران مثلاً ... وكل بخلف لابن ذكوان». رقم (٣٣٢)، وذكرهما في بدائع البرهان من طريق الشاطبية: (ص ٣٣٦).

(٤) سقطت كلمة: «انتهى» هنا من جميع النسخ.

(٥) قال الشاطبي: «وهو في الثاني أتى راشداً ... ولا سوى العنكبوت» رقم (٧٩١).

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: قَوْلُهُ: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تُمْنُونَ﴾ (٥٨) ﴿مَاءً أَنْتَرُ﴾ (٥٩)، فِيهِ لُورْشٍ ثَلَاثَةٌ أَوْجِهٌ: تَسْهِيلُهُمَا، وَإِبْدَالُ الثَّانِي فَقَطْ، وَإِبْدَالُهُمَا<sup>(١)</sup>. انْتَهَى<sup>(٢)</sup>.

قَوْلُهُ: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ الْيَتْرَ النَّارَ﴾ (٧١) إِلَى ﴿الْمُنْشِثُونَ﴾ (الْوَاقِعَةُ ٧٢)، فِيهِ لِلْأَزْرَقِ تِسْعَةٌ أَوْجِهٌ: تَسْهِيلُهُمَا مَعَ الثَّلَاثَةِ، وَإِبْدَالُ ﴿مَاءً أَنْتَرُ﴾ (٧٢) فَقَطْ مَعَ الثَّلَاثَةِ، وَإِبْدَالُهُمَا كَذَلِكَ<sup>(٣)</sup>.

(١) فِي (ب): «تَسْهِيلُهُمَا وَإِبْدَالُ الثَّانِي وَإِبْدَالُهَا» بِحَذْفِ الْمِيمِ. وَكَذَا فِي الْمَوْضِعِ التَّالِي: «تَسْهِيلُهُمَا مَعَ الثَّلَاثَةِ».

(٢) كَذَا فِي تَحْرِيرَاتِ الْمَنْصُورِيِّ: (ص ٢٩٨).

(٣) وَهُوَ قَوْلُ الْمَنْصُورِيِّ خِلَافًا لِلْخَلِيجِيِّ فَلَا يَمْتَنِعُ مِنْهَا عِنْدَهُ شَيْءٌ فَتَكُونُ اثْنِي عَشَرَ وَجْهًا. يَنْظُرُ: حَلَّ الْمَشْكَلاتِ: (ص ١٥٧)، تَحْرِيرَاتِ الْمَنْصُورِيِّ: (ص ٢٩٩).

## [سُورَةُ الْمَتْحَنَةِ]

قوله: ﴿بُرءُؤًا﴾ (٤)، فيه لحمزة اثنا عشر وجهاً وقفاً كما في الإتحاف، ونصّه: «ويوقف لحمزة على ﴿بُرءُؤًا﴾ بتسهيلِ الهمزة الأولى بينَ على القياسِ، ولا يصحُّ إبدالها وواواً كما في النَّشر، وكذا حذفها. وأمَّا الثانيةُ فتُبدلُ ألفاً مع المدِّ والقصرِ والتَّوسطِ، وتُسَهَّلُ كالواوِ مع المدِّ والقصرِ فقط، فهي خمسةٌ. وتُبدلُ وواواً ساكنةً للرَّسمِ مع المدِّ والقصرِ والتَّوسطِ. وله الإسهامُ مع الثلاثِ، والرَّوْمُ مع القصرِ. فالجملة اثنا عشر وجهاً»<sup>(١)</sup>. انتهى.

ومن قال إنَّ الواوَ صورةُ المفتوحةِ والألفُ صورةُ المضمومةِ فقد أبعَدَ في الشُّذوذِ؛ لأنَّ المفتوحةَ لا تُصوَّرُ إلا ألفاً، وقد نصَّ على تصويرها ألفاً في ﴿بُرءُؤًا﴾ الشَّيخان<sup>(٢)</sup>. وكذا المضمومةُ لا تُصوَّرُ إلا وواواً كما نصَّ عليه الإمامُ الخرازُ في (موردِ الظمَّانِ) فقال:

«فَصَلِّ وَفِي بَعْضِ الَّذِي تَطَرَّفَا فِي الرَّفْعِ وَوَأَنتُمْ زَادُوا أَلْفَا»  
إلى أن قال:  
«وَبُرءُؤًا.. الخ»<sup>(٣)</sup>. انتهى.

(١) ينظر: إتحاف فضلاء البشر للدمياطي: (٤٦٦/٢).

(٢) ينظر: مختصر التبيين لأبي داود: (٤/١١٩٨)، المقنع للداني: (ص ٤١٧)، وقد حذفت صورة

الهمزة الأولى التي بعد الرَّاء كما نص عليه الشَّيخان.

(٣) قطوف البستان ١٧٣، ولم يذكر «فصل» ضمن البيت!

فالألفُ زيدت لمعنى لا أُنْهَى صَورَةُ الهمزة. وفيه هشام ما لحمزة؛ إلا أَنَّهُ يُحَقِّقُ الهمزة الأولى.

### [سُورَةُ الطَّلَاقِ]

قوله تعالى: ﴿وَالَّتِي بَيِّنَنَّ﴾ (٤)، قَالَ ابْنُ الْجَزَرِيِّ: «وَاخْتَلَفَ أَيْضاً أَصْحَابُنَا فِي إِدْغَامِ ﴿وَالَّتِي بَيِّنَنَّ﴾ فِي الطَّلَاقِ عَلَى وَجْهِ إِبْدَالِ الهمزة يَاءً سَاكِنَةً، فَذَهَبَ الشَّاطِبِيُّ وَالدَّانِيُّ وَالصَّفْرَاوِيُّ وَغَيْرُهُمْ إِلَى الْإِظْهَارِ، وَذَهَبَ الْآخَرُونَ إِلَى الْإِدْغَامِ. وَقَرَأْنَا بِالْوَجْهِينَ. وَليْسَ الْوَجْهَانِ<sup>(١)</sup> عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ مَخْتَصِّينَ بِمَذْهَبِ أَبِي عَمْرٍو؛ بَلْ يَجْرِيَانِ لَهُ وَ لِلْبَزِي. وَاللَّهِ أَعْلَمُ<sup>(٢)</sup>. انْتَهَى.

وَقَالَ الْمَنْصُورِيُّ: «وَمِنْ طَرِيقِ (الشَّاطِبِيَّةِ) لَهَا الْإِظْهَارُ فَقَطُ<sup>(٣)</sup>. انْتَهَى<sup>(٤)</sup>».

### [سُورَةُ التَّحْرِيمِ]

قوله: ﴿طَلَّقَكُنْ﴾ (٥)، قَالَ فِي (التَّيْسِيرِ): «وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْأَدَاءِ فِي قَوْلِهِ ﴿طَلَّقَكُنْ﴾ فِي التَّحْرِيمِ فَكَانَ ابْنُ مَجَاهِدٍ يَأْخُذُ فِيهِ بِالْإِظْهَارِ، وَعَلَى ذَلِكَ عَامَّةُ أَصْحَابِهِ. وَأَلْزَمَ الْبَزِي أبا عمرو إدغامه؛ فدلَّ ذلك على أَنَّهُ يرويه عنه بِالْإِظْهَارِ، وَقَرَأْتُهُ بِالْإِدْغَامِ، وَهُوَ الْقِيَاسُ لِثِقَلِ الْجَمْعِ وَالتَّأْنِيثِ<sup>(٥)</sup>. انْتَهَى.

(١) يعني: الإبدال والتسهيل.

(٢) تقريب النثر: (ص ٩٥).

(٣) إرشاد الطلبة للمنصوري: (ص ٢٥٩).

(٤) وجوز الخليلي الوجهين، وقال: «وبها قرأتُ وبها أقرئ». حل المشكلات: (ص ١٦١).

(٥) التيسير: (ص ١٣٣)، وتبعه على ذلك الشاطبي، فقال:

## [ سُورَةُ الْقَلَمِ ]

قوله: ﴿ت وَالْقَلَمِ﴾ (١)، فيه لورش: الإظهارُ والإدغامُ، كما في (التيسير)<sup>(١)</sup>. وهشامٌ له في ﴿أَنْ كَانَ﴾ (١٤) الفصلُ وابنُ ذكوانٍ عدمه، كلاهما مع التسهيل<sup>(٢)</sup>.

## [ سُورَةُ الْحَاقَّةِ ]

قَالَ رَجَمَهُ اللَّهُ: قوله في الحاقّة: ﴿كُنِّيَّةٌ﴾ (١١) ﴿إِنِّي﴾ (١٩، ٢٠) و﴿مَالِيَةً﴾ (٢٨) ﴿هَلَكَ﴾ (٢٨، ٢٩) ونظائرهما، بسكتةٍ يسيرةٍ في الوصلِ لمن يُبْتَهَا فيه. انتهى<sup>(٣)</sup>.

أَمَّا ﴿كُنِّيَّةٌ﴾ (١١) ﴿إِنِّي﴾ ففيه لغيرِ ورشٍ<sup>(٤)</sup>: حذفُ الهاءِ وصلًا، على مذهبِ النّحويين، وهو لحنٌ لمخالفتِهِ المرسومِ. وإثباتُها وصلًا بنيةٍ الوقفِ على مذهبِ القراءِ، وفيه موافقةُ المرسومِ<sup>(٥)</sup>.

«إدغام ذي التحريم طلقن قل ... أحق وبالأنثيث والجمع أنقلا» رقم (١٣٥).

(١) التيسير: (ص ٤٩٣)، وتبعه الشاطبي فقال: «وفيه الخلف عن ورشهم خلا» بيت رقم (٢٨١).

(٢) أما هشام فليس له إلا التسهيل مع الإدخال كما ذكر؛ لأنه طريق الخلواني، وأما ابن ذكوان فقال عنه ابن الجزري: «وقد قرأت له بكل من الوجهين، والأمر في ذلك قريب» يعني التسهيل مع الإدخال وعدمه. ينظر: النثر: (ص ٢٥٧).

(٣) تكلم ابن الجزري والحسيني والخليجي عن الخلاف في كلمتي (كتابه) و(ماله). ينظر: النثر:

(ص ٣٠٥)، مختصر بلوغ الأمانة: (ص ٢٢٩)، حل المشكلات: (ص ١٦٢).

(٤) في (ب): «لورش».

وإثباتها من غير نية وقف، وهو لحنٌ، كما أشار إليه وإلى حذفها وصلًا للإمام القيسيُّ الفاسيُّ بقوله:

«وَفِي وَصْلِهَا لَحْنٌ كَذَلِكَ بِحَذْفِهَا مُخَالَفَةُ الْمَرْسُومِ إِنْ كُنْتَ ذَا حُجْرٍ»<sup>(١)</sup>

وعلى إثباتها وصلًا<sup>(٢)</sup> يمتنع وصلٌ خلفٍ عن حمزة بلا سكتٍ.

وأما ورشٌ فله وجهان إنشعَبًا عن طريق الأزرق: فالنقلُ عن ابن هلال عنه طردًا للباب، وجهه: وجودُ<sup>(٣)</sup> شرطه لفظًا.

وتركُه عن ابن سيفٍ عنه. قال في (إيجاز البيان): «الروايتان عنه صحيحتان؛ غير أن مَنْ رَوَى النُّقْلَ سَلَكَ مَذَاهِبَ الْقِرَاءِ لِأَنَّهَا كَالْأَصْلِيَّةِ يَجِبُ النُّقْلُ إِلَيْهَا، وَمَنْ تَرَكَهُ سَلَكَ مَذَاهِبَ النُّحَاةِ فِي إِثْبَاتِهَا فِي الْوَقْفِ فَقَطْ، فَإِذَا وَصِلَتْ فَعَلَى نِيَّةِ الْوَقْفِ، لِأَسْبَابِهَا وَالكَلِمَةُ رَأْسُ آيَةٍ»<sup>(٤)</sup>.

<sup>(٥)</sup>المنتوري<sup>(١)</sup>: «وترك النقل هو المشهور المعمولُ به»<sup>(٢)</sup>.

(١) سقطت من (ب).

(٢) الأجوبة المحققة (الرائية) للقيسي: (٧٠٧/٢).

(٣) في (أ) زيادة كلمة «لحن» فتصبح العبارة «وعلى إثباتها وصلًا ولحن يمتنع وصل خلف عن حمزة..» ويبدو أن الكلمة زائدة لذلك استبعدتها من الأصل فتصبح عبارة النسخ الأخرى أصوب.

(٤) في (ب): زيادة كلمة «طرد».

(٥) لم يتيسر لي الوقوف على الكتاب؛ لكن نقله عنه بنصه ابن القاضي في الفجر الساطع: (٤٧٤/٢)، ونقله بمعناه المنتوري في شرحه على الدرر: (ص ٣٦٥).

(٦) في ظاهر العبارة إضمار، يقدر بـ«قال» أو نحوه، وهذا موافق لمنهج ابن القاضي في الفجر الساطع من عدم ذكر ذلك. وكذا في السطر التالي عند «ابن الجزري».

ابن الجزري: «الجمهور»<sup>(٢)</sup> على إسكان الهاء من أجل أنها هاء سكت<sup>(٣)</sup>. انتهى.  
وعلى ما ذكر في الإيجاز تخرج قراءة نافع رحمه الله تعالى ﴿وَحَيَايَ﴾ (الأنعام: ١٦٢)  
بسكون الياء، كأنه نوى الوقف عليها وإن لم يقف، وكذلك قراءة قبل  
﴿وَجِئْتُكَ مِنْ سَيْبٍ﴾ (النمل: ٢٢) بسكون الهمزة في الوصل.

وعلى ما ذكر إذا جمع مع ﴿مَالِيَةَ﴾<sup>(٤)</sup> هَلَاكَ ﴿لورشٍ﴾.

قال في أنوار التعريف للإمام الجزولي الحامدي<sup>(٥)</sup>: «تنبيه: مَنْ أَخَذَ [فِي ﴿كَنِيَّةٍ﴾  
بالنقل]<sup>(٦)</sup> فينبغي أن يأخذ في ﴿مَالِيَةَ﴾ بالإدغام - قلت<sup>(٧)</sup>: وأعلن مكّي بلزوم  
الإدغام قائلاً: (لأنَّ مَنْ نَقَلَ أَجْرَاهَا مُجْرَى الْأَصْلِي حِينَ أُلْقِيَ عَلَيْهَا الْحَرَكَةُ وَقَدَّرَ  
ثَبُوتَهَا فِي الْوَصْلِ - وَمَنْ أَخَذَ فِيهِ بِالْتَّحْقِيقِ فَيَنْبَغِي أَنْ يَأْخُذَ فِي ﴿مَالِيَةَ﴾

(١) هكذا في (ب، د)، وفي (أ، ج): «الينقري». والمقصود بالمتوري هو: أبو عبد الله محمد بن عبد  
الملك بن علي القيسي، محدث فقيه مقرئ، من أشهر مؤلفاته: شرح الدرر اللوامع، (ت ٨٣٤هـ)،  
ينظر: معجم المؤلفين: (١٠/٢٥٧)، الأعلام: (٦/٢٥٠)، شرحه على الدرر: (ص ١٤).

(٢) هذا نص كلام المتوري في شرح الدرر اللوامع: (ص ٣٦٥).

(٣) في (ب): «المشهور المعمول ابن الجزري على...» وفي العبارة خلل وسقطت كذلك:  
«الجمهور».

(٤) تقريب النشر: (ص ١٣٥)، ونصه: «فروى الجمهور إسكان... الخ».

(٥) هو محمد بن أحمد بن أبي القاسم بن الغازي الجزولي الحامدي الفاسي، أخذ عن ابن عاشر  
والتلمي، وله شرح لتفصيل عقد الدرر لابن غازي، (كان حيا ١٠٢٦ هـ)، ينظر: معجم  
المؤلفين: (٨/٣٠٩)، قراءة نافع: (ص ١١٧٨).

(٦) سقطت في كتابه بالنقل من ب.

(٧) يعني: الشيخ هاشم.

بالإظهار»<sup>(١)</sup>، قال<sup>(٢)</sup>: «وبه<sup>(٣)</sup> أخذت»، ثم قال: «انظره مع ما حكاه الداني في المنبهة؛ إذ حكى الإدغام وأنه هو القياس وغيره شاذ، حيث قال: وإن أردت الوصل.. الخ»<sup>(٤)</sup>.

وأما «مَالِيَّةٌ»<sup>(٥)</sup> هَلَاكٌ فقد ذكر الداني رحمه الله في الإيجاز أن فيه لكل القراء ثلاثة أوجه: ثبوت الهاء في الوصل وإدغامها على القاعدة في المثلين، وهو مذهب القراء، وبه أعلن في منبته، حيث قال:

«وَإِنْ أَرَدْتَ الْوَصْلَ دُونَ الْوَقْفِ      أَدْعَمْتَ هَاءَ السَّكْتِ دُونَ خُلْفِ  
فِي مَالِيَّةِ هَلَاكَ لِلتَّمَانِيلِ      كَذَا أَخَذْنَا عَنْ الْأَفَاضِلِ  
وَذَلِكَ الْقِيَاسُ فَأَعْلَمْنَاهُ      وَاطَّرَحَ مَا شَذَّ وَالْهَاءُ عَنْهُ»<sup>(٦)</sup>

انتهى.

وقال شيخ شيخنا ابن القاضي رحمه الله:

«وَمَالِيَّةٌ هَلَاكَ بِالْإِدْغَامِ      لِكُلِّهِمْ عَنْ سَائِرِ الْأَعْلَامِ»<sup>(٧)</sup>

(١) ما بين (١) فحوى كلام الإمام مكي بن أبي طالب في التبصرة: (ص ٩٣).

(٢) يعني الجزولي.

(٣) في (ب): «وبد أخذت». وفي أنوار التعريف بلفظ: «وبهذا الأخير أخذت».

(٤) ينظر: كتاب أنوار التعريف للجزولي: (ص ٧٠)، مع اختلاف يسير.

(٥) أي: أتركه، مختار الصحاح للرازي: (ص ٣٥٢). وفي (د): «شذوا له».

(٦) الأرجوزة المنبهة على أساء القراء والرواة للداني: (ص ٢٢٧)، بيت رقم (٧٧٤-٧٧٦).

(٧) لم أعر عليه.



قال المتوري الأندلسي - بعد ما ذكر أن إظهار الهاء وصلًا لا يتأتى إلا بسكتة لطيفة: «وأما إذا وصلت ولم تسكت فلا يُمكن غير الإدغام؛ لأنَّها مثلان والأوَّل ساكنٌ. وقال الشيخ الشاطبي<sup>(١)</sup>: «وَمَا أَوَّلُ الْمُثَلِّينِ»<sup>(٢)</sup>.. الخ.

الثاني: حذفها في الوصل، وهو مذهب النحويين، قال الإمام أبو عبد الله القيسي: في الأجوبة المحققة عن أسئلة متفرقة: «وهو أوجه الأقوال، ومذهب القراء آثر»<sup>(٣)</sup>.

الثالث: ثبوتها في الوصل بنية الوقف<sup>(٤)</sup>.

قال في (اللآلي الفريدة): «وما نُوي الوقف عليه فحكمه حكمُ الموقوف عليه، والموقوف عليه<sup>(٥)</sup> لا يُدغمُ فيما بعده..» إلى أن قال: «ويجوزُ الإدغامُ لمراعاةِ الاتصالِ اللفظيِّ كما كان النَّقلُ في تلكِ لذلك»<sup>(٦)</sup>. انتهى.

والمستحبُّ أن يوقفَ على هاءِ السكتِ ولا توصل.

(١) في (ب): «وقد قال الشاطبي». وفي (د): «..قاله...». وسقط ما قبل «الشاطبي» من (ج).

(٢) شرح الدرر اللوامع للمتوري: (ص ٣٦٦). قال الشاطبي: «وما أول المثلين فيه مسكن فلا بد من إدغامه متمثلاً». رقم (٢٧٦).

(٣) لم أعر عليه.

(٤) ذكر الأوجه الثلاثة باختصار ابن القاضي نقلا عن الإيجاز للداني. ينظر: الفجر الساطع:

(١١/٣).

(٥) جملة «الموقوف عليه» سقطت من (ب).

(٦) اللآلي الفريدة للفاصي: (ص ٢٣٠).

قَالَ الدَّانِي: «وَأَكْثَرُ شَيْوِخِنَا يَسْتَحِبُّونَ الْوَقْفَ عَلَيْهَا، أَي: عَلَى هَاءِ السَّكَبِ، وَلَا تَوْصُلُ<sup>(١)</sup>؛ لِأَنَّهُ يَجْتَمِعُ فِي ذَلِكَ<sup>(٢)</sup> صَحَّةُ مَذْهَبِ النَّحْوِيِّينَ وَمُوَافَقَةُ الْقِرَاءَةِ فِي إِثْبَاتِهَا<sup>(٣)</sup>. وَقَالَ مَكِّي فِي (الْكَشْفِ): «وَالِاخْتِيَارُ الْوَقْفُ عَلَى الْهَاءِ؛ لِأَنَّهُ أَصْلُ الْعَرَبِيَّةِ»<sup>(٤)</sup>. الْمَتَوَرِيُّ: «وَهَذَا هُوَ الْوَجْهُ عِنْدِي، وَبِهِ آخُذُ»<sup>(٥)</sup>. انْتَهَى.

وَعَلَيْهِ إِذَا جَمَعَ مَعَ ﴿كُنَيْيَةً﴾ (١١) ﴿إِنِّي﴾ فَيَأْتِي فِيهَا إِثْبَاتُ الْهَاءِ وَصَلَاً بِنِيَةِ الْوَقْفِ، وَإِدْغَامُ الثَّانِي مِرَاعَاةً لِلْخِلَافِ. وَالْمَرْجِعُ فِي ذَلِكَ كُلَّهُ إِلَى الْأَخْذِ.

اعْلَمْ أَنِّي أَخَذْتُ عَلَى أَشْيَاخِنَا الْمَغَارِيَةَ بِإِظْهَارِ الْأَوَّلِ مَعَ إِدْغَامِ الثَّانِي مِنْ طَرِيقِ السَّبْعَةِ وَمِنْ طَرِيقِ عَشْرِ نَافِعٍ بِإِظْهَارِهِمَا لِغَيْرِ وَرْشٍ. وَأَمَّا وَرْشٌ فَلَهُ ثَلَاثَةُ طَرِيقٍ<sup>(٦)</sup>: طَرِيقُ الْأَزْرَقِ وَالْأَصْبَهَانِيِّ وَعَبْدُ الصَّمَدِ، فَمَنْ لَهُ التَّقْلُّ وَهُوَ الْأَزْرَقُ فِي أَحَدٍ وَجْهِهِ وَالْأَصْبَهَانِيُّ وَعَبْدُ الصَّمَدِ لَهُ إِدْغَامُ الثَّانِي، وَمَنْ لَهُ تَرْكُهُ وَهُوَ الْأَزْرَقُ لَهُ إِظْهَارُ الثَّانِي. وَتَقْدَمُ نَصُّ أَسَاتِذِنَا أَنَّهُ يَسْكُتُ عَلَيْهَا سَكْتَةً<sup>(٧)</sup> سِيرَةً مِنْ طَرِيقِ (السَّبْعَةِ)،

(١) مِنْ قَوْلِهِ: «قَالَ الدَّانِي..» إِلَى «تَوْصُلٍ» سَقَطَ مِنْ (ب).

(٢) فِي (ب): «أَنَّهُ يَجْتَمِعُ فَذَلِكَ».

(٣) نَقَلَ الْمَتَوَرِيُّ هَذَا النَّصَّ عَنْ إِرْشَادِ الْمُتَمَسِّكِينَ لِلدَّانِي فِي شَرْحِ الدَّرْرِ اللَّوَامِعِ: (ص ٣٦٧)، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: «أَنَّ يَوْقِفَ عَلَيْهَا» بِدَلَا عَنِ: «الْوَقْفُ عَلَيْهَا». وَكُتِبَ إِرْشَادُ الْمُتَمَسِّكِينَ غَيْرَ مَوْجُودٍ وَلَا ذَكَرَ لَهُ إِلَّا عِنْدَ شِرَاحِ الدَّرْرِ اللَّوَامِعِ مِنَ الْمَغَارِيَةِ، كَمَا ذَكَرَ فِي مَعْجَمِ مَوْالِفَاتِ الدَّانِي (ص ١٥).

(٤) الْكَشْفُ عَنْ وَجْهِهِ الْقِرَاءَاتِ لِلْقَيْسِيِّ: (ص ٩٤) بِمَعْنَاهُ.

(٥) شَرْحُ الدَّرْرِ اللَّوَامِعِ لِلْمَتَوَرِيِّ: (ص ٣٦٧).

(٦) سَقَطَتْ مِنْ (ب).

(٧) فِي (ب): «بِسَكْتَةٍ».

وكذلك قال المنصوري في شواهد (الطيبة) من طريق العشرة<sup>(١)</sup>، وعليه يتعطل وصل خلف عن حمزة بلا سكت؛ لأنه لحن، وعليه فلا يصح عندها وصل الهاء بنية الوقف لتغايرهما؛ إلا إذا أولت بنية<sup>(٢)</sup> الوقف بسكتة لطيفة، وبه صرح بعضهم. وأما من طريق الدرّة فلم أفق على نص في ذلك، والظاهر من نصّ الشواذ<sup>(٣)</sup> يقتضي مساواتها للطيبة. والله تعالى أعلم.

وإذا جمعت للأزرق ﴿لَا تَحْفَنُ مِنْكُمْ خَافِيَةٌ﴾ (١٨) إلى ﴿كُنْيَةٌ﴾ (١٩) ﴿إِنِّي﴾ (٢٠): فتح ﴿تَحْفَنُ﴾ يأتي عليه: قصرُ البدلين، وتوسطهما، كلاهما مع الإسكانِ من (الشَّاطِيبَةِ)، وطولُ البدلين مع الإسكانِ من (الشَّاطِيبَةِ). ومع النَّقْلِ من (الهداية) و(التجريد) عن<sup>(٤)</sup> عبد الباقي<sup>(٥)</sup> عن أبيه<sup>(٦)</sup> عن ابنِ عراك<sup>(٧)</sup> عن ابنِ هلال<sup>(٨)</sup> عن النَّحاسِ<sup>(٩)</sup> عنه.

(١) إرشاد الطلبة للمنصوري: (ص ٢٦٤).

(٢) في (ج، د): «نية».

(٣) هكذا في (أ) إلا أن الدال غير منقوطة، وأما في (ب) فكتبت: «الشعرا هذا تقتضي». وفي (ج، د): «الشواهد».

(٤) سقطت من (ب).

(٥) هو: عبد الباقي بن فارس بن أحمد الحمصي ثم المصري مقرئ مصدر مجود، روى القراءات عرضاً عن والده. قرأ عليه: أبو القاسم بن الفحام وأبو علي بن بليمة، وغيرهما. (ت: حدود ٤٥٠هـ). ينظر: معرفة القراء: (١/٢٣٦)، غاية النهاية: (١/٣٥٧).

(٦) هو: فارس بن أحمد بن موسى بن عمران أبو الفتح الحمصي الضرير، نزيل مصر، الأستاذ الكبير الضابط الثقة قرأ عليه: ولده عبد الباقي والحافظ أبو عمرو الداني. (ت: ٤٠١هـ). ينظر: معرفة القراء: (١/٢١٢)، غاية النهاية: (٢/٥).

(٧) هو: عمر بن محمد بن عراك بن محمد أبو حفص الحضرمي المصري الإمام، أستاذ في قراءة

وتقليل ﴿تَخَفَنُ﴾ [يأتي]<sup>(٣)</sup> عليه توسط البدلين مع الإسكانِ مِنَ (الشَّاطِئِيَّةِ)، ومع النَّقْلِ مِنَ (الشَّاطِئِيَّةِ)، وطولُ البدلين مع الإسكانِ مِنَ (الشَّاطِئِيَّةِ)، ومع النَّقْلِ مِنَ<sup>(٤)</sup> الكاملِ، ويحتَمِلُ مِنَ (الشَّاطِئِيَّةِ).

### [سُورَةُ الْقِيَامَةِ]

قوله: ﴿الْمَغْفِرَةَ﴾ (المدثر ٥٦) ﴿لَا أَقِيمُ﴾ (١) وأخواتها<sup>(٥)</sup>، المعلومةُ روايةُ المغاربةِ فيها للأزرقِ وأبي عمرو وابنِ عامرٍ [بالسكِّتِ]<sup>(٦)</sup> بين السورتين، والبسملَةُ تبعاً لظاهرِ (التيسير)<sup>(٧)</sup>. ولحمزةٌ بالسكِّتِ فقط.

ورش، قرأ عليه: أحمد بن علي بن هاشم، وأبو الفتح فارس بن أحمد، وجماعة، (ت: ٣٨٨هـ).  
ينظر: معرفة القراءة: (١٩٩/١)، غاية النهاية: (٥٩٧/١).

(١) هو: أحمد بن عبد الله بن هلال الأزدي، أبو جعفر الأزدي المصري أستاذ كبير محقق ضابط، قرأ على أبيه وعلى إسماعيل بن عبد الله النحاس، وغيرهما، (ت: ٣١٠هـ). ينظر: معرفة القراءة: (١٥٤/١)، غاية النهاية: (٧٤/١).

(٢) هو: إسماعيل بن عبد الله بن عمرو التجيبي أبو الحسن النحاس شيخ مصر محقق ثقة كبير جليل، قرأ على الأزرق صاحب ورش وهو أجل أصحابه وعلى عبد الصمد بن عبد الرحمن، قرأ عليه: إبراهيم بن حمدان وأحمد الخياط وأبو هلال وهو أجل أصحابه، (ت: حدود ٢٨٠هـ). ينظر: معرفة القراءة: (١٣٤/١)، غاية النهاية: (١٦٥/١).

(٣) سقطت من (أ).

(٤) من قوله: «من الشاطئية وطول...» إلى «النقل من» سقطت من (ب).

(٥) والمقصود المواضع الأربعة، وهي ما بعدها (ويل) أو (لا)، وسيذكرها المؤلف قريباً.

(٦) سقطت من (أ).

(٧) ينظر: التيسير: (ص ١٢٤).

قَالَ فِيهِ: «وكان بعضُ شيوخنا يفضِّلُ في مذهبِ هؤلاء الساكنين<sup>(١)</sup> بالتَّسْمِيَةِ بين المدثرِ والقيامَةِ، وبين الانفطارِ والمطففينِ، وبينَ الفجرِ والبلدِ، وبين العصرِ والهمزة؛ لأجلِ دفعِ السَّامِعِ، ويسكتُ بينهما سكتةً خفيفةً<sup>(٢)</sup> في مذهبِ حمزةَ والواصلينِ وليس في ذلك أثرٌ يروى<sup>(٣)</sup> عنهم، وإنَّما هو استحبابٌ مِنَ الشُّبُوحِ<sup>(٤)</sup>». انتهى.

إلا أَنِّي قرأتُ على غيرِ المغاربةِ بالثلاثةِ له ولأبي عمرو وابنِ عامرٍ، ولحمزةَ بالسَّكْتِ والوصلِ، وعليه فإذا جمعتَ قوله: ﴿تُرَلَّتْشُلُنُ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ﴾ (التكاثر ٨) إلى ﴿وَبِئْسَ لِكُلِّ هُمْزَةٍ﴾ (الهمزة ١) فَمَنْ له السَّكْتُ على ﴿النَّعِيمِ﴾ فله السَّكْتُ على ﴿بِالصَّبْرِ﴾ (العصر ٣) والبسملَةُ وجهان، وَمَنْ له الوصلُ بين التكاثرِ والعصرِ فله الوصلُ والسَّكْتُ فيما بين العصرِ والهمزةِ، وَمَنْ له البسملَةُ فيما بين التكاثرِ والعصرِ فله البسملَةُ فيما بين العصرِ والهمزةِ<sup>(٥)</sup>.

قَالَ رَجَمَهُ اللهُ: سورةُ القيامَةِ، قوله تعالى: ﴿فَلَا صَلَفَ وَلَا ضَلَّ﴾ (٣١)، لورشٍ بالترقيقِ والتَّغْلِيظِ، ومعلومٌ أَنَّ التَّرْقِيقَ إِنَّمَا يَكُونُ مَعَ التَّقْلِيلِ، والتَّغْلِيظُ إِنَّمَا يَكُونُ مَعَ الفَتْحِ،

(١) في (ب): «الساكنين». والكلمة لم أجد لها في التيسير، وهي في تحبير التيسير: (ص ٣٩).

(٢) في (ب): «لطيفة».

(٣) كذا في (ب، ج، د)، وهو الموافق لما في التيسير. وفي (أ): «روي».

(٤) التيسير: (ص ١٢٤)؛ إلا أَنَّهُ لم يذكر «لأجل دفع السامع» وكذا: «الواصلين» والثانية في

التحبير: (ص ٣٩).

(٥) ينظر: مختصر بلوغ الأمانة: (ص ١٥٩)، حل المشكلات: (ص ١٦٤).

وكذلك قوله في سورة الأعلى: ﴿وَذَكَرْنَا رَبَّهٖ فَصَلَّى﴾ (الأعلى: ١٥)، وفي العلق ﴿عَبْدًا إِذَا صَلَّى﴾ (١٠). انتهى<sup>(١)</sup>.

وعليه إذا جمعت ﴿فَلَا صَلَفَ وَلَا صَلَّى﴾ إلى ﴿أَوَّلَكَ﴾ (القيامة ٣٤)، فيأتي على ترقيق اللام في ﴿صَلَّى﴾ مع التقليلِ الفتحِ والتقليلِ في ﴿أَوَّلَكَ﴾، [وعلى تغليظ اللام مع الفتحِ [الفتحِ والتقليلِ في ﴿أَوَّلَكَ﴾]<sup>(٢)</sup>؛ لكن التقليلِ في ﴿أَوَّلَكَ﴾ مِنَ الشَّاطِئَةِ عَلَى الْمَرْجُوحِ وَمِنَ التَّيْسِيرِ عَلَى غَيْرِ الْأَقْسِ.

وإن قرأ<sup>(٣)</sup> له بالترقيق فقط لأنه رأسُ آيةٍ فلا بأس.

قال رَجَمَهُ اللهُ: وقوله: ﴿أَوَّلَكَ﴾ (القيامة ٣٤) في حرفيه، ليس من رؤوس الآي. انتهى.

قلت: وكذلك ﴿بَلَى﴾ (٤) و﴿الْقَى﴾ (١٥)، وإلى الكل أشار شيخُ شيخنا ابنُ القاضي بقوله:

«وَأَرْبَعٌ لَدَى الْقِيَامَةِ بَدَتْ  
أَلْقَى بَلَى أَوْلَى بِفَاءٍ سَقَطَتْ»<sup>(٤)</sup>

(١) تحريرات المنصوري: (ص ٣٠٢)، وقال عن وجه الترقيق مع التقليل: «وهو الأرجح».

(٢) ما بين المعقوفين سقط من (أ).

(٣) في (ب، ج): «قرئ».

(٤) لم أقف عليه.

## [سُورَةُ الْإِنْسَانِ]

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَقَوْلُهُ تَعَالَى: فِي سُورَةِ الْإِنْسَانِ: ﴿قَوَارِيرًا﴾ (١٥) ﴿قَوَارِيرًا﴾ (١٦، ١٥) أَجْمَعُوا عَلَى الْوَقْفِ بِالْأَلْفِ [فِي الْأُولَى] (١) إِلَّا حَمْزَةً، وَوَقَفَ عَلَى الثَّانِي كَذَلِكَ مَنْ نَوَّنَ وَصَلًا فَقَطْ وَهَشَامٌ. انْتَهَى (٢).

## [سُورَةُ الْمُرْسَلَاتِ]

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَقَوْلُهُ فِي سُورَةِ الْمُرْسَلَاتِ: ﴿أَلْزَخْلَقُ﴾ (٢٠)، لِلشُّوسِيِّ بِالْإِدْغَامِ الْمُحَضِّصِ. انْتَهَى.

وَكَذَلِكَ مَنْ بَقِيَ مِنَ الْقِرَاءِ السَّبْعَةِ، وَخَصَّ الشُّوسِيُّ بِالذِّكْرِ دُونَ مَنْ بَقِيَ مِنَ الْقِرَاءِ دَفْعًا لِمَا يُتَوَهَّمُ مِنْ أَنَّهُ يَأْتِي لَهُ إِدْغَامٌ مَعَ إِبْقَاءِ الصَّفَةِ؛ لِأَنَّهُ قَطْبُ الْإِدْغَامِ فِي بَابِهِ. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ (٣).

(١) سقطت من (أ).

(٢) قَالَ الشَّاطِبِيُّ: «فِي الثَّانِي نَوَّنَ إِذْ رَوَّوْا صَرْفَهُ وَقَلَّ ... يَمُدُّ هَشَامٌ وَاقِفًا مَعَهُمْ وَلَا». رَقْم (١٠٩٥).

(٣) قَالَ ابْنُ الْجَزْرِيِّ: «وَلَا شَكَّ أَنْ مَنْ أَرَادَ بِإِظْهَارِهِ الْإِظْهَارَ الْمُحَضِّصَ فَإِنَّ ذَلِكَ غَيْرُ جَائِزٍ إِجْمَاعًا، وَأَمَّا الصَّفَةُ فَلَيْسَ بِغَلَطٍ وَلَا قَبِيحٍ فَقَدْ صَحَّ عِنْدَنَا نَصًّا وَأَدَاءً، وَقَرَأْتُ بِهِ عَلَى بَعْضِ شَيْوْخِي». ثُمَّ قَالَ: «إِلَّا أَنَّ الْإِدْغَامَ الْخَالِصَ أَصَحُّ رَوَايَةً، وَأَوْجَهُ قِيَاسًا بَلَّ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَجُوزَ الْبَتَّةُ فِي قِرَاءَةِ أَبِي عَمْرٍو فِي وَجْهِ الْإِدْغَامِ الْكَبِيرِ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ يَدْغَمُ الْمُتَحَرِّكَ مِنْ ذَلِكَ إِدْغَامًا مُحَضِّصًا فَإِدْغَامَ السَّاكِنِ مِنْهُ أَوْلَى وَأَحْرَى». النَّشْرُ: (ص ٣٨٠). وَيَنْظُرُ: بِدَائِعِ الْبَرْهَانِ: (ص ٢٥٦).

## [سُورَةُ النَّازِعَاتِ]

قَالَ رَجَمَهُ اللَّهُ: سورة النازعات، قوله تعالى: ﴿أَيُّهَا﴾ ﴿أَيُّهَا﴾ ﴿أَيُّهَا﴾ (١٠، ١١)، الاستفهامُ في الأوَّلِ والخبرُ في الثَّانِي لِنَافِعِ وَابْنِ عَامِرٍ وَالكَسَائِنِيِّ، وَالاستفهامُ فِيهِمَا لَمَنْ بَقِيَ<sup>(١)</sup>.

قَالَ رَجَمَهُ اللَّهُ: قوله: ﴿وَمَا بَدَّلْنَاهَا﴾<sup>(٢)</sup> وَنَحْوُهُ مِنْ رُؤُوسِ الْآيِ الَّتِي وَقَعَ فِيهَا بَعْدَ الْأَلِفِ لَفْظُ «هَا» بِالْفَتْحِ وَالتَّقْلِيلِ لَوْرُشٍ، إِلَّا مَا كَانَ فِيهِ رَاءٌ فَإِنَّهُ بِالتَّقْلِيلِ<sup>(٣)</sup>.  
قَالَ رَجَمَهُ اللَّهُ: قوله: ﴿فَأَمَّا مَنْ طَغَى﴾ (٣٧) رَأْسُ آيَةٍ لِغَيْرِ الْمَدِينِيِّ وَالْمَكِّيِّ. انْتَهَى.  
وَعَلَيْهِ فِيمَا لَأَبِي [عَمْرٍو]<sup>(٤)</sup>.

وَبَعْدَ الْإِمَالَةِ أَخَذْتُ عَلَى الْمَغَارِبَةِ؛ لِكُونِهِ لَيْسَ بِرَأْسِ آيَةٍ عِنْدَهُمْ، وَأَمَّا الْأَزْرُقُ فَقَدْ أَخَذْتُهُ عَلَى الْمَغَارِبَةِ بِالتَّقْلِيلِ فَقَطْ؛ لِأَنَّهُ رَأْسُ آيَةٍ، وَعَلَى الْمَشَارِقَةِ بِالْوَجْهِينِ؛ لِكُونِهِ لَيْسَ بِرَأْسِ آيَةٍ، وَهُوَ الَّذِي يَظْهَرُ مِنْ نِصُوصِ الْأَثْمَةِ.  
فَبَانَ مِمَّا ذَكَرْنَا<sup>(٥)</sup> أَنَّ أَبَا عَمْرٍو لَهُ فِي الْخِلَافِ وَكَذَا الْأَزْرُقُ.

(١) قَالَ الشَّاطِبِيُّ: «وَعَمْرٍو رَضِيَ فِي النَّازِعَاتِ». رَقْم (٧٩٣).

(٢) كَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ، وَالصَّوَابُ بِحَذْفِ: «وَمَا»؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ لَا يَزَالُ عَنِ سُورَةِ النَّازِعَاتِ، وَلَيْسَ فِيهَا: «وَمَا»، وَيَدْخُلُ مَوْضِعَ الشَّمْسِ - الْمُقْتَرَنَ بِ«وَمَا» - فِي الْحُكْمِ تَبَعاً مِنْ قَوْلِ الْمُؤَلِّفِ: «وَنَحْوُهُ»، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٣) قَالَ الشَّاطِبِيُّ: «وَلَكِنْ رُؤُوسِ الْآيِ قَدْ قَلَّ فَتَحَهَا ... لَهُ غَيْرُ مَا هِيَ فِيهِ فَاحْضِرْ مَكْمَلًا». رَقْم (٣١٥).

(٤) سَقَطَ مِنْ (أ).

(٥) فِي (ب)، ج، د: «ذَكَرَ».



ولم يتعرَّض له ﴿وَنَهَى النَّاسَ﴾ (٤٠) على أنه ليس برأس آية، وكذا ﴿يَصَلِّي النَّارَ﴾ (١٢) في سبَّح. قال شيخُ شيخنا ابنُ القاضي رحمه الله بقوله:  
 «وَمَنْ طَعَى تَهَى بِنَزْعِ يَصَلَّى سَبَّحَ وَأَعْطَى اللَّيْلَ فَادْعُ الْمَوْلَى»<sup>(١)</sup>  
 فدرج على أن ﴿طَعَى﴾ ليس برأس آية للبصري<sup>(٢)</sup>.

### [سُورَةُ الْاِنْشِقَاقِ]

قال رحمه الله: قوله في الانشقاق: ﴿وَأَمَّا مَنْ أُوْقِنَتْ كَيْفَهُ، وَرَأَتْ ظَهْرَهُ﴾ (١٠) إلى قوله:  
 ﴿مُحَوَّرٌ﴾<sup>(١١)</sup> ﴿يَلَّحْ﴾ (١٥، ١٤)، لورش سبعة أوجه:  
 قصرُ البدلِ وفتحُ ﴿يَصَلَّى﴾ (١٢) وتغليظُ اللامِ مع فتحِ ﴿يَلَّحْ﴾<sup>(٣)</sup>.  
 وتوسيطُ البدلِ وفتحُ ﴿يَصَلَّى﴾ والتغليظُ مع فتحِ ﴿يَلَّحْ﴾ وتقليله.  
 وتقليلُها مع التَّرْقِيحِ ومدِّ البدلِ.  
 وفتحُ ﴿يَصَلَّى﴾ والتغليظُ مع فتحِ ﴿يَلَّحْ﴾ وتقليله.  
 وتقليلُها مع التَّرْقِيحِ.  
 ومثله قوله في الغاشية: ﴿تَصَلَّى نَارًا حَامِيَةً﴾، ﴿تَشْفَى مِنْ عَيْنٍ أَمِينَةٍ﴾ (الغاشية: ٥، ٤)، إلا  
 أنَّ هناك تأخَّرَ البدلُ وتقدمت الإمالةُ. انتهى.

(١) لم أقف عليه.

(٢) ينظر: النُّشْرُ: (ص ٤٢٤).

(٣) في (ب) زيادة: «لورش» ولا حاجة لتكرارها.

فِي آيٍ عَلَى فِتْحٍ ﴿تَصَلَّى﴾ وَ﴿تُسْقَى﴾ ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ فِي ﴿ءَانِيَرٌ﴾، وَعَلَى تَقْلِيلٍ ﴿تُسْقَى﴾ فَقَطْ تَوْسُطٌ وَطَوَّلٌ ﴿ءَانِيَرٌ﴾، وَعَلَى تَقْلِيلِهَا كَذَلِكَ. اِنْتَهَى.

إِلَّا أَنَّهُ ذَكَرَ فِي الْبَدَائِعِ فِي آيَةِ الْغَاشِيَةِ - بَعْدَ مَا ذَكَرَ أَوْجَهَ الْأَرْزَقِ مِنْ طَرِيقِ (الطَّيْبَةِ) فِيهَا، وَهِيَ سَبْعَةٌ: فَتَحُّهَا مَعَ ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ فِي الْبَدَلِ. وَتَقْلِيلٌ ﴿تُسْقَى﴾ فَقَطْ مَعَ تَوْسُطِ الْبَدَلِ. وَتَقْلِيلُهَا مَعَ الثَّلَاثَةِ أَيْضًا - أَنَّ لَهُ أَرْبَعَةَ أَوْجِهٍ مِنْ (الشَّاطِئَةِ): فَتَحُّهَا مَعَ الْقَصْرِ وَالطَّوْلِ فِي الْبَدَلِ، وَتَقْلِيلُهَا مَعَ التَّوَسُّطِ وَالطَّوْلِ فِيهِ<sup>(١)</sup>. وَكَذَا الْحُكْمُ فِي قَوْلِهِ: ﴿مَا أَعْتَى عَنْهُ مَالُهُ﴾ (المسد: ٢) إِلَى ﴿سَيَصَلَّى نَارًا﴾ (المسد: ٣)<sup>(٢)</sup>.

قَالَ رَجَمَهُ اللَّهُ: قَوْلُهُ فِيهَا: ﴿لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ﴾ (الغاشية: ٢٢) إِلَى قَوْلِهِ: ﴿الْعَذَابَ الْأَكْبَرَ﴾ (الغاشية: ٢٤) خِلَافَ وَجْهَانِ: إِشَامُ الصَّادِ زَائِبًا مَعَ الْوَقْفِ بِالسَّكْتِ، وَإِخْلَاصِ الصَّادِ مَعَ الْوَقْفِ بِالنَّقْلِ. اِنْتَهَى.

وَيَأْتِي لَهُ فِيهِ مِنْ (الْبَدَائِعِ) أَرْبَعَةُ أَوْجِهٍ: اثْنَانِ مَعَ الْإِشَامِ وَاثْنَانِ مَعَ الصَّادِ<sup>(٣)</sup>.

### [سُورَةُ الْفَجْرِ]

قَالَ رَجَمَهُ اللَّهُ: قَوْلُهُ فِي وَالْفَجْرِ: ﴿أَكْرَمِينَ﴾ وَ﴿أَهْتَنِينَ﴾ (١٥، ١٦)، لِأَبِي عَمْرٍو بِحَذْفِ الْيَاءِ فِيهَا عَلَى الْمَشْهُورِ. اِنْتَهَى.

(١) وَجُوزِ الْمَنْصُورِيِّ الْأَرْبَعَةِ فِي (تَصَلَّى) وَ(تُسْقَى). يَنْظُرُ: إِرْشَادُ الطَّلَبَةِ: (ص ٢٧٧).

(٢) بَدَائِعُ الْبِرْهَانِ: (ص ٣٦٢)، وَبِهَذَا يَكُونُ فِيهَا وَجْهَانِ: فَتَحُّهَا، وَتَقْلِيلُهَا.

(٣) يَنْظُرُ: بَدَائِعُ الْبِرْهَانِ: (ص ٣٦٣) وَالْأَوْجُهَةُ هِيَ: السَّكْتُ وَعَدَمُهُ مَعَ الْإِشَامِ وَالصَّادِ.

والمقروء به وجهان؛ إلا أنني قرأتُ على المغاربة بالحذف فقط. قال في (التيسير):  
«وقياسُ قوله في رؤوسِ الآيِ يوجبُ حذفَها، وبذلك قرأتُ وبه أخذُ»<sup>(١)</sup>. انتهى.

### [سُورَةُ اللَّيْلِ]

قالَ رَجَمَهُ اللهُ: قوله في الليل: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى﴾ (٥)، ليس برأسِ آيةٍ. انتهى<sup>(٢)</sup>.

### [سُورَةُ الضُّحَى]

قالَ رَجَمَهُ اللهُ: سورة ﴿وَالضُّحَى﴾<sup>(٣)</sup>، اختصَّ البزِّيُّ بالتكبير عند ختم القرآن من  
آخرِ سورة والضحى مع خاتمة كلِّ سورة إلى آخر القرآن، وقيل: من أولها.  
ولفظه: الله أكبر، وبه قرأتُ وأخذُ<sup>(٤)</sup>.

فإذا ابتدأت سورة والضحى على القولِ بأنَّ التكبيرَ من أولها ففي ذلك ثمانية أوجه  
للبيزِّي خاصة:

القطع على الاستعاذة وعلى التكبير وعلى البسملة.  
ووصلُ البسملة بأولِ السورة.

(١) التيسير: (ص٥٢١). والعمل على الوجهين مع تقديم الحذف عنه؛ إذ هو الأعدل والمقدم كما  
قال ذكر الداني والشاطبي. والخلاف إنما هو في الوصل فقط على أصل مذهبه في الإنبات وصلا  
لا وقفاً. ينظر: حل المشكلات: (ص١٦٩).

(٢) نص على ترك عددها للجميع: الإمام الشاطبي في ناظمة الزهر. ينظر: شرح المخدرات:  
(ص٢٤٦)، بشير اليسر للقاضي: (ص٢٨٣).

(٣) جملة: «قال رَجَمَهُ اللهُ: سورة» سقطت من (ب).

(٤) في (ب): «وقرأت وبه أخذ». وفي (ج، د): «وبه قرأت وبه أخذ».

ووصلُ التَّكْبِيرِ بِالسَّمْلَةِ مَعَ الْقَطْعِ عَلَيْهَا.

ووصلُ التَّكْبِيرِ بِالسَّمْلَةِ أَيْضاً مَعَ وَصْلِهَا بِأَوَّلِ السُّورَةِ.

ووصلُ الاستعاذَةِ بِالتَّكْبِيرِ مَعَ الْقَطْعِ عَلَيْهِ، وَعَلَى السَّمْلَةِ.

ووصلُ السَّمْلَةِ بِأَوَّلِ السُّورَةِ.

ووصلُ الاستعاذَةِ بِالتَّكْبِيرِ أَيْضاً مَعَ وَصْلِ السَّمْلَةِ وَالْقَطْعِ عَلَيْهَا.

ووصلُ الجميعِ. انتهى<sup>(١)</sup>.

ويوافقُ قنبلَ البزِّيِّ في التَّكْبِيرِ عَلَى مَا رَوَاهُ جَهْوَرُ الْعِرَاقِيِّينَ عَنْهُ<sup>(٢)</sup> وَبَعْضُ

المغاربةِ، وَيَحْتَمِلُ مِنَ الشَّاطِئِيِّ.

وَزَادَ جَمَاعَةٌ قَبْلَ التَّكْبِيرِ التَّهْلِيلَ بِلَا تَحْمِيدٍ لِلْبَزِّيِّ مَعَ قَصْرِ (لَا) وَمَدِّهَا لِلتَّعْظِيمِ،

وَأَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ طَرِيقِ الشَّاطِئِيِّ، وَهُوَ طَرِيقُ ابْنِ الْحَبَابِ وَغَيْرِهِ عَنِ الْبَزِّيِّ. وَرَوَاهُ

جَهْوَرُ الْعِرَاقِيِّينَ عَنْ قَنْبَلٍ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ مَجَاهِدٍ وَغَيْرِهِ. وَيَحْتَمِلُ مِنَ الشَّاطِئِيِّ، وَيَنْتَهِي

إِلَى أَوَّلِ النَّاسِ، إِلَّا أَنَّهُ يُؤْتَى بِالتَّهْلِيلِ بِلَا تَحْمِيدٍ فِي آخِرِهَا لِابْنِ كَثِيرٍ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ مِنْ

آخِرِ وَالضُّحَى، وَتَأْتِي السَّمْلَةُ بِلَا تَكْبِيرٍ لِلْبَزِّيِّ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ ابْتِدَاءَ التَّكْبِيرِ مِنْ آخِرِ

وَالضُّحَى، وَهَذَا كُلُّهُ عَلَى الْمَأْخُوذِ [بِهِ]<sup>(٣)</sup> فِي هَذَا الزَّمَانِ هُنَا وَفِيهَا يَأْتِي<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر: تحريات المنصوري: (ص ٣٢٥).

(٢) كذا في (ج، د). وفي (أ): «الجمهور العراقيين عنه». وفي (ب): «جمهور العراقيون فيه».

(٣) سقط من (أ).

(٤) تنظر مسألة التكبير: النثر: (ص ٦٥٧)، حل المشكلات: (ص ١٧١). وهو سنة ثابتة من طريق

القراء؛ استفاضت به أسانيدهم واشتهرت.

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَإِذَا وَصَلْتَ آخِرَ ﴿وَالضُّحَى﴾ بِأَوَّلِ ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ﴾ فَلَهُ فِي ذَلِكَ سَبْعَةٌ أَوْجِهٌ عَلَى التَّقْدِيرِينَ:

القطعُ على آخِرِ السُّورَةِ وعلى التَّكْبِيرِ وعلى البِسْمَلَةِ، وهذا الوجهُ يَحْتَمَلُ كَوْنَ التَّكْبِيرِ لِآخِرِ السُّورَةِ وَأَوَّلِهَا.

ووصلُ البِسْمَلَةِ بِأَوَّلِ السُّورَةِ، وهذا أيضا يَحْتَمَلُ التَّقْدِيرِينَ.

ووصلُ التَّكْبِيرِ بِالبِسْمَلَةِ مع القطعِ عليها، وهذا الوجهُ على تقديرِ كونهِ لأوَّلِ السُّورَةِ.

ووصلُ التَّكْبِيرِ بِالبِسْمَلَةِ أيضا مع وصلِها بِأَوَّلِ السُّورَةِ، وهذا أيضا على تقديرِ كونهِ للأوَّلِ.

ووصلُ آخِرِ السُّورَةِ بِالتَّكْبِيرِ مع القطعِ عليه وعلى البِسْمَلَةِ، وهذا الوجهُ على تقديرِ كونهِ لِآخِرِ السُّورَةِ.

ووصلُ البِسْمَلَةِ بِأَوَّلِ السُّورَةِ، وهذا أيضا على تقديرِ كونهِ لِالْآخِرِ.

ووصلُ الجَمِيعِ، وهذا الوجهُ يَحْتَمَلُ التَّقْدِيرِينَ. انتهى.

ويوافقُ قَبْلَ البَّرِّيِّ على التَّكْبِيرِ، وَيُزَادُ التَّهْلِيلُ بلا تَحْمِيدِ لابنِ كَثِيرٍ وَيَنْتَهِي إلى آخِرِ النَّاسِ، وَالتَّهْلِيلُ مع التَّحْمِيدِ للبَّرِّيِّ وَيَنْتَهِي إلى آخِرِ النَّاسِ، وَإِنْ لم يَكُنْ مِنْ طَرِيقِ الشَّاطِبِيِّ.

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: وإذا أردت أن تقطع القراءة على آخر سورة<sup>(١)</sup> من سور التَّكْبِيرِ على تقدير كونه للآخر كَبُرَتْ مع خاتمة السُّورَةِ، وإن شئت وصلت التَّكْبِيرَ بآخر السُّورَةِ، وإن شئت قطعتَه عنه كما بيَّناه، وحينئذٍ لا يُكَبَّرُ في الابتداء. انتهى.

وعليه فيندرج تكبير قبل مع البزِّي ويُزاد التَّهْلِيلُ بلا تحميد لابن كثير، والتَّهْلِيلُ مع التَّحْمِيدِ للبزِّي، وعليه<sup>(٢)</sup> فلا يُهَلَّلُ ولا يحمَدُ في الابتداء، ويندرج في الأوَّلِ المحتمل الثالث وهو وصل الكل، وفي الثاني المحتمل الأوَّل والثاني.

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: وعلى القول<sup>(٣)</sup> بأنَّ التَّكْبِيرَ من أوَّلِ والضحى فانتهاؤه أوَّل<sup>(٤)</sup> سورة النَّاسِ. وعلى القول بأنه من آخرها فانتهاؤه آخر سورة النَّاسِ، فيأتي بينها وبين سورة الفاتحة خمسة أوجه للبزِّي أيضا: منها اللذان لآخر السُّورَةِ، والثلاثة المحتملة، ولا سكت ولا وصل لأحد فيما بين هاتين السورتين. انتهى.

ومثله مع التَّهْلِيلِ بلا تحميد لابن كثير، ومع التَّهْلِيلِ والتَّحْمِيدِ للبزِّي. وتقدَّم أنَّ تكبير قبل يندرج مع البزِّي.

ثم اعلم أنَّ القطع على آخر السُّورَةِ بلا بسملة سكت، ولذا يندرج سكت حمزة مع سكت الأزرق بين السورتين. والقطع على البسملة أو التَّكْبِيرِ وقف كما في شواهد الطَّبِيبَةِ للمنصوري<sup>(٥)</sup>.

(١) في (ب): «تقطع القرآن على آخر سورته».

(٢) سقطت من (ب).

(٣) «قال رحمه وعلى القول» سقطت من (ب).

(٤) في (ب، ج): «آخر» وهو خطأ.

(٥) إرشاد الطلبة للمنصوري: (ص ٢٨٤).

## [ سُورَةُ الْعَلَقِ ]

قَالَ رَجَمَهُ اللَّهُ: سُورَةُ الْعَلَقِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَنْزَاهُ﴾ (٧)، لِقَبْلِ بِقَصْرِ الْهَمْزَةِ وَبِهِ قَرَأْتُ، وَبِهِ أَخَذُ، وَقَالَ فِي (النَّشْرِ): «وَلَا شَكَّ أَنَّ الْقَصْرَ أَثْبَتُ وَأَصْحُّ عَنْهُ مِنْ طَرِيقِ الْأَدَاءِ»، وَقَالَ: «وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ ابْنَ مَجَاهِدٍ لَمْ يَأْخُذْ بِالْقَصْرِ فَقَدْ أَبْعَدَ فِي الْغَايَةِ وَخَالَفَ الرَّوَايَةَ<sup>(١)</sup>». انْتَهَى. وَبِالْوَجْهِينِ قَرَأْتُ عَلَى الْمَغَارِبَةِ<sup>(٢)</sup>.

وإلى<sup>(٣)</sup> ما خَرَجَ عَنْ طَرِيقِ الْكُتَابِينَ مِنَ الْأَشْيَاءِ الْمُتَقَدِّمَةِ<sup>(٤)</sup> أَشْرْتُ بِقَوْلِي نَظْمًا:

(١) النَّشْرُ: (ص ٦٥٤).

(٢) قَالَ الشَّاطِبِيُّ: «وَعَنْ قَبْلِ قَصْرًا رَوَى ابْنُ مَجَاهِدٍ ... رَأَى وَلَمْ يَأْخُذْ بِهِمْ مَتَعْمَلًا». رَقْمٌ (١١١٥).  
وَقَالَ ابْنُ الْجَزْرِيِّ: «.....» وَأَقْصَرَ ... أَنْ رَأَى زَكَا بِخَلْفٍ». رَقْمٌ (٩٩٥).  
وَقَالَ السَّخَاوِيُّ: «وَقَدْ أَخَذَ لَهُ الْأَثْمَةُ بِالْوَجْهِينِ». يَنْظُرُ: فَتَحَ الْوَصِيدَ: (٤/١٣٢٣)، إِبْرَازِ الْمَعَانِي: (٧٨٦)، الرُّوُضِ النَّضِيرِ: (ص ٢٨٨).

(٣) فِي (ب): «وَعَلَى مَا خَرَجَ عَنْ». وَفِي (ج): «وَالَى مَا خَرَجَ مِنْ».

(٤) فِي (ب): «الْمُقَدِّمَةُ».

قد خرجت عن طريقها فلتعرف <sup>(١)</sup>	حمد المرشد لنظم أحرف
بسملةٍ مِن طريقه منها بدت <sup>(٢)</sup>	في الحرز والتيسير من ذا فقدت
نجم الهدى ابن الجزري فخذ بدا	للعالم ابن عامر قد قال ذا
من ذا لقالون فخذ برهان <sup>(٣)</sup>	إثبات يا الداع وفي دعائي
من غير سبله على التدقيق	أعنتكم للبيزي بالتحقيق
لنجل ذكوان [لذا] ما أفرطوا <sup>(٤)</sup>	كالسین في بصطة كعكس يبسطُ
لابن كثير غير أنه فشا <sup>(٥)</sup>	كذا إدغام يعذب من يشا
منهج ما سلف غيره علا	تقليل توراة لقالون على
لنجل ذكوان على ما قد نُقل	من ذلك عمران بمحض ما قبل
بصلة الميم وشدُّ قد بدا	قبل تَمَنُّ وتفككه هذا
مخفوضه من طريقه لحمزة	راء مكرر بإضجاع أتى
في فأواري ويواري معضلاً <sup>(٦)</sup>	وهو مفقود وعكسه جلا

(١) في (ج، د): «حمداً لمرشد». وفي (ج): «عن طرفها».

(٢) في (ب): «بسملة» موضع «بسملة»..

(٣) في (ب، ج، د): «بالداع» موضع «بالداع»..

(٤) في (ب): «في يبسط كعكس يبسط». وفي (ج): «كعكس يبسط». وأما «لذا» فجميع النسخ كذلك عدا (أ): «لذا».

(٥) في (ج): «كذلك إدغام يعذب من يشاء من».

(٦) في (ج): «حلا» موضع «جلا».



لِعَلَّةَ معلومةٍ عند الملائكة  
 إضجاع رائه لسوس قد نأى  
 من قبل ساكن له قد ثبتاً<sup>(١)</sup>  
 إمالة لذلك حكم ما ثبت<sup>(٢)</sup>  
 نفسي لقصر وارتبط بمده<sup>(٣)</sup>  
 في بيئس لضعفه وما نقل  
 بحذف يائه لدئ الوقف بها  
 مد أئمة بتوبة نُفِي  
 تشديد نونه وفتح ما اتبع  
 لتائه وغيره فانتصف  
 لنجل عمار وذا من جزبه  
 لقبيل من غير طرقة فع<sup>(٤)</sup>  
 من غير طرقة فخذ ما ثبتاً<sup>(٥)</sup>  
 يُنْفَى له الهمز وغيره ورد

لحفص الدوري رئيس النُّبلا  
 ترقيق حيران لورش في رأى  
 وغير فتح متف إذا أتى  
 وحكم شعبة بحرفيه انتفت  
 وحكم ذكوان بهاء اقتديه  
 وشعبة مثل رئيس ما قبل  
 من ما مضى كيدون في أعرافها  
 لنجل عمار هشام ما اقتفى  
 تتبعان لابن ذكوان منع  
 في بائه كذا سكون فاعرف  
 وفتح ياء من أرهطي اقرأ به  
 وهو مفقود ويا في نرتع  
 هيت بضم لابن عمار أتى  
 استيشوا وبابه للبزي قد

(١) في (ج): «نحر» موضع «أتى».

(٢) «حكم»: كذا في (ب، ج، د)، وفي (أ): «حلم».

(٣) «بهاء»: كذا في (أ، ج، د)، وفي (ب) كتبت: «بها» بلا همز. كلمة «نفي»: كذا في (أ، ب)، وفي (ج،

د) كتبت: «نفيء».

(٤) «ويا في»: كتبت في (ج): «وياقي». «نرتع» كتبت في (ب): «ليرتع».

(٥) «من غير طرقة» سقطت من (ب).

أفئدة بحذف يائه عرا  
وحذف يا من شركائي فاعلمن  
نثا لسوس بالإمالة بدا  
قطع يأتوني لشعبة ذُكر  
من طرق قالون بفتح ها ويا  
إيداله في لأهب قد انتقى  
ويا لسوس بإمالة بدت  
يأته بالقصر بطه ما قبل  
في وجبت إدغامه قد انتقى  
لنجل ذكوان بمحض قد يرى  
والفتح للبيزي غير معتمد  
من طريقه وقبيل له عرا  
بضم تا وفتح را في تخرجوا  
أنهما من ذلك سئوق سئوقه  
لنجل عمار أُنزل بلا  
كذا أولقي به قد أعلنّا

لنجل عمار كذلك ذُكرّا  
لأحمد البزّي كذلك فافهمن<sup>(١)</sup>  
من غير طريقه على ما قيّدا  
من غير سبّله بشأن ما ابتدر  
وهو مفقود على ما رويّا  
وغير ذا انتصر له وما خفي  
من غير طريقه بفتح أخذت  
لنجل عمار على ما قد نقل  
لنجل ذكوان على ما سلفا  
إكراههن من غير طريقه جرا  
في بياء عندي فلذلك ما ورد<sup>(٢)</sup>  
إسكانه من غير سبّله جرا<sup>(٣)</sup>  
لنجل ذكوان على ما درجوا  
لقبيلٍ بواوه فألقه  
فصل وتحقيق له ما نقلّا  
من حرر الطرق له وأتقنا<sup>(٤)</sup>

(١) «يا»: سقطت من (ب).

(٢) «والفتح»: كتبت في (ب): «وانفتح».

(٣) في (ج): «يرا» موضع «جرا».

(٤) «أعلنّا»: كتبت في (أ): «أعلمنا». «وأتقنا»: كتبت في (ب): «وأفتنا».

لشهرة الإسكان في يرضه أتى  
 عباد من قبل الذين ياؤه  
 قد ينبغي ذكره في التيسير  
 لصالح أبي شعيب فارتع  
 ثبوتها في الوصل وقفاً سكنت  
 إثبات ياء في التلاق والتناد  
 لفقده من سبل قالون على  
 ونحسات مضجع قد ذكروا  
 لأحمد البزّي ياء ينذرا  
 بالقصر آتفا على ما سلفا  
 لنجل ذكوان إمالة ترى  
 إدغام نخلقكم لسوس لا نجد  
 مصيطر لأكبر إن جمعا  
 لفقده من طريقه إن وجدا  
 رآه بالمد لقبيل فما

لنجل عمار به أخذ الفتى  
 بالحذف في الحالين ذاك شأنه  
 فذكر ذافيه من التحرير<sup>(١)</sup>  
 مراتع الحما لنيل مقنع<sup>(٢)</sup>  
 سوس تفرد به فابتعدت  
 ليس بماأخوذ على المراد  
 مناهج فلذ بقول النبلا<sup>(٣)</sup>  
 لليتهم وغيره قد حرروا<sup>(٤)</sup>  
 مفقودة من طريقه قد قررا  
 لأحمد البزّي من غير خفا  
 من ذلك في الإكرام ما قد حررا  
 عن محضه من طريقه وإن فقد  
 نقل لخلا له قد منعا  
 إشمام ذاك غير نقل وردا  
 له انتصار غيره قد حتما<sup>(٥)</sup>

(١) في (ج): «فذكر ذاقبه من التحرير».

(٢) كلمة «لصالح»: كتبت في (ب): «تصالح»، وفي (د): «الصالح».

(٣) «فلذ»: في (ب، ج): «فلذا».

(٤) في (ب): «مضطجع» موضع «مضجع».

(٥) كلمة «رآه»: كتبت في (ج): «زاد». وسقطت كلمة «قد» من (د).

من خط شيخنا ثلاث نقلت      أئمة بتوبة قد قيّدت  
نخلقكم وكذلك آتوني وما      بقبي له وغيره قد انتمأ<sup>(١)</sup>  
نظمه العبد الضعيف المحقر      اسمه هاشم وتم ما ذكر

### [ سُورَةُ الْكَافِرُونَ ]

قوله: ﴿وَلِي دِينَ﴾ (الكافرون ٦) ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ﴾ (النصر ١): يمتنع التَّهْلِيلُ<sup>(٢)</sup>  
مع التَّكْبِيرِ والتَّهْلِيلُ مع التَّكْبِيرِ والتَّحْمِيدِ للبرِّي مع وجه إسكانِ ﴿وَلِي دِينَ﴾؛ لأنها  
من طريقِ ابنِ الحبابِ، وابنُ الحبابِ ليس له إلا الفتحُ في ﴿وَلِي دِينَ﴾، فإنَّا قد رأينا  
مَنْ يأخذُ بهما شرقاً وغرباً<sup>(٣)</sup>.

### [ سُورَةُ الْمَسَدِ ]

قوله: ﴿مَا أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُ﴾ (٢) إلى ﴿سَيَصِلُنَّ نَارًا﴾ (٣)، فيه للأزرق ثلاثة  
أوجه:

فتحُ ﴿أَغْنَىٰ﴾ يأتي عليه فتحُ ﴿سَيَصِلُنَّ﴾.

وتقليلُ ﴿أَغْنَىٰ﴾ يأتي عليه وجهان في ﴿سَيَصِلُنَّ﴾.

قالَ رَجَمَهُ اللهُ: وإذا ختمَ القارئُ القرآنَ أتبعَ الختمةَ بقراءةِ سورةِ الفاتحةِ وأوَّلِ  
سورةِ البقرةِ إلى قوله: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (البقرة: ٥)، ثُمَّ دَعَا بِمَا أَحَبَّ مِنْ خَيْرِي

(١) كلمة «وكذلك»: كتبت في (ب، ج): «كذاك» بدون واو، وفي (د): «كذلك».

(٢) في (ب): «التسهيل».

(٣) كذا في البدائع: (ص ٣٨٧)، وينظر: النشر: (ص ٤٩١).

الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ. وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ هُوَ الدَّاعِي، وَيُعْتَنَى<sup>(١)</sup> بِالْأَدْعِيَةِ الْمَأْتُورَةِ فِي ذَلِكَ أَيْضًا<sup>(٢)</sup>.

هَذَا آخِرُ مَا التَزَمْتُ تَحْرِيرَهُ بِحَسَبِ الطَّاقَةِ، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ.

وَقَدْ وَافَقَ الْفَرَاغُ مِنْ ذَلِكَ صَبِيحَةَ يَوْمِ السَّبْتِ الْمُبَارِكِ لَسَبْعِ عَشْرَةَ لَيْلَةً خَلُونَ مِنْ شَعْبَانَ عَامِ ثَلَاثَةِ وَأَرْبَعِينَ وَمِائَةٍ وَأَلْفٍ مَضَتْ مِنَ الْهَجْرَةِ النَّبَوِيَّةِ، عَلَى صَاحِبِهَا أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ، وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ<sup>(٣)</sup>.

(١) هَكَذَا ضَبَطْتُ حَرَكَاتَهَا فِي (أ)، وَفِي (ب): «ويعتنى» وَيَحْتَمِلُ اللَّفْظَيْنِ فِي (ج، د).

(٢) يَنْظُرُ: التَّيْسِيرُ: (ص ٥٣٥)، النَّشْرُ: (ص ٦٩٠).

(٣) إِلَى هُنَا مَعْلُ اتِّفَاقٍ بَيْنَ (أ، ب، د)، وَالَّذِي يَظْهَرُ عِنْدِي -وَاللَّهُ أَعْلَمُ- أَنَّ كَلَامَ الْإِزْمِيرِيِّ يَنْتَهِي هُنَا، وَعَلَيْهِ فَتَكُونُ كَلِمَةُ «انتهى» سَقَطَتْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَالَّذِي رَجَّحَ ذَلِكَ أَنَّ الشَّيْخَ هَاشِمَ قَدْ ذَكَرَ فِي مَقْدَمَتِهِ أَنَّ شَيْخَهُ الْإِزْمِيرِي حَجَّ فِي عَامِ ١١٥٣ هـ فَيَكُونُ الْكِتَابُ أَلْفَ بَعْدَ ذَلِكَ لَا قَبْلَهُ بَلَاشِك.

وَيَلِي ذَلِكَ فِي النُّسخَةِ الْأُولَى، الْمُرْمُوزُ لَهَا بِ(أ): وَكَانَ الْفَرَاغُ مِنْ تَغْلِيْقِهِ قَبِيلَ الْعِشَاءِ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ التَّاسِعَةِ مِنْ شَوَالِ سَنَةِ ١١٥٣ هـ. قُلْتُ: وَهَذَا التَّارِيخُ مُتَقَدِّمٌ عَلَى كِتَابَةِ الْمَقْدَمَةِ أَيْضًا حَيْثُ ذَكَرَ فِيهَا أَنَّ شَيْخَهُ عَادَ إِلَى مِصْرَ وَتَوَفَّى بِهَا عَامَ أَرْبَعَةِ وَخَمْسِينَ وَمِائَةٍ وَأَلْفٍ، وَرَبِّمَا يَكُونُ الْمَوْلُفُ رَاجِعًا هَذَا النُّسخَةَ وَأَضَافَ إِلَيْهَا.

وَأَمَّا النُّسخَةُ (ب) فَقَالَ: تَمَّتْ الْكِتَابُ بِعَوْنِ اللهِ الْمَلِكِ الْوَهَّابِ الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى التَّامِّ وَعَلَى رِسُوْلِهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ النَّجِيَاءِ الْبُرَّةِ الْكِرَامِ سَنَةِ ١١٨٠، بِقَلَمِ الْفَقِيْرِ الْحَقِيْرِ أَحْمَدَ بْنَ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدَ بْنَ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بِأَزْرَعَةِ غُفْرَانَ اللهِ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ وَمُتَشَايِخِهِ وَجَمِيْعِ الْمُسْلِمِيْنَ أَمِيْنَ أَمِيْنَ. تَارِيخُ نُسْخَتِهِ أَوَّلُ جُمَادَى ثَانِي سَنَةِ ١٢٠٦.

وَأَمَّا فِي (د) فَكُتِبَ بَعْدَهَا: وَكَانَ الْفَرَاغُ مِنْ تَغْلِيْقِهِ قَبِيلَ الْعِصْرِ يَوْمِ السَّبْتِ السَّابِعَةِ عَشْرَ مِنْ رَبِيعِ الْأَوَّلِ سَنَةِ ١١٩٣.

## خَاتِمَةُ الْمُحَقِّقِ

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وتبعه ومن سار على نهجه. وبعد:

فقد شرفني الله بإتمام دراسة وتحقيق هذا الكتاب القيم، وظهر لي جلياً من خلاله النتائج التالية:

١. أهمية دراسة التحريات وخصوصاً تحريات (الشاطبية)، الأمر الذي دفع كثيراً من العلماء إلى التأليف فيه منذ زمن قديم.

٢. يُعدُّ كتاب (حصن القارئ في اختلاف القارئ) من أهم كتب التحريات، لا سيما وأنَّ مؤلِّفه قد جمع في تَلَمُّذِهِ بين إمامين من أئمة التحريات هما الشيخ يوسف زادة والشيخ الإزميري، وكل منهما إمام لمدرسة في التحريات تختلف عن الأخرى إلى حدِّ كبير، وضم إلى ذلك المدسة المغربية تأثراً وعملاً.

٣. أن هذا الكتاب قد جمع في حقيقته بين كتابين لعلمين من أعلام القراءات هما الشيخ هاشم المغربي والشيخ مصطفى الإزميري، وإن كان أكثره للأول.

وأما نسخة (ج): فأخر اتفاقها مع هذه النسخ عند قوله: «صبيحة يوم» والذي بعدها: الدوشنبه المباركة من ابتداء صفر المبارك عام ستة وتسعين ومائة وألف مضت من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام، وصلّى الله على محمد وآله وصحبه أجمعين. تمت كتبه خضر ابن الحسن الفقير الحقير المعترف بالعجز والتقصير، غفر الله له ولوالديه وأحسن إليهما وإليه.

٤. سعة علم المؤلف واطلاعه، وقدرته على النقد والتحرير لكثير من المسائل؛ سيّما وقد جمع القراءات العشر الصغرى والكبرى وعشر نافع مما يعطي بعداً في الطرح والمناقشة.

٥. لم يُعْطَ الشَّيْخُ هَاشِمُ الْمَغْرِبِيُّ قَدْرَهُ وَمَكَانَتَهُ الْعِلْمِيَّةَ، وَلَمْ تُدْرَسْ آرَاؤُهُ فِي الْعَصْرِ الْحَدِيثِ، وَكَذَا لَمْ تُحَظَّ كِتَابُهُ بِالْعِنَايَةِ إِلَّا فِي السَّنَوَاتِ الْمَتَأَخَّرَةِ، مَعَ أَنَّ بَعْضَهَا لَا يَزَالُ حَتَّى الْآنَ رَهْمِينَ الرَّفُوفِ.

٦. صحّة القاعدة التي نبه عليها المؤلف في التعامل مع ما زاده الشاطبي على التيسير فإن صح من طريق (الطبيّة) فيقرأ به من (الشاطبيّة) مع التنبيه أنّ الشاطبي قد خرج عن طريقه، وإن لم يصح فالأولى أن لا يقرأ به، وإن رأى بعضهم خلاف ذلك.

٧. أنّ عشر نافع التي يقرأ بها المغاربة اليوم أوسع طرقاً عن نافع من طريق (الشاطبيّة)، وبالتالي يصح من طريقها ما يمتنع من طرق المشاركة، كما نص المؤلف على ذلك في غير ما موضع، نحو: اجتماع كلمة (ذكراً) مع البدل، والخلاف في كلمة (سوءات) كذلك، إضافة إلى وجود مدرسة الأخذ بظاهر (الشاطبيّة) عند المغاربة، وهذان الأمران ينبغي استصحابهما في دراسة التحريات.

٨. ينبغي أن لا يفهم من قول الإمام ابن الجزريّ أو أحد أئمة التحريات عن وجه من الوجوه أنّه من الزيادات أو أنّه ليس من طريق (الحرز) أو (التيسير)، أنّ ذلك يعني المنع من القراءة به من طريق (السبعة) بل هو من باب البيان للطرق لا ردها، إلا إذا نصّ الشاطبي على ضعفه، وهذا الذي نبه عليه الشيخ هاشم في الكتاب.

٩. أن القراءة بـ(الشاطبيّة) أعم من القراءة بـ(التيسير)، وقد اعتمد ابن الجزريّ في مصادره (التيسير) واعتمد (الشاطبيّة)، ولو كانت مجرد نظم له لأغنى عنها

(التَّيسِير) أو لأغنت عنه، ولكنها أكبر من ذلك، وفيها من الزيادات والاختيارات الشيء الكثير، وإذا سُلِّم بهذا فإنه يحل كثيراً من مشكلات التحريرات، والتي اضطرب فيها كلام المحررين أنفسهم بين القبول والمنع، كما ظهر جلياً في هذا الكتاب مما وقع فيه الخلاف بين الشيخ هاشم وشيخه الإزميري من أخذ وجه وتركه عند الآخر أو العكس. والله أعلم.

وفي الختام فلإني أورد بعض التوصيات العلمية المقترحة:

١. العناية بتحقيق التراث العلمي عموماً، وما يتصل بالقراءات وتحريراتها خصوصاً، فلا تزال كثير منها لم تخرج بعد إلى النور.
٢. دراسة علم التحريرات دراسة تأصيلية نقدية تاريخية ومقارنة بين كتب الفن ومدارس الإقراء المشرقية والمغربية.
٣. دراسة ما وقع في الحرز مما ذكر فيه الإمام الشاطبي الخلف، دراسة مستفيضة لجميع تلك المواضع.
٤. التعاون بين الجامعات العربية في تبادل الرسائل الجامعية، وإتاحتها على مواقعها كما فعلت جامعة أم القرى - مشكورة - في مكتبتها الرقمية؛ ليتسنى للطلبة الرجوع إليها عند الحاجة.
٥. التركيز في السنوات المنهجية في الدراسات العليا على كثرة عمل البحوث الجزئية التخصصية؛ لتدريب الطالب على كتابة البحوث، والتحقق العلمي الصحيح.





## الفهارس العامة للكتاب

- فهرس الآيات القرآنية.
- فهرس الأحاديث النبوية.
- فهرس الشواهد الشعرية.
- فهرس الأعلام المترجم لهم.
- قائمة المصادر والمراجع.
- فهرس المحتويات.

## فَهْرَسُ الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ

رقم الصفحة	رقم الآية	الآية	السورة
٨٣	٤٠٣	﴿الرَّجِيمِ ﴿٥﴾ تَلِيكَ﴾	الفاحة
٨٤	١	﴿وَلَا الْمَسْأَلِينَ ﴿٥﴾ التَّ﴾	<div style="text-align: center;"> <span style="font-size: 2em;">}</span>  <span style="font-size: 1.5em;">١٥</span>  <span style="font-size: 1.5em;">}</span> </div>
٨٦	٢	﴿لَا رَبَّ﴾	
٨٧	٢	﴿فِيهِ هُدًى لِلشَّاعِرِينَ﴾	
٩١	٤	﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾	
٨٩	٦	﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾	
٩١	٨	﴿وَمِنَ النَّاسِ﴾	
٩٣	١٣	﴿الشُّعْهَاءُ﴾	
٩٣	١٤	﴿مُسْتَهْزِئُونَ﴾	
٩٤	٢٥	﴿مِنَ نَحْوِهَا الْأَنْهَارُ﴾	
٩٥	٢٥	﴿مُطَهَّرَةٌ﴾	
٩٦	٣١	﴿هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ﴾	
٩٦	٣٣	﴿أَنْبِيئِهِمْ﴾	
٩٦	٣٧	﴿فَلَقِيَ آدَمُ﴾	
٩٧	٣٤	﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَكِ كَيْفَ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾	
٩٧	٥٤	﴿بَارِكْ لَكُمْ﴾	

٩٧	٥٥	﴿حَتَّىٰ زَمَىٰ اللَّهُ﴾	
٩٨	٦٥	﴿خَسِيبِينَ﴾	
٩٨	٨٣	﴿الزَّكَاةَ ثُمَّ﴾	
٩٨	١٠٦	﴿مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا﴾	
٨٣	١١٣	﴿بِحُكْمِ بَيْنَهُمْ﴾	
٩٩	١١٤	﴿إِلَّا خَائِفِينَ﴾	
١٠٠	١٢٥	﴿مُصَلِّ﴾	
٨٦	١٣٣	﴿الْمَوْتِ﴾	
١٠١	١٤٠	﴿قُلْ مَا أَنْتُمْ﴾	
١٠١	١٤٢	﴿يَشَاءُ إِنْ﴾	
١٠١	١٨٦	﴿أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾	
١٠٢	٢٠٠	﴿فَأَذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ﴾	
١٠٢	٢٢٠	﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَغْنَيْنَكُمْ﴾	
١٠٣	٢٤٥	﴿وَاللَّهُ يَقْضِ وَيَبْصُطُ﴾	
١٠٤	٢٤٩	﴿هُوَ الَّذِي﴾	
١٠٥	٢٥٤	﴿أَنْ يَأْتِيَ يَوْمَ﴾	
١٠٥	٢٦٤	﴿وَرِثَاءَ النَّاسِ﴾	
١٠٦	٢٨٤	﴿يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾	
١٠٧	٢٨٦	﴿لَا تُؤَاخِذْنَا﴾	
١٠٨	٢٠١	﴿آلَةِ ① اللَّهِ﴾	المراد
١٠٨	٣	﴿التَّزْيِينَةَ﴾	
١٠٩	١٥	﴿قُلْ أَوْثَقِكُمْ﴾	

١٠٥	١٨	﴿إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ﴾	١٠
١١٠	٣٣	﴿وَمَالَ عِمْرَانَ﴾	
١١٠	٤٨	﴿وَيَعْلَمُ الْكِنُوبَ وَالْحِكْمَةَ وَالنُّورَةَ﴾	
١١٠	٤٩	﴿وَأُنِي الْمَوْتَكَ يَا ذِي اللَّهِ﴾	
١١١	٦٦	﴿هَآأَنْتُمْ هَآؤَآءَ﴾	
١١٢	١١٩	﴿هَآأَنْتُمْ أَوْآءَ﴾	
١١٢	١٤٣	﴿وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَتُّونَ الْمَوْتَ﴾	
٩٩	١٧٦	﴿لَنْ يَصُورُوا اللَّهَ سُبْحَانَهُ﴾	
١١٣	١٩٣	﴿الْآبِرَارِ﴾	
١١٣	٢٠	﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ سَبِّدَآلَ﴾	
١١٤	٣٦	﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ سُبْحَانَهُ﴾	
١١٥	٤٣	﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ﴾	
١١٥	٧٨	﴿قَالَ﴾	
١١٦	١٠٩	﴿هَآأَنْتُمْ هَآؤَآءَ جَدَلْتُمْ عَنْهُمْ ...﴾	
١١٦	١٤٣	﴿وَلَا إِنْ هَآؤَآءَ﴾	
١١٧	١٥٥	﴿فِيمَا تَقْضِيهِمْ فَيَسْتَفْتُهُمْ﴾	
١١٧	١٧٦	﴿يَبِينُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوْا﴾	
١١٧	١	﴿إِلَّا مَا بَيْنَ عَلَيْنَكُمْ﴾	١١
١٢١	١١	﴿يَنْسَمَتَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ إِذْ هُمْ﴾	
١١٨	١٨	﴿أَسْتَوْا اللَّهَ﴾	
١٢٠	١٨	﴿وَأَحْبَبُوْهُ﴾	
١١٩	٢٩	﴿وَذَلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ﴾	

١٢٤	٣١	﴿يُورِي﴾ و﴿فَأُورِي﴾	الأمة
١١٩	٣٣	﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾	
١٢٥	٤٦	﴿وَقَفِينَا عَلَىٰ مَا نُنزِرُهُم بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ﴾	
١٢٦	٦٦	﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْبَةَ وَالْإِحْسَانَ...﴾	
١٢٥	٦٨	﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَسْتُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ...﴾	
١٢٧	٦٩	﴿وَالصَّابِرِينَ﴾	
١١٩	٥	﴿أَنْبَتُوا مَا كُنُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾	
٨٩	١٩	﴿أَيُّكُمْ﴾	
١٢٧	٣٤	﴿مِن نَّبَاي﴾	
١٢٧	٤٠	﴿أَرَأَيْتُمْ﴾	
١٢٩	٧١	﴿حَبْرَانَ﴾	الأمة
١٢٩	٧٦	﴿رَأَى كَوْكَبًا﴾	
١٣٠	٧٧	﴿رَأَى الْقَمَرَ﴾	
١٣١	٩٠	﴿فِيهِمْ دَنُومٌ أَفْتَدِي﴾	
١١٩	٩٤	﴿شُرَكَوًا لَقَدْ نَقَطَ﴾	
١٣٢	٩٤	﴿شُرَكَوًا﴾	
١٢٣	١١٥	﴿كَلِمَتٌ رَّبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾	
١٣٢	١٤٣	﴿قُلْ مَا لِلذَّكَرَيْنِ﴾	
١٣٣	١٦٢	﴿وَوَحْيَاي﴾	
١٣٤	٢٠	﴿يَبْدِي لَنَا مَا يُورِي عَيْنَنَا مِنْ سَوَاءٍ نِيَمًا وَقَالَ مَا تَهْتَكُنَا﴾	
١٤٦	٤١	﴿عَوَاشِرُ﴾	
١٣٥	٦٩	﴿وَرَادَكُمْ فِي الْخَلْقِ بَضْطَةٌ﴾	

١٣٦	١٤٥	﴿مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْعِظَةٌ﴾	
١٣٦	١٥٦	﴿وَأَكْتُبْنَا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةً﴾	
١٣٧	١٦٥	﴿بِعَذَابٍ بَئِيسٍ﴾	
١٣٧	١٨٨	﴿وَمَا مَسَّنِيَ السُّوْءُ إِنَّا لِلْآلَاءِ﴾	
١٣٨	١٩٥	﴿ثُمَّ كِيدُونَ﴾	
١٣٨	٤١	﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ﴾	الأنفال
١٣٩	١-٧٥	﴿إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ ﴿بِرَأْيِهِ﴾	
١٣٩	١٢	﴿أَيُّمَّةَ الْكُفْرِ﴾	التوبة
١٣٩	١٥	﴿مَنْ يَلْقَا مِنِّي﴾	٣٥
١٢٣	٦٩، ٣٣	﴿كَلِمَاتٍ رَبِّكَ﴾	
١٤٥	٥٠	﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ﴾	
١٤٠	٥١	﴿وَمَا أَسْمِعُ بِهِمْ وَأَلَّتْ يَدَاكَ﴾	
١٤٥	٥٩	﴿وَأَلَّتْ يَدَاكَ لَكُمْ﴾	
١٤٥	٨١	﴿بِالسِّحْرِ﴾	
١٠٤	٨٩	﴿وَلَا تَلْمِزَيْنِ﴾	
١٤٥	٨٩	﴿وَلَا تَلْمِزَيْنِ﴾	
١٤٦	٩٠	﴿أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ﴾	
١٤٠	٩١	﴿وَأَلَّتْ يَدَاكَ عَصِيَّتَ﴾	
١٤٦	٢٨	﴿قَالَ يَقْوَرُ أَرَأَيْتُمْ﴾	٤٠
١٠٦	٧٠	﴿رَأَى أَيْدِيَهُمْ﴾	
١٤٧	٧٢، ٧١	﴿وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ ﴿٧١﴾ قَالَتْ يَتْلُقَانِ مَالِدُ﴾	
١١٩	٨٧	﴿أَوْ أَنْ تَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ﴾	

١٤٨	٩٢	﴿ أَرْطَبِي أَعَزُّ ﴾	٣٥
١٢٣	٧	﴿ إِنِّي لِلسَّالِينَ ﴾	
١٢٤	١٥، ١٠	﴿ غِيَابَاتِ ﴾	
١٤٩	١١	﴿ لَا تَأْمَنَّا ﴾	
١٥٠	١٢	﴿ تَرْتَعِ وَتَلْعَبِ ﴾	
١٥٠	١٩	﴿ يَبْشُرِي ﴾	
١٥١	٢٣	﴿ هَيْتِ ﴾	
١٥١	٣٨	﴿ مَابَاءِى ﴾	
١٥٢	٥٣	﴿ بِالشَّوِّ إِلَّا ﴾	
١٥٣	٥٣	﴿ فَلَمَّا اسْتَيْسَرَا ﴾	
١٥٤	٨٤	﴿ يَبَاسِقِي ﴾	
١٥٣	٨٧	﴿ وَلَا تَأْتِسُوا مِنْ رُوحِ اللَّهِ إِنَّهُ لَا يَأْتِسُ ﴾	
١٥٣	١١٠	﴿ اسْتَيْسَسَ ﴾	
١٥٥	٢٩	﴿ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾	
١٥٥	٥	﴿ أَوْدَا ﴾ ﴿ أَوْنَا ﴾	
١٥٦/١٥٣	٣١	﴿ أَفَلَمْ يَأْتِسِ الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾	
١٢٠	٢١	﴿ وَبَرَّزُوا لِلَّهِ جَمِيعًا فَقَالَ الصُّمَّعَتُونَا ﴾	٣٧
١٥٦	٣٧	﴿ فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِنَ النَّاسِ ﴾	
١٥٦	٤١-٣٨	﴿ وَمَا يَخْفَى عَلَى اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ... ﴾	
١٥١	٤٠	﴿ وَتَقَبَّلْ دُعَاءَهُ ﴾	
١٥٧	٥٩	﴿ إِلَآءَ آلِ لُوطٍ ﴾	٣٨
١٥٧	٦١	﴿ فَلَمَّا جَاءَ آلَ لُوطٍ ﴾	

١٥٨	٦٧	﴿ وَجَاءَ أَقْلُ ﴾	النازل
١٥٩	٢٧	﴿ شَرَكَاؤُكَ ﴾	
١٥٩	٦٠	﴿ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ ﴾	
١٥٩	٩٠	﴿ وَإِنِّي آتِي ﴾	
١٦٠	١	﴿ الْأَقْصَا ﴾	الإسراء
٩٣	٧٢	﴿ أَعْمَى ﴾	
١٦٠	٦٢-٦٠	﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ... ﴾	
١٦٠/١٠٤	٨٣	﴿ وَنَا بَعَابِدِهِ ﴾	
١١٩	٨	﴿ فَلَهُ جَزَاءُ الْحَسَنَى ﴾	الكهف
١٦١	٣٣	﴿ كِنَانًا ﴾	
١٦٢	٩٦	﴿ قَالَ مَا تُوِي ﴾	
١٦٢/١٠٤/٩٣	١	﴿ كَهَيْعَتِ ﴾	
١٦٣	١٩	﴿ لِأَهَبَ لِكَ ﴾	الرِّبِّيعِ
١٦٤	٢٧	﴿ لَقَدْ جِئْتِ ﴾	
١٠٥	١١	﴿ تُودِي بِمُوسَى ﴾	
١٦٥	١٥	﴿ يُجْزِي ﴾	ط
١٦٥	٥٠	﴿ الَّذِي أَعْطَى ﴾	
١٦٥	٦١	﴿ قَالَ لَهُمُ مُوسَى ﴾	
١٦٥/١٠٤	٧٥	﴿ يَا أَيُّهَا مُؤْمِنَا ﴾	
١١٩	٧٦	﴿ وَذَلِكَ جَزَاءُ مَنْ تَزَكَّى ﴾	
١٦٥	٧٧	﴿ إِلَى مُوسَى ﴾	
١٦٥	٨٨	﴿ وَإِلَى مُوسَى ﴾	



١٦٥	١٢١	﴿وَعَصَى﴾	
١٦٥	١٢٥	﴿حَمَّرَتْنِي أَعْمَى﴾	
١٦٦	١٣٠	﴿وَمِنْ آتَايَ﴾	
١٦٦	٤٤	﴿بَلْ مَنَعْنَا هَؤُلَاءَ﴾	الزَّكَاةِ
١٦٧	٤٨	﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَىٰ وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ﴾	
١٣٦	٧٦	﴿وَتَوْمًا إِذْ نَادَىٰ مِنْ قَبْلُ﴾	
١٣٦	٧٧	﴿فَقَوْمَ سَوَءٍ﴾	
١٦٧	٢٣	﴿وَلَوْلَا﴾	
١٦٨/١٠٤	٣٦	﴿وَجِبَّتْ جُنُوبَهَا﴾	ن
١٦٨	٤٤	﴿تَنَزَّ﴾	المؤمنون
١٦٩	٣٣	﴿عَلَى الْيَمَاءِ إِنْ أَرَدْنَا...﴾	النور
١١٩	٦	﴿أَتَيْنَا مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾	السَّمِ
١٧١	٦١	﴿فَلَمَّا تَرَأَى﴾	
١٧٣	٦٣	﴿فِرْقٍ﴾	
١٧٣	١١٤	﴿وَمَا أَنَا بِطَارِدِ الْمُؤْمِنِينَ...﴾	
١٢٠	١٩٧	﴿عَلَّمْتُونِي إِسْرَءِيلَ﴾	
١٩٦	٢٢	﴿وَجِثَّتْكَ مِنْ سَبِيلِ﴾	ر
١٠٥	٤٢	﴿كَأَنَّهُ هُوَ وَأُونَيْنَا الْعِلْمُ﴾	
١٨١	٤٤	﴿عَنْ سَاقِيهَا﴾	
١٧٤	٦٧	﴿أَيُّهَا﴾ ﴿أَيُّهَا﴾	
٨٣	٥١	﴿الْقَوْلَ لَعَلَّهُمْ﴾	
			القصص

١٦٢	٢٠	﴿أَفْصَا﴾	
١٧٥	٢٧	﴿مَنْتَيْنِ﴾	
١٧٥	٤٨	﴿أَوْلَمْ يَكْفُرُوا بِمَا أَوْفَى مُوسَى﴾	
١٧٥	٧٨	﴿عِنْدِي أَوْلَمْ﴾	
١٧٥	٢٠١	﴿اللَّهُ ۝ أَحْسِبَ النَّاسَ﴾	العنكبوت
١٧٥	٢٩٠، ٢٨	﴿إِنَّكُمْ ۝ وَآيَاتِكُمْ﴾	
١٢٣	٥٠	﴿ءَابَتْ مِنْ رَبِّهِ﴾	
١٧٦	٨	﴿بِلِقَائِي رَبِّهِمْ﴾	رُوم
١٧٦	١٠	﴿الشُّرَاقِبِ﴾	
١٧٦	١٦	﴿وَلِقَائِي الْآخِرَةِ﴾	
١٧٦	١٩	﴿وَكَذَلِكَ نَحْنُ حَوَك﴾	
١٧٧	٤-٣٠	﴿مُنْتَظِرُونَ...﴾	السجدة
١٧٧	٤	﴿الَّتِي تَطْلَهُرُونَ﴾	الأنبياء
١٧٨	٥٠	﴿الَّتِي ءَأْتَيْتَ ۝ إِلِك ۝ لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ﴾	
١٧٨	٥٣	﴿يَكَايِبُهَا الَّذِينَ ءَأْمَنُوا لَا نَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ﴾	
١٢٤	٣٧	﴿فِي الْعُرُوفِ ءَأْمَنُونَ﴾	سبا
١٧٩/١٢٠	٢٨	﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾	الجم
١٢٤	٤٠	﴿فَهُمْ عَلَى بَيِّنَاتٍ مِنْهُ﴾	
١٧٩	٤٣	﴿النَّبِيِّ﴾	
١٣٦	١٢	﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتِ﴾	الأنعام
١٦٢	٢٠	﴿أَفْصَا﴾	

١٨٠	١	﴿وَالصَّٰفَّاتِ صَفًّا﴾	الصفات
١٢٠	١٠٦	﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَّ الْبَاتِلُوْنَ السَّيِّئُ﴾	
١٨٠/٨٩	٨	﴿أَنْزِلْ عَلَيْهِ﴾	ر
١٨٠/١٠٤	٣٣	﴿وَالسُّوقِ﴾	
١٨١	٤٦	﴿ذِكْرَى الدَّارِ﴾	
١٨١	٧	﴿رِزْقَهُ لَكُمْ﴾	ر
١٨٢	١٨٠١٧	﴿فَبَيَّرَ عِبَادَ ﴿٧﴾ الَّذِينَ﴾	
١١٩	٣٥٠٣٤	﴿ذَلِكَ جَزَاءُ الْمُحْسِنِينَ ﴿٢١﴾ لِيُكَفِّرَ اللَّهُ﴾	
١٢٤	٦	﴿كَلِمَاتُ رَبِّكَ﴾	هـ
١٨٢	١٥	﴿يَوْمَ التَّلَاقِ﴾	
١٨٢	٣٢	﴿يَوْمَ النَّوَادِ﴾	
١٢٠	٤٧	﴿فَيَقُولُ الصُّعِقْتُمْ وَالَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا﴾	
١٢٠	٥٠	﴿وَمَا دَعَوْا الْكَافِرِينَ إِلَّا فِي ضَلَالٍ﴾	
١٨٤/١٠٤	١٦	﴿بِحَسَاتِ﴾	
١٨٤	٢٩	﴿الَّذِينَ﴾	س
١٢٤	٤٧	﴿مِنْ تَمَرَاتٍ مِنْ أَكْمَامِهَا﴾	
١٨٤	٥٤	﴿إِلَّا إِنَّهُ، يَكُلُّ شَيْءًا مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾	
١٨٤	٢٠١	﴿حَدَّ ﴿١﴾ عَسَى﴾	
١١٩	٢١	﴿شُرَكَاءُ شَرَعُوا﴾	سورى
١١٩	٤٠	﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾	
١٨٤	٥١	﴿أَوْ مِنْ وَرَآئِ حِجَابٍ﴾	
١٨٤	١٩	﴿أَشْهَدُوا﴾	

١٦٩	٨٤	﴿السَّمَاءِ إِلَهٌ﴾	
١٢٠	٣٣	﴿وَمَا آتَيْنَهُمْ مِنَ آيَاتِنَا مَا فِيهِمْ بَلَاءٌ مُّبِينٌ﴾	الدخان
١٨٥	١٠،٩	﴿إِنْ أَنْعَمَ إِلَّا مَا يُحِبُّ إِلَيْكَ...﴾	الرحمن
١٨٥	١٢	﴿رُسُودًا لِلَّذِينَ﴾	
١٨٥	٢٦	﴿فَمَا آغْنَى عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ﴾	
١٨٦	١٦	﴿مَا إِنَّا﴾	محمد
١٠٤	٢٩	﴿عَلَى سُوْقِهِ﴾	الفتح
١٨٦	٨	﴿ثُمَّ دَنَا﴾	الرحمن
١٨٧	١٠	﴿فَأَوْحَى﴾	
١٨٧	١٦	﴿إِذْ يَغْنَى﴾	
١٨٧	٢٣	﴿وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ﴾	
١٨٧	٢٩	﴿عَنْ مَنْ تَوَكَّلَ﴾	
١٨٧	٣٤	﴿وَأَعْطَى﴾	
١٨٧	٤٨	﴿أَغْنَى﴾	
١٨٧	٥٠	﴿عَادًا الْأَوْلَى﴾	
١٨٠	٢٥	﴿أَلْفَيْ﴾	
١٨٩/١٥٧	٤٢،٤١	﴿وَلَقَدْ جَاءَ بِالنَّبِيِّينَ...﴾	الرحمن
١٦٢	٥٤	﴿وَحَى﴾	الرحمن
١٩٠	٢٧	﴿ذُرِّ الْجَلَلِ وَالْإِكْرَارِ﴾	
١٩٠	٥٧-٥٦	﴿لَمْ يَطْلُبْنَهُنَّ لِأَنَّ...﴾	
١٩٠	٤٧	﴿أَيْدَا﴾ ﴿أَيُّنَا﴾	الواقعة

١٩١	٥٨	﴿ أَرَأَيْتُمْ مَا تُمْنُونَ ﴾	
١٩١	٥٩	﴿ أَسْتَرْ ﴾	
١١٢	٦٥	﴿ فَظَلَمْتُمْ فَطَعَمْتُمْ ﴾	
١٩١	٧٢، ٧١	﴿ أَرَأَيْتُمْ الْفَارَّ ﴾ إِلَى ﴿ الْمُنِشْقُوتِ ﴾	
١٣٦	١٠	﴿ إِنَّمَا النَّجْوَى مِنَ الشَّيْطَانِ ﴾	المجادلة
١١٩	١٧	﴿ وَرَدَّ لَكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ ﴾	الحشر
١٩٢/١٢٠	٤	﴿ إِنَّا بَرَأْنَاكُمْ ﴾	المتحنة
١٩٣	٤	﴿ وَاللَّيْلِ بَيِّنَ ﴾	الطلاق
١٩٣	٥	﴿ طَلَّقَكُنْ ﴾	التحريم
١٩٤	١	﴿ تِ وَالْقَلْبِ ﴾	القلم
١٩٤	١٤	﴿ أَنْ كَانَ ﴾	
١٦٢	١١	﴿ طَلَعَا لَنَا ﴾	الجمعة
٢٠٠	١٨	﴿ لَا تَحْفَظْ مِنْكَ مَأْوِيَةٌ ﴾	
١٩٤	١٩، ٢٠	﴿ كَتَبْتَهُ ﴿١١﴾ إِنْ ﴾	
١٩٤	٢٩، ٢٨	﴿ مَائَةٍ ﴿١٨﴾ هَلَاكَ ﴾	
٢٠١	١-٥٦	﴿ التَّغْفِرَةَ ﴾ ﴿ لَا أُنْفِئُ ﴾	البقرة
٢٠٣	٤	﴿ بَلْ ﴾	
٢٠٣	١٥	﴿ أَلْفَى ﴾	
٢٠٢	٣١	﴿ فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى ﴾	
٢٠٣	٣٤	﴿ أَزَلَّ لَكَ ﴾	
٢٠٤	١٦، ١٥	﴿ قَوَائِرِهَا ﴿١٥﴾ قَوَائِرِهَا ﴾	الإنسان

٢٠٤/١٢٤	٢٠	﴿أَزْ تَخْتَفِرُ﴾	المرسلات
١٢٤	٣٣	﴿بِحَمَلَتٍ صُفْرٍ﴾	
٢٠٥	١١، ١٠	﴿أَوْثَانًا﴾ ﴿أَيَّادًا﴾	النازعان
٢٠٥	٢٧	﴿بَنَيْنَاهَا﴾	
٢٠٥	٣٧	﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى﴾	
٢٠٦	٤٠	﴿وَنَهَى النَّفْسَ﴾	
٢٠٦	١٥-١٠	﴿وَأَمَّا مَنْ أَوْقَى كَيْبَهُ، وَرَدَّ ظَهْرَهُ﴾ ﴿إِلَى﴾ ﴿بُحُورٍ﴾ ﴿يَبْلُغُ﴾	
٢٠٦/١٠٠	١٢	﴿يُصَلِّي النَّارَ﴾	الأعلى
٢٠٣	١٥	﴿وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾	
٢٠٦	٤٥	﴿تَصَلَّى نَارًا حَامِيَةً﴾ ﴿تُشَقِّقُ مِنْ عَيْنِهَا بَيْتَهُ﴾	القائمة
٢٠٧	٢٤، ٢٢	﴿لَسْتُ عَلَيْهِمْ بِمُضَيِّطٍ﴾ ﴿إِلَى﴾ ﴿الْعَذَابِ الْأَكْبَرِ﴾	
٢٠٧	١٦، ١٥	﴿أَكْرَمِينَ﴾ ﴿وَأَهْنِينَ﴾	الفجر
٢٠٨	٥	﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى﴾	الليل
٢٠٨	١	﴿وَالصَّحَى﴾	الضحى
٢١٠	١	﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ﴾	الشرح
٢١٢	٧	﴿أَنْ رَأَاهُ﴾	العلق
٢٠٢	١٠	﴿عَبْدًا إِذَا صَلَّى﴾	
٢٠٢	٨	﴿ثُمَّ لَتُسْتَأْذَنَ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ﴾ ﴿وَنَبِّأْكَ﴾	التكاثر
٢١٧	٦	﴿وَلِي دِينٍ﴾	الكافرون
٢١٧	١	﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ﴾	النصر
٢١٧/٢٠٧	٣٠٢	﴿مَا أَعْطَى عَنْهُ سَالِمًا﴾ ﴿إِلَى﴾ ﴿سَيَصَلَّى نَارًا﴾	المسد

١٤٦	حيث وردت	﴿تَبَيَّنَ﴾ و﴿جَلَّزَ﴾	
-----	----------	------------------------	--

\* \* \*

## فهرس الأحاديث النبوية

الصفحة	الحديث
٥٥،٤٦	(إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف.....).
٥٥	(إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على حرف،.....).

\* \* \*

## فهرس الشواهد الشعرية

م	البيت	القائل	الصفحة
١	أجأؤه من بعد واو لحمزة	.. ثلاثة أبيات	الصفاسي ١٢٤
٢	ألا فاسألوا أهل الدراية والذكر	.. سبعة أبيات	ابن القاضي ١٣١
٣	أوحى بفا يغشى بإذ وتهوى	..... بيتين	ابن القاضي ١٩٠
٤	بكلمة القرآن صل والبسمة	..... بيتين	ميمون الفخار ٨٤
٥	تراء جنا أقصا طغى الماء كلها	..... بيت	الجزولي ١٦٥
٦	جنا والأقصا مع طغى الماء رقت	..... بيت	ابن القاضي ١٦٥
٧	حمد المرشد لنظم أحرف	.. ستون بيتاً	هاشم المغربي ٢١٦
٨	دعائي وآبائي كذلك تبوءوا	..... بيت	مسعود الفاسي ١٥٤
٩	سوى حرف سبج مع مصلى فغلظن	..... بيت	ابن عبد الكريم ١٠١
١٠	فدارة تلزم ذا المزيديا	..... بيت	الحراز ١٢٧
١١	فصل وفي بعض الذي تطرفا	..... بيت	الحراز ١٩٢
١٣	في نون تأمنا وبالإدغام	.. أربعة أبيات	علي المغربي ١٤٩
١٤	كلتا لدئ الوقف واو كليهما	..... بيتين	مسعود الفاسي ١٦١
١٥	كلمت الثاني بيونس هما	..... بيت	ابن عاشر ١٢٣
١٦	مصلى أذئ غزئ عمئ مفترئ هدى	..... بيتين	ابن عاشر ٨٨
١٧	مصلى ويصلاها معاً ثم قوله	..... بيتين	ابن القاضي ١٠٠
١٨	وأربع لدئ القيامة بدت	..... بيت	ابن القاضي ٢٠٣
١٩	واعتر القراء بالإجماع	.. ثلاثة أبيات	ابن القاضي ١٠٦





## فهرس الأعلام المترجم لهم

الصفحة	العالم
٤٧	إبراهيم بن بدوي العبيدي
٤٨	إبراهيم بن شحاته السمنودي
٤٥	إبراهيم بن عمر الجعبري
٤٨	أحمد بن عبد العزيز الزيات
٢٧	إدريس بن محمد الحسيني (المنجرة)
١٧٧	الغازي بن قيس الأندلسي
٤٧	حسن بن خلف الحسيني
٤٦	سليمان بن حسين الجمزوري
١٠٨	أبو داود سليمان بن نجاح الأندلسي
٤٨	عامر بن السيد بن عثمان
٨٤	عبد الرحمن بن أبي القاسم بن القاضي المكناسي
٤٥	عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي
٤٦	عبد الرحمن بن حسن الأجهوري
٨٤	عبد الرحمن بن عتيق الصقلي (ابن الفحام)
٢٤	عبد الله بن محمد بن يوسف، الشهرير بيوسف زاده
٤١	عثمان بن سعيد (أبو عمرو الداني)

٤٦	علي بن سليمان المنصوري
١٤٩	علي بن عبد الجبار الصحيني المغربي
١٠١	علي بن عبد الكريم الأغصاي
٤٧	علي بن محمد الضباع
٨٤	علي بن محمد الرباطي المعروف بابن بري
٤٥	علي بن محمد السخاوي
٤٠	محمد بن أحمد العوفي
٤٧	محمد بن أحمد المتولي
١٩٦	محمد بن أحمد الغازي الجزولي الحامدي
٤٥	محمد بن حسن الفاسي
٩٦	محمد بن سليمان (أبو عبد الله القيسي)
٤١	محمد بن شريح الرعيني الإشبيلي
٤٧	محمد بن عبد الرحمن الخليجي
١٩٦	محمد بن عبد الملك المتوري
٩٩	محمد بن مبارك السجلماسي
٤٧	محمد بن محمد بن خليل الطنتدائي (الطباخ)
٤٠	أبو الخير محمد بن محمد، (ابن الجزري)
١١٨	محمد بن محمد الشريشي، المشهور بالخرزاز
١٦٩	محمد بن محمد بن داود الصنهاجي (ابن أجروم)

٨٥	محمد بن محمد النويري
٤٧	محمد هلاي الأبياري
١٣٤	محمد بن يوسف التملي
١٥١	مسعود بن جموع السجلهاسي
٧٩/٢٥	مصطفى بن عبد الرحمن الأزميري
٤٦	مصطفى بن علي الميهي
٤١	مكي بن أبي طالب القيسي
٨١	ميمون بن مساعد المصمودي

\* \* \*

## قَائِمَةُ الْمَصَادِرِ وَالْمَرَاجِعِ

أولاً: المخطوطة:

١. تحفة المنافع في أصل مقرأ الإمام نافع. ليمون بن مساعد الفخار، نسخة مصورة بموقع دار القرآن الكريم التابعة لجمعية الدعوة إلى القرآن والسنة بمراكش - المغرب.
٢. تمرين الطلبة البررة الخيرة في وجوه قراءة الأئمة العشرة، لهاشم بن محمد المغربي، نسخة من جامعة أم القرى، المكتبة المركزية.
٣. حل مجملات الطيبة. للإمام المنصوري، نسخة من موقع مخطوطات الأزهر الشريف بمصر.
٤. الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع، لعلي بن محمد الرباطي (ابن بري)، نسخة المكتبة الأزهرية. مصر.
٥. المنظومة الدالية في تخفيف الهمز لحمزة وهشام، لمحمد بن مبارك السجلماسي، نسخة الخزانة العامة بالرباط.
٦. شرح الإفادة المقنعة في قراءة الأئمة الأربعة، لهاشم بن محمد المغربي، جامعة أم القرى، مكتبة الملك عبد الله.

ثانياً: المطبوعة:

١. القرآن الكريم، مصحف المدينة المنورة للنشر الحاسوبي، طبع مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.









٢٨. حل المشكلات وتوضيح التحريات في القراءات، لمحمد بن عبد الرحمن الخليجي الحنفي، (ت: ١٣٨٦ هـ)، تحقيق: أبي الخير عمر مالر أبو المرابطي، دار أضواء السلف، الرياض، ط ١، ١٤٢٨ هـ.
٢٩. دليل الحيران شرح منظومة مورد الظمان في رسم أحرف القرآن، للإمام إبراهيم بن أحمد المارغني التونسي (ت: ١٣٤٩ هـ)، تحقيق: جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة، طنطا، ط ١، ١٤٢٧ هـ.
٣٠. الروض النظير في أوجه الكتاب المنير، للشيخ محمد المتولي، (ت: ٨٣٣)، تحقيق: محمد إبراهيم سالر، المكتبة الأزهرية - القاهرة، ٢٠٠٦.
٣١. سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي، لعلي بن عثمان المعروف بابن القاصح، (ت: ٨٠١ هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر شاهين، مكتبة عباس أحمد الباز، مكة المكرمة، ط ١، ١٤١٩ هـ.
٣٢. سير أعلام النبلاء، لمحمد بن أحمد الذهبي (ت: ٧٤٨ هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط ٣، ١٤٠٥ هـ.
٣٣. شرح طيبة النشر في القراءات العشر، لمحمد بن محمد النويري، (ت: ٨٥٧ هـ)، تحقيق: مجدي محمد با سلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٤ هـ.
٣٤. شرح الدرر اللوامع في أصل مقراً نافع، لمحمد بن عبد الملك المنتوري القيسي، تحقيق: الصديقي سيدي فوزي، ط ١، ١٤٢١ هـ.
٣٥. الجامع المسند الصحيح (صحيح البخاري)، لمحمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق محمد زهير الناصر، دار طوق، ط ٢، ١٤٢٢ هـ.

٣٦. الجامع المفيد في لأحكام الرسم والضبط والقراءة والتجويد، لعبد الرحمن ابن القاضي (ت: ١٠٨٢هـ)، تحقيق: أنس الكندري، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.
٣٧. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، لمحمد بن عبدالرحمن السخاوي ، (ت: ٩٠٢هـ) ، دار مكتبة الحياة، بيروت .
٣٨. الطراز في شرح ضبط الخراز، لمحمد بن عبد الله التنسي، (ت: ٨٩٩هـ)، تحقيق: أحمد بن أحمد شرشال، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف - المدينة المنورة، ط ١، ١٤٢٠هـ.
٣٩. عمدة العرفان في وجوه القرآن في القراءات، لمصطفى بن عبد الرحمن الإزميري، نسخة وورد على الشبكة العنكبوتية.
٤٠. عمدة القارئ والمقرئين، للشيخ أحمد بن أحمد الشقنصي القيرواني، تحقيق: عبد الرزاق بسرور، دار ابن حزم - بيروت، ط ١، ١٤٢٩هـ.
٤١. غاية النهاية في طبقات القراء، لمحمد بن محمد (ابن الجزري، ت: ٨٣٣)، مكتبة ابن تيمية.
٤٢. غيث النفع للصفاقسي، لعلي بن سالم النوري الصفاقسي، تحقيق: سالم غرم الله الزهراني، جامعة أم القرى، ١٤٢٦.
٤٣. فتح الوصيد في شرح القصيد، لعلم الدين أبي الحسن علي بن محمد السخاوي (ت: ٦٤٣هـ) ، تحقيق: مولاي محمد الإدريسي الطاهري ، مكتبة الرشد ، الرياض، ط ٢، ١٤٢٦هـ .
٤٤. الفجر الساطع في شرح الدرر اللوامع، لأبي زيد عبد الرحمن بن القاضي

- (ت: ١٠٨٢هـ)، تحقيق: أحمد بن محمد البوشخي، المطبعة والوراقة الوطنية، ط ١، ١٤٢٨هـ.
٤٥. فرائد المعاني في شرح حرز الأمانى ووجه التهاني، لمحمد بن محمد الصنهاجي (ابن آجرّوم)، (ت: ٧٢٣هـ)، تحقيق: عبد الرحمن نبولسي، جامعة أم القرى، ط ١، ١٤١٧هـ.
٤٦. القاموس المحيط، لمحمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت: ٨١٧هـ)، الرسالة، بيروت، ط ٨، ١٤٢٦هـ.
٤٧. قراءة الإمام نافع عند المغاربة، للدكتور عبد الهادي حميتو، موقع وزارة الأوقاف المغربية.
٤٨. القراء والقراءات بالمغرب، لسعيد أعراب، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤١٠هـ.
٤٩. قطوف البستان من دليل الحيران شرح مورد الظمان في رسم القرآن للعلامة الحنّاز، للشيخ سيد كامل سيد سلامة، الأسدي - مكة المكرمة، ط ١، ١٤٣١هـ.
٥٠. القول الوجيز في فواصل الكتاب العزيز على ناظمة الزهر في عدّ الآيات وتعيين فواصل القرآن للإمام الشاطبي، لرضوان بن محمد بن سليمان المخلاطي، تحقيق: جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة - طنطا.
٥١. الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، (ت: ٤٣٧هـ)، تحقيق: محيي الدين رمضان، الرسالة - بيروت، ط ٤، ١٤٠٧هـ.
٥٢. كنز المعاني شرح حرز الأمانى (شرح شعلة على الشاطبية)، للإمام أبي عبد الله





٦٩. الموضح في وجوه القراءات وعللها، للإمام نصر بن علي بن محمد أبي عبد الله الشيرازي الفارسي المعروف بابن أبي مريم، (ت: بعد ٥٦٥هـ)، تحقيق: عمر حمدان الكبيسي، التوعية الإسلامية، ط ١، ١٤٣١هـ.
٧٠. النشر في القراءات العشر، الإمام أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي، (ت: ٨٣٣هـ)، اعتنى به: نجيب الماجدي، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٣١هـ.
٧١. هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، لعبد الفتاح السيد عجمي المرصفي، دار الفجر الإسلامية - المدينة المنورة، ط ١، ١٤٢١هـ.
٧٢. هدية العارفين، لإسماعيل بن محمد البغدادي، دار إحياء التراث، بيروت.

\* \* \*

## فهرس المحتويات

٣	شكر وتقدير
٤	المقدمة
٦	أسباب اختيار الموضوع
٧	الدراسات السابقة
٨	خطة البحث
١٠	بيان منهجي في التحقيق
١٤	القسم الأول: الدراسة
١٤	المبحث الأول: ترجمة موجزة للقراء السبعة ورواتهم وطرقهم
٢١	المبحث الثاني: ترجمة المؤلف
٢٢	المطلب الأول: اسمه ونسبه ولقبه وكنيته
٢٢	المطلب الثاني: نشأته وطلبه للعلم
٢٤	المطلب الثالث: شيوخه
٢٩	المطلب الرابع: تلاميذه
٣١	المطلب الخامس: مؤلفاته
٣٣	المطلب السادس: ثناء العلماء عليه
٣٥	المطلب السابع: وفاته
٣٦	المبحث الثالث: تعريفٌ بالتحريرات
٣٧	المطلب الأول: تعريف التحريرات





١١٣	سورة النساء
١١٧	سورة المائدة
١٢٧	سورة الأنعام
١٣٤	سورة الأعراف
١٣٨	سورة الأنفال
١٣٩	سورة التوبة
١٣٩	سورة يونس
١٤٦	سورة هود
١٤٩	سورة يوسف
١٥٥	سورة الرعد
١٥٦	سورة إبراهيم
١٥٧	سورة الحجر
١٥٩	سورة النحل
١٦٠	سورة الإسراء
١٦١	سورة الكهف
١٦٢	سورة مريم
١٦٥	سورة طه
١٦٦	سورة الأنبياء
١٦٧	سورة الحج

١٦٨	سورة المؤمنون
١٦٩	سورة النور
١٧١	سورة الشعراء
١٧٤	سورة النمل
١٧٤	سورة القصص
١٧٥	سورة العنكبوت
١٧٦	سورة الروم
١٧٧	سورة الأحزاب
١٧٩	سورة فاطر
١٧٩	سورة الصافات
١٨٠	سورة ص
١٨١	سورة الزمر
١٨٢	سورة غافر
١٨٣	سورة فصلت
١٨٤	سورة الشورى
١٨٤	سورة الزخرف
١٨٥	سورة الأحقاف
١٨٦	سورة محمد
١٨٦	سورة النجم







